مجموعة البنك الدولي

تعزيز التعاون التجاري:

إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أكتوبر/ تشرين الأول 2020

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر/ تشرين الأول 2020

تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

مجموعة البنك الدولي

2020 International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank

1818 H Street NW, Washington DC 20433

هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

1 2 3 4 23 22 21 20

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (CC BY 3.0 IGO) http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo. وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: أرزقي، رباح؛ مورينو-دودسون، بلانكا؛ يوتنج فان، راتشيل؛ جانسي، روميو؛ نجوين، ها؛ نجوين، مينه كونج؛ متقي، ليلي؛ تساكاس، كونستنتين؛ وود، كريستينا. 2020. "تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا" هو عنوان تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر/ تشرين الأول)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي. Doi: 10.1596/978-1-4648-1639-0. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمة—إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة التي قمت أنت بها.

التعديلات—إذا قمت بتعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في التعديل تقع مسؤوليتها على عاتق كاتب التعديل وحده، وهي غير معتمدة من البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث—لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.
ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications، The World Bank Group، 1818 H Street NW، Washington، DC 20433، USA، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-1639-0
DOI: 10.1596/978-1-4648-1639-0
صورة الغلاف بعدسة: Royalty-free stock Illustration ID: 1111879256، تصوير أنطون بالاز

جدول المحتويات

شكر وتقدير v

الاختصارات والأسماء المختصرة vi

ملخص وافٍ 1

الفصل الأول: التعامل مع صدمة مزدوجة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4

النقاط الرئيسية للفصل الأول: 4

أولا-1 الصدمة المزدوجة 4

أولا-2 التبعات على الاقتصاد الكلي 7

أولا-3 الفقر والتبعات الاجتماعية 19

أولا-4 استجابات السياسات 28

الفصل الثاني: إحياء التكامل التجاري الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا 34

ثانيا-1. التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ألم يحن الوقت لإعادة ترتيب الوضع؟ 34

ثانيا-2. التكامل التجاري الإقليمي كعامل محدد للنمو في عصر ارتفاع مخاطر الحمائية 36

ثالثا-3. إرساء الأساس للتكامل التجاري الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الجائحة 64

الملحق ألف - الاستجابة المالية والنقدية 88

الملحق باء - تحديد الأثر الحقيقي المحتمل لجائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 91

الملحق جيم - تطور التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الوافدة إلى المنطقة ومع أوروبا، مقارنة ببقية العالم (تحليل متعمق) 93

الملحق دال - تحديد العقبات التي تعترض التكامل التجاري العالمي المحدود لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوضيح تكاليف التجارة 95

الملحق هاء - الخدمات 106

الملحق واو - تدابير التجارة المرتبطة بجائحة كورونا 107

قائمة الإطارات

الفصل الأول: التعامل مع صدمة مزدوجة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الإطار أولا-1. قياس التأثيرات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استناداً إلى نموذج التوازن العام العالمي القابل للحساب 14

الإطار أولا-2. تركيز ثاني أكسيد النتروجين كمقياس للنشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 18

الإطار أولا-3 سياسة المالية العامة لجائحة كورونا وما بعدها 32

الفصل الثاني: إحياء التكامل التجاري الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

الإطار ثانيا-1. التكامل التجاري فيما بين بلدان المنطقة 45

الإطار ثانيا-2. سلاسل القيمة العالمية — التعريف والخصائص الإقليمية الرئيسية 50

الإطار ثانيا-3. نظرة عامة عالمية وإقليمية على سلاسل القيمة العالمية قبل الجائحة وبعدها 52

الإطار ثانيا-4. الاتجاهات العالمية في التجارة: كيف يمكن أن تستفيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ 55

الإطار ثانيا-5. التحديات التي تواجه انتقال العمالة 59

الإطار ثانيا-6. توسيع التجارة الرقمية في المنطقة بعد جائحة كورونا 66

الإطار ثانيا-7. توفير سلع النفع العام الإقليمية في عصر ما بعد جائحة كورونا 74

قائمة الأشكال

الفصل الأول: التعامل مع صدمة مزدوجة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل أولا-1 الإصابات اليومية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 6
الشكل أولا-2 نمو الطلب العالمي على النفط 2020، حسب شهر التوقعات..... 7
الشكل أولا-3 السعر الفوري والمتوقع لخام برنت..... 7
الشكل أولا-4 فيروس كورونا أثر تأثيراً بالغاً على السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 8
الشكل أولا-5 انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2020..... 8
الشكل أولا-6 خفض التوقعات بالنسبة لرصيد حساب المعاملات الجارية والمالية العامة..... 9
الشكل أولا-7 توقعات ديناميكية بشأن الدين العام (التوقعات في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وأكتوبر/ تشرين الأول 2020)..... 9
الشكل أولا-8 الخسائر المتوقعة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بسبب الصدمة المزدوجة..... 12
الشكل أولا-9 خفض معدلات النمو والتعرض لصادرات النفط ومؤشر الأمن الصحي العالمي..... 13
الشكل أولا-10 توقعات النمو دائمة التغير وتنطوي على حالة من عدم اليقين..... 13
الشكل الإطار أولا-1 التداعيات على الناتج المحلي الإجمالي القطاعي وفقا لسيناريو الجائحة العالمية الشديدة..... 15
الشكل الإطار أولا-2 الآثار الحقيقية المترتبة على الجائحة في مجال التصدير وفقا لكلا السيناريوهين..... 15
الشكل أولا-11 مؤشر مديري المشتريات..... 16
الشكل أولا-12 زيارات لأماكن العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (النسبة المئوية للتغيرات من يناير/ كانون الثاني 2020)..... 17
الشكل أولا-13 تحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النامية في عام 2019..... 17
الشكل أولا-14 تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 19
الشكل أولا-15 اتجاه الفقر قبل فيروس كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 19
الشكل أولا-16 العمل الحر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 20
الشكل أولا-17 العمالة غير الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 20
الشكل أولا-18 تأثير الصدمة المزدوجة على عدد الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 21
الشكل أولا-19 تأثير فيروس كورونا على القدرة على كسب الدخل..... 22
الشكل أولا-20 النسبة المئوية للعمال الذين توقفوا عن العمل..... 23
الشكل أولا-21 تأثير فيروس كورونا على القدرة على العمل..... 23
الشكل أولا-22 نسبة العمال التونسيين الذين يتلقون أجرا أثناء عدم العمل، حسب خُميس الاستهلاك..... 24
الشكل أولا-23 نسبة السكان الذين يتلقون تحويلات نقدية (%)..... 24
الشكل أولا-24 نسبة السكان الذين يتلقون تحويلات نقدية على مختلف مستويات الرخاء (%)..... 25
الشكل أولا-25 إستراتيجيات الأسر للتعامل مع فيروس كورونا..... 25
الشكل أولا-26 التغيرات في استهلاك الغذاء بسبب فيروس كورونا في تونس، حسب خُميس الاستهلاك..... 25
الشكل أولا-27 نسبة العمالة في مختلف القطاعات في تونس، حسب عُشير الاستهلاك..... 26
الشكل أولا-28 منحنيات توزيع نصيب الفرد من الاستهلاك والنمو في تونس..... 26
الشكل أولا-29 ملخص آثار صدمات الدخل على معدل الفقر ومدى مشاريع التخفيف للأسر الأردنية..... 27
الشكل أولا-30 فرق علاوة على قروض سيادية للبلدان غير الخليجية..... 30

الفصل الثاني: إحياء التكامل التجاري الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

الشكل ثانيا-1 نسبة الدخل القومي المكتسب بنسبة 1% الأعلى..... 37
الشكل ثانيا-2 الآثار التقديرية لاتفاقات التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية على الناتج المحلي الإجمالي والرفاهة والأجور في البلدان الشريكة..... 38
الشكل ثانيا-3 الترتيبات التجارية الإقليمية في أفريقيا، 2019 39

الشكل ثانيا-4 نسبة التجارة الإقليمية في مجموع التجارة واتحاد المغرب العربي والجماعات الاقتصادية الإقليمية المماثلة 40
الشكل ثانيا-5 ديناميات التجارة السورية، دولار، (2008-2018) 43
الشكل ثانيا-6 التجارة الخارجية وفيما بين بلدان المنطقة 44
الشكل ثانيا-ب1-1 التجارة داخل المنطقة، الواردات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلد 46
الشكل ثانيا-ب1-2 أكبر 5 تجمعات قطاعية في واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 47
الشكل ثانيا-ب1-3 التجارة في شبكة السلع الوسيطة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التجارة الإجمالية في السلع والخدمات (التدفقات التي تتجاوز 0.5%) 47
الشكل ثانيا-ب1-4 شبكة الوسطاء بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التجارة الإجمالية في السلع والخدمات (التدفقات التي تتجاوز 0.5%). 48
الشكل ثانيا-7 متوسط الروابط السابقة واللاحقة لسلاسل القيمة العالمية في كل نوع من أنواع السلاسل 49
الشكل ثانيا-ب2-1. مشاركة سلاسل القيمة العالمية من جانب المناطق الجغرافية الرئيسية 51
الشكل ثانيا-ب3-1. النمو الإجمالي لسلاسل القيمة العالمية 1990-2015 52
الشكل ثانيا-ب3-2. النمو العالمي والإقليمي لسلاسل القيمة العالمية، حسب المنطقة 1990-2015 52
الشكل ثانيا-8 نسبة القيمة المضافة الأجنبية في صادرات كل منطقة، حسب منطقة المصدر 54
الشكل ثانيا-9 مشاركة سلاسل القيمة العالمية من جانب المناطق الجغرافية وحسب النوع 54
الشكل ثانيا-ب4-1. أفضل 10 منتجات لنجوم صاعدة تكنولوجيا في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ألف دولار) 56
الشكل ثانيا-10 عدد الإجراءات غير الجمركية المطبقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب نوع الإجراء في عام 2000 وفي عام 2020 57
الشكل ثانيا-11 التعريفات المطبقة بفعالية، حسب التكتل التجاري (أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجميع) 57
الشكل ثانيا-12 تكلفة التصدير: الامتثال للمتطلبات الحدودية (دولار) 58
الشكل ثانيا-13 تقييد تجارة الخدمات إجمالاً، حسب المنطقة، 2010 60
الشكل ثانيا-14 تقييد تجارة الخدمات إجمالاً، حسب البلد، 2010 60
الشكل ثانيا-15 إجمالي تعرض دول الصف لقطاعات التصنيع في دول العمود. 61
الشكل ثانيا-16 التجارة داخل المنطقة حسب المنطقة – المتوقع مقابل الفعلي 62
الشكل ثانيا-ب6-1. التجارة الإلكترونية نمت بنسبة 25% سنويا منذ عام 2014 67
الشكل ثانيا-ب6-2. لا يزال هناك مجال لنمو التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 67
الشكل ثانيا-ب6-3. انتشار كبير للهواتف المحمولة باتصالات نطاق عريض محدودة للجميع 68
الشكل ثانيا-ب6-4. اتصالات إنترنت رديئة النوعية ومدفوعات إلكترونية تكاد تكون معدومة 69
الشكل ثانيا-ب6-5. الإنترنت الثابت عريض النطاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 69
الشكل ثانيا-17 مكاسب الرفاهة الحقيقية من اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، حسب البلد وإصلاح السياسات 71

الملحق باء - تحديد الأثر الحقيقي المحتمل لجائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل ب-1 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة عدد النساء على عدد الرجال الذين يعملون في الخطوط الأمامية 92

الملحق جيم - تطور التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الوافدة إلى المنطقة ومع أوروبا، مقارنة ببقية العالم (تحليل متعمق)

الشكل ج-1 التجارة مع الاتحاد الأوروبي، داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومع بقية العالم 93
الشكل ج-2 الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار)، حسب المنطقة 93
الشكل ج-3 التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر: المجموع، الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط*، مليون دولار 94

الملحق دال - تحديد العقبات التي تعترض التكامل التجاري العالمي المحدود لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوضيح تكاليف التجارة
الشكل د-1 نسبة كل نوع من الإجراءات في مجموع الإجراءات غير الجمركية التي طبقتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2000 و2020..... 97
الشكل د-2 أحدث متوسط مُطبق للرسوم بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية (%) للمنتجات الطبية، حسب المنطقة..... 98
الشكل د-3 كيف تحتل اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتبة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال..... 99
الشكل د-4 تكلفة التصدير: الامتثال للمتطلبات الحدودية (دولار)..... 102
الشكل د-5 تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (دولار)..... 102
الشكل د-6 الفترة الزمنية اللازمة للتصدير: الامتثال للمتطلبات الحدودية (ساعة)..... 102
الشكل د-7 الفترة الزمنية اللازمة للتصدير: الامتثال للمتطلبات المستندية (ساعة)..... 103
الشكل د-8 مؤشر تقييد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلدان/مناطق مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 105

قائمة الجداول

الفصل الأول: التعامل مع صدمة مزدوجة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الجدول أولا-1. مجموع الإصابات بفيروس كورونا والاختبارات لكل مليون شخص..... 5
الجدول أولا-2. توقعات البنك الدولي للنمو، ورصيد المعاملات الجارية والمالية العامة..... 10
الجدول أولا-3. التكاليف المتغيرة للصدمة المزدوجة..... 11
الجدول أولا-4. الزيادة المتوقعة في معدل الفقر بسبب الصدمة المزدوجة..... 21
الجدول أولا-5. سمات مختارة لمسوح هاتفية عن فيروس كورونا استكملت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 22

الفصل الثاني: إحياء التكامل التجاري الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا
الجدول ثانيا-ب1-1: الموازين التجارية المُعدّلة والتجارة داخل وخارج المنطقة، مجموع التجارة في السلع والخدمات..... 46
الجدول ثانيا-1: مؤشر الأداء اللوجستي، متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل بلدان/مناطق مختارة (الدرجات من أصل 5)..... 58

الملحق ألف - الاستجابة المالية والنقدية
الجدول أ-1 الاستجابة المالية والنقدية في دول مجلس التعاون الخليجي..... 88
الجدول أ-2 الاستجابة المالية والنقدية في غير دول مجلس التعاون الخليجي..... 89

الملحق دال - تحديد العقبات التي تعترض التكامل التجاري العالمي المحدود لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوضيح تكاليف التجارة
الجدول د-1 عدد الإجراءات غير الجمركية المطبقة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب نوع القياس والمقارنة بالبلدان الأخرى (أغسطس/ آب 2020)..... 95
الجدول د-2 الفارق بين عدد الإجراءات غير الجمركية المطبقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب نوع الإجراء بين عامي 2000 و2020..... 97
الجدول د-3 أحدث متوسط للرسوم المطبقة بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (%) للمنتجات الطبية، حسب البلد..... 98
الجدول د-4 الحصول على الائتمان، حسب المنطقة..... 100
الجدول د-5 التجارة عبر الحدود حسب المنطقة..... 101
الجدول د-6 مؤشر الأداء اللوجستي، متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل بلدان/مناطق مختارة (الدرجات من أصل 5)..... 104
الجدول د-7 تحليل مؤشر تقييد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 105

الملحق هاء - الخدمات
الجدول هـ-1 معادل الرسوم الجمركية التقديري للقيمة المكافئة لمؤشر تقييد تجارة الخدمات (%)..... 106

الملحق واو - تدابير التجارة المرتبطة بجائحة كورونا
الجدول و-1 نظرة عامة على التدابير المعتمدة لمكافحة فيروس كورونا (حتى 7 أغسطس/ آب 2020)..... 107

شكر وتقدير

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي.

أعد التقرير فريق بقيادة بلانكا مورينو دودسون، وشمل راشيل يوتنج فان، وروميو غانسي، وها نغوين (المؤلف الرئيسي للفصل الأول)، ومينه كونغ نغوين، وليلي متقي، وكونستنتين تساكاس، وكريستينا أ. وود.

وتم إعداد هذا التقرير بتوجيه عام من رباح أرزقي.

ومما يحظى بالتقدير إسهامات سارة النشار، وأندريا بارون، وسيريل ديسبونتس، ووسام حراك، وسحر سجاد حسين، وماجد كاظمي، وناوكو كوجو، وشيرين مهدي، وأشواق ناطق مسيح، وسعدية رفيقات، وعبد الله سي، وهدى يوسف، ويفان زانغ.

وقدم توجيهات وتعليقات مفيدة كل من فريد بلحاج (نائب الرئيس للمنطقة)، وعصام أبو سليمان، وأنوش بزانيان، وأندرياس بلوم، وكيفن كاري، وجيسكو هينتشيل، ويوهانس هوغيفين، وجبريلا أدامو عيسى، وأليكس كاموراسي، وستيفان كويبيرل، ودانيال ليدرمان، وإريك لو بورغن، ومانجولا لوثريا، ونادر محمد، وليا كارول سيغهارت، وسجاد علي شاه، وديبورا ويتزل. كما يتوجه الفريق بالشكر لكل من باتريشيا أوجييه وكارين مقدم لمشاركتهما الأدبيات الأكاديمية والمصادر ذات الصلة بشأن سلاسل القيمة العالمية والتكامل التجاري والقيود الاقتصادية السياسية.

ونعرب عن الشكر لجيمس رو على تحرير النص. وكل التقدير للمساعدة المقدمة من وحدة الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة في إدارة الحلول المؤسسية العالمية في البنك الدولي. وقدم سواتي رايشودوري الدعم الإداري.

الاختصارات والأسماء المختصرة

AfCFTA	منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية
AMU	اتحاد المغرب العربي
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
CGE	نموذج التوازن العام القابل للحساب
Covid	فيروس كورونا
DCFTA	اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة
EAP	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
ECA	منطقة أوروبا وآسيا الوسطى
EU	الاتحاد الأوروبي
FEMISE	المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية (فيميز)
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTA	اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
GAFTA	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHS	مؤشر الأمن الصحي العالمي
GVC	سلاسل القيمة العالمية
MAGHREB	بلدان المغرب العربي تشمل الجزائر وليبيا والمغرب وتونس
MASHREQ	بلدان المشرق العربي تشمل إيران والعراق والأردن ولبنان وسوريا
MEFTA	منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MPO	تقرير عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر
NTB	الحواجز غير الجمركية
NTM	إجراء غير جمركي
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

PSA	مجموعة بي أس إيه
RVC	سلاسل القيمة الإقليمية
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SE	ريادة الأعمال الاجتماعية
SM	جنوب المتوسط
SME	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
STRI	مؤشر تقييد التجارة في الخدمات
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
WHO	منظمة الصحة العالمية
WITS	نظام الحلول العالمية المتكاملة للتجارة بالبنك الدولي

ملخص وافٍ

أثرت جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط على جميع جوانب الاقتصاد ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المتوقع أن تنكمش اقتصادات المنطقة بنسبة [5.2]% عام 2020، وهو ما يقل [4.1] نقاط مئوية عن التوقعات في شهر أبريل/ نيسان 2020، و[7.8] نقاط مئوية عن توقعات شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2019، مما يعكس تزايد الآفاق المتشائمة لاقتصاد المنطقة. فالمنطقة لا يتوقع لها أن تتعافى إلا بصورة جزئية عام 2021.

كما تدهورت التوقعات لحساب المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدهورا حادا. ومن المتوقع أن يسجل حساب المعاملات الجارية وأرصدة الموازنة بالمنطقة عام 2020 [-4.8]% و[-10.1]% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، وهي نسب أسوأ كثيرا من التوقعات في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وذلك لأسباب ترجع في الأساس إلى انخفاض عائدات تصدير النفط وانخفاض إيرادات المالية العامة والزيادة الكبيرة في المصروفات للاستجابة للأزمة الصحية. وتشير التوقعات إلى أن الدين العام سيرتفع كثيرا في السنوات القليلة المقبلة، من حوالي [45]% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 إلى [58]% عام 2022.

بيد أن التوقعات دائمة التغير وتتسم بعدم اليقين. وقد تراجعت آفاق النمو بالمنطقة لعام 2020 بشكل مطرد مع توفر مزيد من المعلومات، في انعكاس للتشاؤم المتنامي في التوقعات بشأن تكلفة الأزمة. وتنعكس تلك الحالة الشديدة من عدم اليقين في التوقعات على الاختلافات بين الخبراء القائمين على بناء تلك التوقعات. وبسبب حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالصدمة المزدوجة للجائحة وأسعار النفط، تقوم البيانات عالية التردد بدور مهم في تتبع النشاط الاقتصادي. وتشير البيانات عالية التردد للمنطقة اعتبارًا من أغسطس/ آب إلى استقرار الأنشطة الاقتصادية ولكن عند مستوى أقل كثيرا مما كانت عليه في ديسمبر/ كانون الأول 2019.

فقد أثرت الجائحة بشدة على سبل العيش وتسببت في وقوع الكثيرين من سكان المنطقة في براثن الفقر. وتشير الدلائل المبكرة من مسوح البنك الدولي عبر الهاتف إلى أن الجائحة أثرت بشكل غير متناسب على الفقراء. فالأسرة الأشد فقراً أكثر احتمالاً للعمل لحسابها الخاص أو العمل في القطاع غير الرسمي، وهما قطاعان أكثر تأثراً بالجائحة. ونتيجة لذلك، يفقد الفقراء دخولهم على الأرجح. ويتدهور الوضع المالي للأسر الفقيرة سريعا.

واستجابت حكومات المنطقة بزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية. ويختلف حجم ونوع المساندة حسب البلد، ويقدم كثير من البلدان تحويلات نقدية. وبعضها جيد الاستهداف، على الرغم من أن جزءًا كبيرًا من التحويلات النقدية المخصصة للفقراء لا يزال يتسرب إلى الأسر الميسورة.

وعلى الرغم من برامج التحويلات المختلفة وآليات التأقلم الأخرى، يعاني العديد من الأسر من انخفاض كبير في القوة الشرائية. ويتحول هذا الانخفاض إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتتأثر الأسر الأشد فقراً أكثر من غيرها، كما توضح البيانات الواردة من تونس. فالأسر التونسية في الخُميس الأشد فقرا هي أكثر احتمالاً خمس مرات تقريباً لأن تخفض استهلاكها الغذائي من الأسر التي تقع في الخُميس الأعلى ثراءً.

وعند التصدي لجائحة كورونا، تحتل الاستجابة للأزمة الصحية رأس الأولويات، مع استهداف الحفاظ على قدرات الاستهلاك والإنتاج. وإذا كان ذلك ممكنا من الناحية المالية، ينبغي للبلدان المعنية أن تؤجل ضبط أوضاع المالية العامة إلى أن يتحقق الانتعاش ويترسخ. ومن شأن إعادة تخصيص الإنفاق لمعالجة الأثر العاجل للأزمة وزيادة الكفاءة في هذا الإنفاق عن طريق الخفض المسبق، على سبيل المثال، للتسربات لضمان وصول الإغاثة إلى المستفيدين المستهدفين أن يساعد على خلق حيز مالي. وثمة حاجة شديدة في المدى المتوسط إلى تعزيز الإنتاجية لاستعادة النمو وتحقيق الاستقرار في حجم الدين. ومن الوسائل القوية لتحقيق ذلك السعي لتحقيق إصلاحات مؤسسية جوهرية من شأنها إعادة تشكيل دور الدولة، وتعزيز المنافسة العادلة، وتسريع وتيرة اعتماد التكنولوجيا الرقمية، والسعي إلى التكامل الإقليمي الذي هو محور تركيز هذا التقرير.

فالانفتاح التجاري يمكن أن يقوم بدور ضخم في تحقيق الاحتواء، شريطة تطبيق إصلاحات التجارة التي تتكامل مع إستراتيجيات النمو الشامل. وإلى جانب السياسات القطاعية المكملة، يمكن للتجارة أن تسهم في خفض معدلات الفقر وفي تمكين الفقراء والفئات المهمشة، خاصة الشباب والنساء. ولا يزال التكامل التجاري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سواء داخل المنطقة أو مع بقية العالم، دون التوقعات لأسباب اقتصادية وسياسية، تشمل استبعاد السلع والخدمات الزراعية من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن استمرار ارتفاع التكلفة غير الجمركية للتجارة. ويُعزى انخفاض مستويات التكامل بين بلدان المنطقة جزئيًا إلى عدم كفاية الإصلاحات في الأطر القانونية للاستثمارات ونقص التقارب بين اللوائح التنظيمية بشأن الإجراءات غير الجمركية. كما ثبت أن التعاون السياسي يمثل إشكالية، في حين أن الصراعات وأعمال العنف يعوقان التجارة والنمو الاقتصادي وإمكانياته تجاه تحقيق الاحتواء.

إن بيئة الأعمال والخدمات اللوجستية، وكلاهما عاملان مهمان في تيسير التجارة، يعرقلان اندماج المنطقة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وعلى الرغم من تطبيق تحسينات مؤخرا، فإن أداء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيف في إمكانية الحصول على الائتمان، وهو أقل من أي منطقة أخرى من مناطق العالم. وفي الوقت نفسه، تعتبر التجارة عبر الحدود مُكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً - تكلف في المتوسط 442 دولارًا للامتثال للمتطلبات الحدودية للتصدير وتستغرق 53 ساعة، وهي أعلى ثلاث مرات من حيث التكلفة، وأطول أربع مرات من حيث الوقت من المتوسط في البلدان المرتفعة الدخل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أن الافتقار إلى إطار حديث للإعسار، وعدم القدرة على التنبؤ بإنفاذ العقود، والمستوى المنخفض لتنقل القوى العاملة هي أيضًا عقبات مهمة أمام الاندماج. وتعد المنطقة أيضًا من أكثر المناطق تقييدًا فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات.

وتتيح جائحة كورونا فرصة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري مع الحد من الاعتماد على النفط. وللتحفيز على خلق فرص العمل وجعل النمو الاقتصادي شاملاً وضمان الاستقرار في المنطقة، تم اقتراح إطار جديد للتكامل التجاري يتجاوز خفض الرسوم الجمركية ويربط التجارة بالإصلاحات القطاعية وتوفر السلع العامة لتعزيز الاحتواء وخفض الفوارق المحتملة المرتبطة بتحرير التجارة. ويتطلب تحقيق النجاح وجود أجندة منسقة للتكامل التجاري في المنطقة لتسهيل سلاسل القيمة الإقليمية وتحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتستهدف هذه الأجندة جذب استثمارات عالية الجودة لإستراتيجية تنمية إقليمية متنوعة شاملة ومستدامة. وتحابي هذه الأجندة النهج المشتركة بين القطاعات أولاً. ويمكن أن يكون من بينها إنشاء سوق رقمية إقليمية مشتركة للمنطقة. ويمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسين الاتصال الرقمي بأسواق في أفريقيا وبلدان أوروبية لزيادة الإنتاجية وتنسيق الاستجابة الفعالة للكوارث بما يؤدي إلى خلق النمو الاحتوائي والقدرة على المجابهة والوظائف بالمنطقة. ويستلزم دعم الربط الإقليمي وتطوير البنية التحتية دون الإقليمية وتوسيع التجارة الرقمية اعتماد تقنيات جديدة وإتاحة "السلع العامة الرقمية"، بما في ذلك خدمات سريعة منتظمة للإنترنت العريض النطاق وحلول الدفع الرقمية. وثمة حاجة إلى نهج إقليمية في تعزيز المهارات وتدعيم القدرات الإحصائية للسماح للبلدان بالحصول على منافع ضخمة والاضطلاع بالتخصص وبناء مزايا نسبية - يمكن أن تكون دافعًا إيجابيًا لتعميق التكامل.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يتم التكامل القطاعي بطريقة منسقة. نظرًا لأن الاضطرابات العالمية الناجمة عن الجائحة تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن إعادة هيكلة النطاق الجغرافي والصناعي لسلاسل الإمداد الخاصة بها، من المحبذ أن يكون لدى المنطقة سياسات تمكّنها من التكيف مع عمليات إعادة التشكيل المحتملة لسلاسل القيمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يستعد المغرب وتونس (الآلات الكهربائية)، والسعودية (المواد الكيميائية)، والإمارات (المعادن والمنتجات المعدنية) للاستجابة لتعطل صادرات الصين من المدخلات الوسيطة. ومن الممكن لبلدان المنطقة أيضًا الاستفادة من اتجاهات سلاسل القيمة العالمية لإعادة الإنتاج إلى بلده الأصلي أو إلى منطقة قريبة منه، وهو ما يقّرب أنشطة إنتاج المدخلات الوسيطة من مناطق التجارة الرئيسية الثلاث (الاتحاد الأوروبي وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية). إن قرب الاتحاد الأوروبي يجعله سوق التصدير الواعدة للشركات في المنطقة. إن التجارة بعد جائحة كورونا يمكن أن تقودها القطاعات الأكثر استدامة ومرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية، والتي تمثل فرصة للتعافي العاجل في المنطقة وإحداث أثر تحولي على المدى المتوسط. وهي تشمل الخدمات الصحية والأمن الغذائي واقتصاد المعرفة. ويمكن خفض التعريفات الجمركية على المنتجات الطبية الأساسية، مما قد يتيح إمكانية للتنبؤ بتوفر الإمدادات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لبعض بلدان المنطقة - مثل الأردن، حيث كان قطاع الأدوية "نجمًا

صاعدًا" - يمكن لهذا التركيز الجديد أن يخلق فرصًا فورية للتكامل التجاري الإقليمي. وفي الوقت نفسه، يمكن تعزيز انتقال العمالة داخل المنطقة، لا سيما من خلال التجارة في الخدمات، وذلك لتسهيل تعزيز رأس المال البشري وتكييف المهارات. هنا، يمكن للسياسات الأوروبية أيضًا أن تقدم المساعدة. وبالإمكان إحياء المحادثات بشأن شراكة التنقّل التي من شأنها تسهيل الهجرة القانونية إلى أوروبا لرجال الأعمال والطلاب والعمال الشباب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من أن المفاوضات عسيرة، فإن مثل هذه الشراكة من شأنها أن تحفز بشكل كبير التجارة في السلع والخدمات.

وينبغي أن يؤدي التكامل داخل المنطقة إلى زيادة التدفقات التجارية مع الشركاء الأوروبيين وأفريقيا جنوب الصحراء. لقد حان الوقت لمراجعة الآليات الإقليمية للتعاون الإستراتيجي، ولا سيما في سياق اتفاقيات تحرير التجارة القائمة. وتتيح منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا فرصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء لتبسيط وتنسيق الإجراءات غير الجمركية الخاصة بكل منها، خاصة الإجراءات التقييدية المتعلقة بالتصدير والحواجز الفنية. وتشير تقديرات متحفظة إلى بلوغ مكاسب الدخل الحقيقية من التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا نسبة 7% بحلول عام 2035. وبإمكان بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشارك مباشرة في منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، مثل المغرب ومصر وتونس، أن يحقق كل منها مثل هذه المكاسب بنسبة تصل إلى 5%.

وفي الوقت نفسه، هناك فرص للتعاون في محور الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وأفريقيا. ويجب أن يستمر تحول بلدان معينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو جيرانها الأفارقة، ويستحق ذلك اهتمامًا متزايدًا من الاتحاد الأوروبي. يمكن أن تساعد العلاقات التجارية بين بلدان المغرب العربي وبلدان الساحل وغرب أفريقيا في تعزيز الاستقرار ودعم التكامل الاقتصادي الأفريقي - وهو هدف في إرشادات الاتحاد الأوروبي لإستراتيجية جديدة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. ومن شأن وجود روابط أفضل للبنية التحتية بين بلدان شمال أفريقيا وبقية القارة أن تساهم في أجندة التكامل.

ويمكن أن تتعاون بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تعزيز التجارة داخل منطقتها وفي الأنظمة متعددة الأطراف القائمة على القواعد. ومن الممكن أن تتسم الإصلاحات التجارية "بالذكاء"، وذلك بالأخذ في الحسبان ليس المسائل الفنية المحددة فحسب ولكن أيضًا اعتبارات الاقتصاد السياسي، وذلك لزيادة التعاون الإقليمي والاستقرار. وستعتمد فعالية السياسات على دور المؤسسات الإقليمية، فضلاً عن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

بشكل عام، يمكن أن تصبح الاستفادة من التكامل الإقليمي لتمكين الإصلاحات المحلية كنقطة انطلاق لتعزيز التكامل العالمي مصدرا جديدا للنمو والوظائف والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتطلب تحقيق النجاح أن يشتمل "إطار التكامل التجاري الجديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" على الركائز التالية:

- التوازن بين الأهداف السياسية والاقتصادية لضمان عدم فشل الاتفاقات.
- تحرير التجارة الذي يفيد جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة والخدمات وذلك بالإصلاحات التي تغطي جميع المجالات التنظيمية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تيسير التجارة، والمعايير وتقييم المطابقة، وحماية الاستثمار، والمشتريات الحكومية، وسياسة المنافسة.
- إصلاحات متزامنة خارج الحدود يتبعها تعاون أوثق داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأيضًا مع أوروبا وأفريقيا.
- التأكيد على النهوض بالقطاع الخاص عن طريق استغلال أوجه التكامل بين تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص. وينبغي استكشاف المساعدة الفنية المقدمة من شركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق التبادلات بين بلدان الجنوب في إطار الاتفاقات باعتبارها وسيلة لتعزيز الثقة.
- قواعد واضحة وتنفيذ فعال. وهذا يتطلب تقوية آليات مؤسسية فوق وطنية تتولى أعمال التنظيم والرصد وتنفيذ أحكام التكامل التجاري.

الفصل الأول: التعامل مع صدمة مزدوجة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النقاط الرئيسية للفصل الأول:

- تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط، مما يؤثر على جميع المجالات الاقتصادية تقريبا.
- من المتوقع أن ينكمش اقتصاد المنطقة بنسبة 5.2% عام 2020، بانخفاض 4.1 نقاط مئوية عن التوقعات في شهر أبريل/ نيسان 2020، و7.8 نقاط مئوية عن التوقعات الصادرة في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2019. ومن المتوقع ألا تتراجع خسائر الناتج إلا بصورة جزئية عام 2021. غير أن التوقعات لا تزال غير مؤكدة.
- أصابت الأزمة السكان المحرومين بشكل غير متناسب. فكثير من سكان المنطقة سينزلقون إلى دائرة الفقر. وتعمل المساعدات الحكومية على تخفيف أثر الأزمة.
- ويمكن للبلدان المعنية في الأجل القصير أن تدرس مواءمة استجابات السياسات. وتشمل الأولويات التدخلات غير العلاجية؛ وتقديم الدعم للقطاع الخاص والأسر المحرومة؛ والحد من التسربات في المالية العامة وتأمين توفّر الموارد التمويلية. وعلى المدى المتوسط، ومن أجل استعادة النمو، تتضمن الأولويات إصلاحات مؤسسية من شأنها إعادة تشكيل دور الدولة، وتعزيز المنافسة العادلة، وتعزيز اعتماد التكنولوجيا الرقمية، والتكامل الإقليمي.

أولا-1 الصدمة المزدوجة

تواجه بلدان المنطقة تفشي جائحة كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط. فقد انتشر في كل أنحاء المعمورة فيروس كورونا المستجد - الذي أبلغت عنه السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية يوم 31 ديسمبر/ كانون الأول 2019. وأصاب الفيروس ملايين عديدة وتسبب في وفاة أكثر من مليون شخص.[1]

وانتشر الفيروس أولاً في إيران ثم انتقل على نطاق واسع إلى غيرها من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الجدول أولا-1، الذي يعرض بيانات حتى يوم 13 سبتمبر/ أيلول 2020). ويبدو أن عدد الإصابات بالنسبة لعدد السكان في قطر والبحرين أعلى منه في بقية المنطقة، ولكن ذلك يرجع جزئياً إلى أن البلدين قاما باختبارات أكثر كثيرا من معظم البلدان الأخرى في المنطقة. وقياس مدى العدوى محدود للغاية لأنه يتوقف على قدرات إجراء الاختبارات. ومن شبه المؤكد أن المستوى المنخفض للإصابات في البلدان الهشة - مثل ليبيا وسوريا واليمن - مضلل، حيث إنه يعكس غياب القدرة على إجراء الاختبارات، مما يؤدي إلى نقص شديد في تسجيل انتشار الفيروس. وفي منتصف شهر سبتمبر/ أيلول 2020، انخفض معدل الإصابات الجديدة المُسجلة في العديد من بلدان المنطقة (مثل قطر)، لكنه ارتفع في بلدان أخرى (انظر الشكل أولا-1).

1 انظر worldometer.com

الجدول أولا-1. مجموع الإصابات بفيروس كورونا والاختبارات لكل مليون شخص

	مجموع الإصابات/ مليون نسمة	اختبار/مليون شخص	إصابات/اختبارات (%)
الجزائر	1,096	غير متوفر	غير متوفر
البحرين	35,209	731,472	4.81
جيبوتي	5,445	72,418	7.52
مصر	983	1,314	74.82
إيران	4,774	41,954	11.38
العراق	7,186	46,610	15.42
الأردن	324	95,814	0.34
الكويت	22,124	157,765	14.02
لبنان	3,565	94,995	3.75
ليبيا	3,306	22,856	14.47
المغرب	2,343	60,274	3.89
عُمان	17,488	60,252	29.02
قطر	43,358	246,111	17.62
السعودية	9,325	163,863	5.69
سوريا	201	غير متوفر	غير متوفر
تونس	560	14,505	3.86
الإمارات	8,017	819,752	0.98
الضفة الغربية وقطاع غزة	5,966	66,248	9.01
اليمن	67	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: *worldmeter.com* وحسابات خبراء البنك الدولي. البيانات حتى 13 سبتمبر/ أيلول 2020.

وتعتمد القدرة على احتواء الفيروس على عوامل منها قوة أنظمة الصحة العامة – بما في ذلك قدرات الاختبار وتتبع المخالطين – وهي ضعيفة نسبياً في العادة ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في ظل هذه الأوضاع، فإن ضرورة التزام الشفافية وتدفق المعلومات بمزيد من الحرية قائمة في كثير من أنحاء المنطقة، التي تتهددها عواقب وخيمة إذا لم تعالج على وجه السرعة كلا الأمرين خلال هذه الأزمة الصحية.[2] فبلدان المنطقة تحتل مراكز ضعيفة على مؤشر الأمن الصحي العالمي الذي يقيس مدى التأهب للأوبئة والجوائح.[3] وتأتي المنطقة في المركز الأخير بين مناطق العالم في مكوّنين اثنين من مكونات المؤشر يتسمان بأهمية بالغة في مكافحة أي جائحة، وهما: "الكوادر العاملة في مجال علم الأوبئة" و"التأهب للطوارئ والتخطيط للاستجابة لها". وكان تمويل العديد من بلدان المنطقة محدودا في مجال الصحة العامة على مدى عقود. ووفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية [4]، فإن بلداناً مثل مصر والعراق تنفق 5% أو أقل من الموازنة العامة على الصحة اعتباراً من عام 2017، وهو ما يعكس تأثيرات التقييد الشديد في المالية العامة على القطاع الصحي. في الوقت نفسه، لا تملك معظم بلدان المنطقة تأميناً شاملاً للصحة العامة. وحتى الأسر التي لديها تأمين صحي في بلدان مثل مصر والمغرب تواجه تكاليف طبية باهظة بسبب نقص مجمعات المخاطر المدفوعة مسبقاً، وهي مشكلة مهمة خلال تفشي أي جائحة. ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءا مع تفشي فيروس كورونا، مع الزيادة الحادة في الطلب على القطاع الصحي. ورغم ذلك، فهناك قدر كبير من الجودة والتأهب في بعض النظم الصحية بالمنطقة؛ فالدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي – البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – أفضل استعداداً من غيرها. وقد أجرت عددا أكبر كثيرا من الاختبارات، وتسجل نجاحا مبدئيا في الحد من العدوى.

2 انظر أرزقي وآخرين (2020) للاطلاع على وثائق عن غياب الشفافية والإفصاح عن البيانات وتأثير ذلك اقتصاديا واجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3 تم إنشاء المؤشر بالاشتراك مع مبادرة التهديد النووي ومركز جونز هوبكنز للأمن الصحي ووحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست. وصدرت البيانات عام 2019. ويتكون المؤشر من ست فئات، هي كالتالي: الوقاية، الكشف والإبلاغ، الاستجابة السريعة، النظام الصحي، الامتثال للمعايير الدولية، بيئة المخاطر.

4 قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية للنفقات الصحية: https://apps.who.int/nha/database/ViewData/Indicators/en.

الشكل أولا-1 الإصابات اليومية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

(عدد الإصابات اليومية الجديدة لكل مليون شخص باستخدام متوسط متحرك لمدة 7 أيام)

اللوحة أ: البلدان التي بها عدد أكبر من الإصابات الجديدة لكل مليون شخص

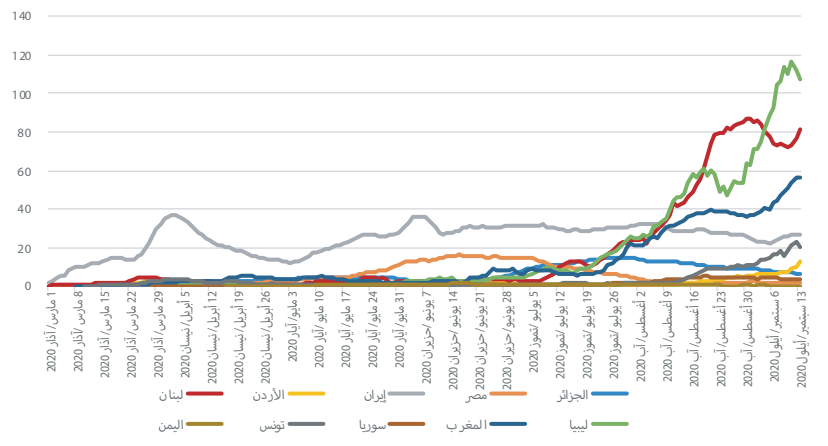

اللوحة ب: البلدان التي بها عدد أكبر من الإصابات الجديدة لكل مليون شخص

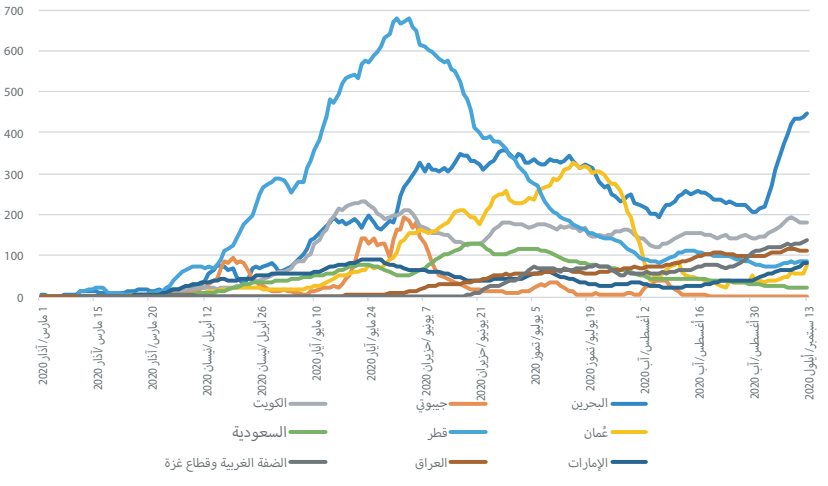

المصادر: جامعة جون هوبكنز، ومركز علوم وهندسة الأنظمة، وحسابات خبراء البنك الدولي. البيانات حتى 13 سبتمبر/ أيلول 2020.

ولن يحصد الفيروس الأرواح فحسب، بل سيؤدي انتشاره في بلدان المنطقة إلى صدمة سلبية على مستوى العرض وصدمة سلبية على مستوى الطلب (بالدوين وويديير دي ماورو، 2020). تأتي صدمة العرض السلبية أولاً من انخفاض العمالة - بشكل مباشر لأن العمال يقعون مرضى بفيروس كورونا، وبشكل غير مباشر بسبب القيود على السفر وجهود الحجر الصحي والعمال المقيمين في المنزل لرعاية أفراد الأسرة المرضى أو الأطفال. وثانيا من نقص المواد الخام ورأس المال والمستلزمات الوسيطة بسبب تعطل النقل وإغلاق الشركات في بلدان المنطقة. أما الصدمة السلبية على جانب الطلب فهي عالمية وإقليمية. فالصعوبات الاقتصادية العالمية وتعطيل سلاسل القيمة العالمية تؤدي إلى خفض الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة، وعلى الأخص النفط والسياحة. وينخفض الطلب الإقليمي أيضًا لأن الانخفاض المفاجئ في النشاط التجاري الإقليمي والمخاوف بشأن العدوى تحدّ من السفر. بالإضافة إلى ذلك، فإن *حالة عدم اليقين* بشأن انتشار الفيروس ومستوى الطلب الكلي يمكن أن تضعف من الاستثمار والاستهلاك في المنطقة. وأدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الطلب في المنطقة حيث يعد قطاع النفط والغاز أهم قطاع في العديد من بلدانها. وأخيرًا، يمكن أن تؤدي التقلبات في الأسواق المالية إلى تعطيل الطلب الكلي بدرجة أكبر.

ونظرا لأهمية صادرات النفط والغاز لبعض بلدان المنطقة، فمن المتوقع أن يشكل انهيار أسعار المنتجات المتصلة بالبترول أبرز القنوات التي تنتقل عبرها تأثيرات فيروس كورونا في بلدان المنطقة. ومنذ اكتشاف الفيروس الجديد في نهاية عام 2019، انخفضت أسعار النفط انخفاضا حادا، مما يعكس هبوطا شديدا في الطلب العالمي على النفط المصاحب لإجراءات التباعد الاجتماعي وغيرها من الإجراءات الأخرى ذات الصلة بالجوائح ووفرة العرض.

وانخفض سعر خام برنت إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات وهو 20 دولارا للبرميل في شهر أبريل/ نيسان، حين ظهرت وفرة في الإمدادات العالمية بسبب الإغلاق الاقتصادي إلى انهيار الطلب على النفط في جميع أنحاء العالم وارتفاع إنتاج النفط في أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وفي أول مايو/ أيار، بعد التوصل إلى اتفاق في شهر أبريل/ نيسان، بدأت أوبك والمنتجون المتحالفون معها في خفض إنتاج النفط بمستوى قياسي بلغ 9.7 مليون برميل يومياً. وفي وقت لاحق من شهر مايو/ أيار، أعلنت السعودية عن خفض إضافي من جانب واحد قدره مليون برميل يوميا، ثمّ قالت الكويت والإمارات إنهما ستحذوان حذوها. ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج أوبك بحدة في الربع الثاني من عام 2020. وساعد هذا الخفض في الإنتاج، إلى جانب تخفيف الإغلاق الاقتصادي في بعض أنحاء العالم، على ارتفاع سعر خام برنت إلى أكثر من 40 دولارا للبرميل اعتبارا من أواخر سبتمبر/ أيلول.

الشكل أولا-2 نمو الطلب العالمي على النفط 2020، حسب شهر التوقعات

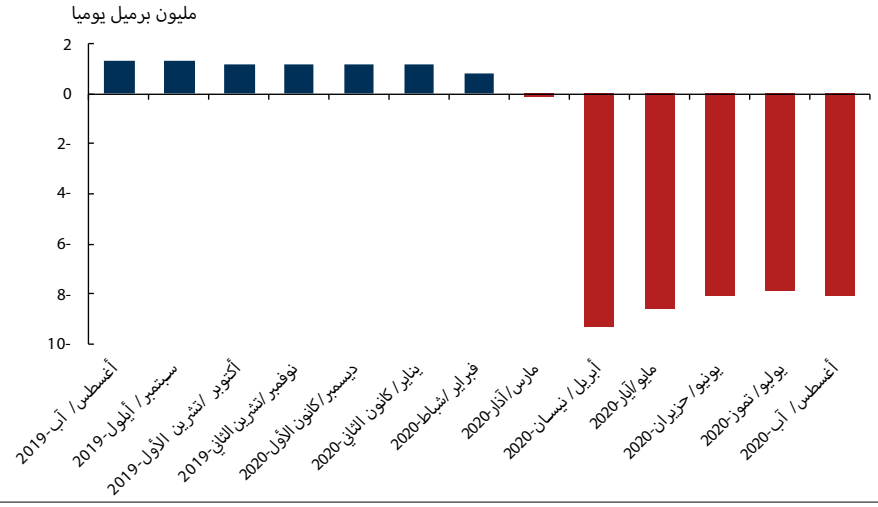

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

ولا تزال توقعات أسعار النفط تعتمد إلى حد كبير على الاقتصاد العالمي وتحالف أوبك. ومن غير المتوقع أن يتعافى الطلب على النفط إلى مستوى ما قبل تفشي الجائحة قريبا،[5] حيث تحيط بالاقتصاد العالمي حالة قوية من عدم اليقين. وفي شهر أغسطس/ آب 2020، توقعت الوكالة الدولية للطاقة أن يتقلص الطلب العالمي على النفط عام 2020 بمقدار 8.1 ملايين برميل يوميا مقارنة بعام 2019 (انظر الشكل أولا-2)، (الوكالة الدولية للطاقة، 2020). ويشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق تتوقع لأسعار النفط أن تظل دون 50 دولارا للبرميل حتى نهاية عام 2022 (انظر الشكل أولا-3).

أولا-2 التبعات على الاقتصاد الكلي

لحق باقتصاد بلدان المنطقة أضرار شديدة بسبب الصدمة المزدوجة. وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة قد انخفض انخفاضا حادا. وتشير البيانات الأولية لشهر أبريل/ نيسان من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى انخفاض حجم التجارة في المنطقة بنسبة 40% تقريباً. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة هذا التراجع في القطاعات ذات سلاسل القيمة القوية، ولا سيما في مجال الإلكترونيات ومنتجات السيارات. كما تضررت قطاعات كالسيارات في المغرب وتونس وإيران والمنسوجات في الأردن ومصر من ضعف الخدمات اللوجستية العالمية. وتؤثر القيود المفروضة على النقل والسفر بسبب فيروس كورونا تأثيراً مباشراً على تجارة الخدمات، بما في ذلك السياحة.

الشكل أولا-3 السعر الفوري والمتوقع لخام برنت

السعر الفوري **لخام برنت**
(بالدولار الأمريكي للبرميل، تواريخ الاستحقاق على المحور الأفقي)

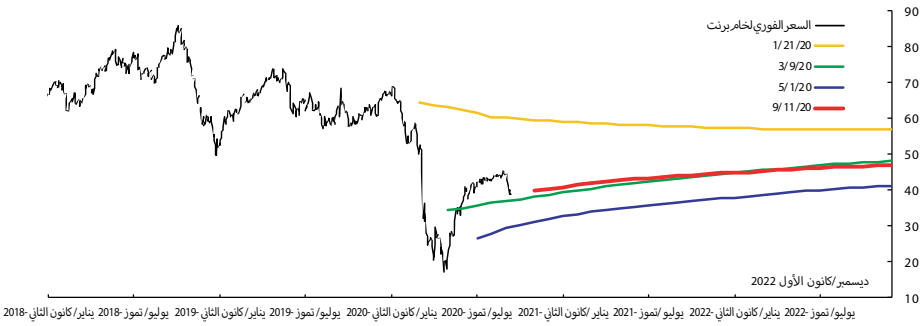

المصادر: مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، ووكالة بلومبرج إل بي.
ملاحظة: يشير الخط الأسود إلى السعر الفوري لخام برنت. توضح الخطوط الملونة أسعار العقود الآجلة لخام برنت في 25 سبتمبر/ أيلول 2019، على التوالي، حين تم إصدار التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لشهر أكتوبر/ تشرين الأول 2019؛ 21 يناير/ كانون الثاني 2020، حين تم الإبلاغ عن أول إصابة بفيروس كورونا في الولايات المتحدة؛ و9 مارس/ آذار 2020 بعد انهيار تحالف أوبك+؛ وأحدث إغلاق حتى 11 سبتمبر/ أيلول 2020.

وتشير البيانات المتاحة العالية التردد إلى أن السياحة وحركة الطيران في المنطقة قد انهارت في أبريل/ نيسان (انظر الشكل أولا-4). وتشكل السياحة مصدرا هاما للدخل في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى سبيل المثال، كانت تعادل 25% من الصادرات في مصر و41% في الأردن في (مؤشرات التنمية العالمية) لعام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً حاداً، بسبب تدابير التباعد الاجتماعي، ولكن أيضاً تحفظ المستثمرين بشأن الاقتصادات الإقليمية. إذ إنه بين شهري يناير/ كانون الثاني ويونيو/ حزيران 2020، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل نصف ما كانت عليه خلال الفترة نفسها من عام 2019 في دول مجلس التعاون الخليجي، ورُبع ما كانت عليه في الفترة ذاتها من السنة السابقة في البلدان غير الخليجية بالمنطقة (انظر الشكل أولا-5).

5 يتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي أن تظل حركة المسافرين دون مستويات ما قبل الأزمة حتى عام 2023 على الأقل (CNBC News)

الشكل أولا-4 فيروس كورونا أثر تأثيراً بالغاً على السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللوحة أ: التغير في إشغال الفنادق

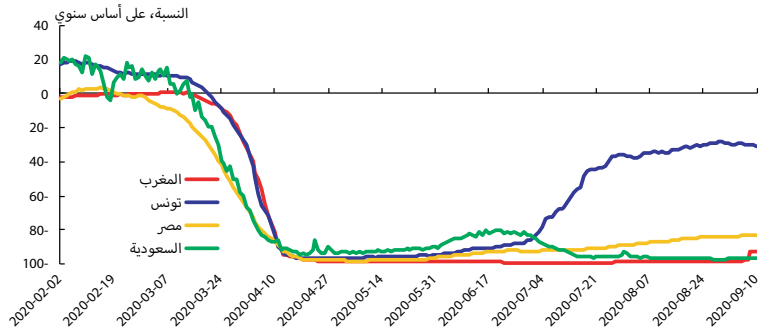

المصدر: QuantCube
ملاحظة: يتتبع مؤشر السياحة الذي تصدره QuantCube تطور معدلات إشغال الفنادق في الوقت الآني. وتظهر الخطوط التغيرات على أساس سنوي في المؤشرات الخاصة ببلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

اللوحة ب: التغير في مؤشر الحركة الجوية

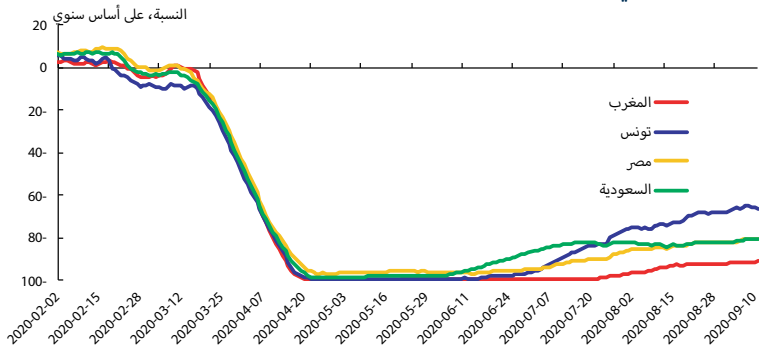

المصدر: QuantCube
ملاحظة: مؤشر QuantCube Air Traffic Index هو مؤشر يومي يتتبع تطور الحركة الجوية. وتظهر الخطوط التغيرات على أساس سنوي في المؤشرات الخاصة ببلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويتوقع الخبراء الاقتصاديون بالبنك الدولي أن ينخفض ناتج المنطقة 5.2% عام 2020 (انظر الجدول أولا-2) بسبب هذه الصدمة المزدوجة. ويقل هذا 7.8 نقاط مئوية عن توقعات النمو التي نشرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 (اللوحة أ، الجدول أولا-3). ويمكن القول إن هذا الانخفاض في معدل النمو هو مؤشر للتكلفة المتوقعة للصدمة المزدوجة لأنهما هما التطوران البارزان منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2019. ومن الجدير بالذكر أن توقعات النمو الحالية تقل 4.1 نقاط مئوية عن أحدث التوقعات في أبريل/ نيسان 2020 (انظر اللوحة ب، الجدول أولا-3)، مما يشير إلى وجهة النظر المتشائمة بشكل متزايد لتكلفة الصدمة المزدوجة. ومن بين القطاعات المتأثرة، تشير النتائج المستمدة من نموذج التوازن العام العالمي القابل للحساب إلى أن الخدمات المحلية والخدمات السياحية هي الأكثر تضررا (انظر الإطار أولا-1).

كما تدهورت التوقعات لحسابات المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدهورا حادا. ومن المتوقع أن يشكل حساب المعاملات الجارية بالمنطقة -4.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 لأسباب تعود في معظمها إلى انخفاض عائدات تصدير النفط، وذلك في انخفاض شديد عن المتوقع في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وهو 1% (انظر الجدول أولا-2 والشكل أولا-6، اللوحة أ). وتشير التوقعات إلى أن حساب المالية العامة بالمنطقة عام 2020 سيشكل -10.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً في ذلك إلى حد كبير بانخفاض عائدات تصدير النفط، ومنخفضا عن النسبة المتوقعة في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وهي -4.7% (انظر الجدول أولا-2، والجدول أولا-3، اللوحة أ، والشكل أولا-6، اللوحة ب). وبالمقارنة بتوقعات شهر أبريل/ نيسان 2020، فإن توقعات حساب المعاملات الجارية عُدلت بالارتفاع 2.4 نقطة مئوية، في حين أن رصيد حساب المالية العامة خُفض 0.4 نقطة مئوية أخرى (انظر الجدول أولا-3، اللوحة ب). ومن المتوقع أن يرتفع حجم الدين العام ارتفاعا ملموسا بالنسبة لجميع المجموعات القُطرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل أولا-7).

الشكل أولا-5 انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2020

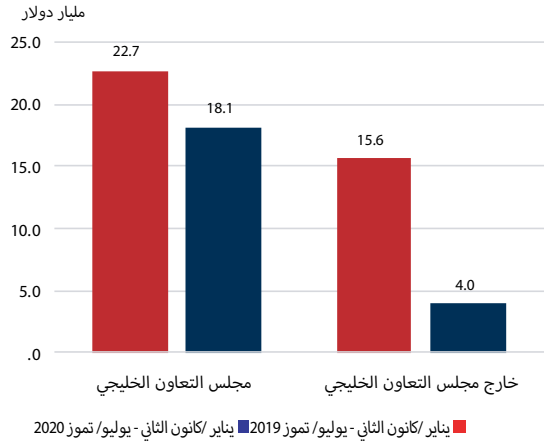

المصادر: حسابات فايننشال تايمز، وFDi Markets، وحسابات خبراء البنك الدولي.
ملاحظة: دول مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي = الجزائر وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وسوريا وتونس واليمن.

ومن غير المتوقع أن يتعافى إنتاج المنطقة قريباً إلى مستواه في عام 2019. ونحن نحسب الخسائر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2020 و2021 التي تنطوي عليها الاختلافات بين توقعات النمو الحالية والتوقعات في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2019. وتم تخفيض مستوى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة لعام 2020 بنسبة 7.8 نقاط مئوية (انظر الشكل أولا-8). وأكبر خفض مُتوقع للبلدان النامية المصدرة للنفط حيث يقل 8 نقاط مئوية عما كانت تنطوي عليه التوقعات في أكتوبر/ تشرين الأول 2019. أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، فإن الخفض هو 7.9 نقاط مئوية وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط فإن الخفض يبلغ 6.6 نقاط مئوية. ويمكن تفسير هذا الخفض بالتكلفة المتوقعة للصدمة المزدوجة على الاقتصاد

الكلي عام 2020، وذلك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يقل معدل الناتج عام 2021 في المنطقة 8.7 نقاط مئوية عن الناتج مع افتراض عدم حدوث الصدمة المزدوجة، مما يوضح التكلفة الإضافية لتلك الصدمة المزدوجة عام 2021. إن الانتعاش المتوقع في مستوى الناتج (مقارنة بتوقعات الناتج في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2019) لن يأتي في شكل تعافٍ سريع مطرد.

الشكل أولا-6 خفض التوقعات بالنسبة لرصيد حساب المعاملات الجارية والمالية العامة (أغسطس/آب 2020 ناقص توقعات ديسمبر/كانون الأول 2019)

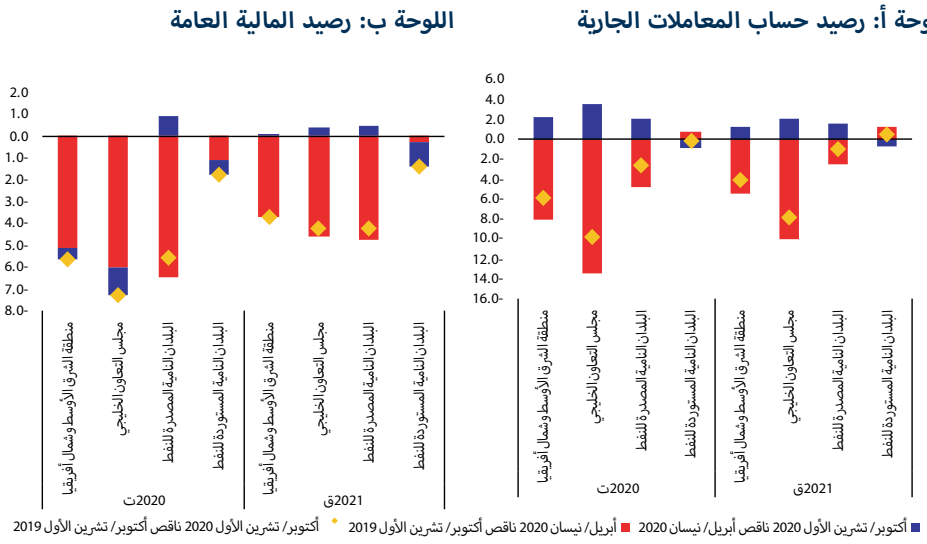

المصدر: تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر. البيانات حتى 24 سبتمبر/ أيلول 2020.
ملاحظة: تصنيف البلدان يتبع الجدول أولا-2. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو/ تموز-يونيو/ حزيران). لم يتم تضمين ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.

وتبرز على نحو منفرد الأزمة اللبنانية بجسامتها. فمن المتوقع أن يتقلص ناتج لبنان في عام 2020 بنسبة 19.2% (الجدول أولا-2). وقد أصابت لبنان صدمات متعددة، من بينها أزمة الديون التي بدأت قبل تفشي جائحة كورونا، والاضطرابات الاجتماعية، والانفجار الهائل في مرفأ بيروت في أغسطس/ آب. ومن الصعب المبالغة في وصف خطورة الأزمة المستمرة في لبنان.

الشكل أولا-7 توقعات ديناميكية بشأن الدين العام (التوقعات في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وأكتوبر/ تشرين الأول 2020)

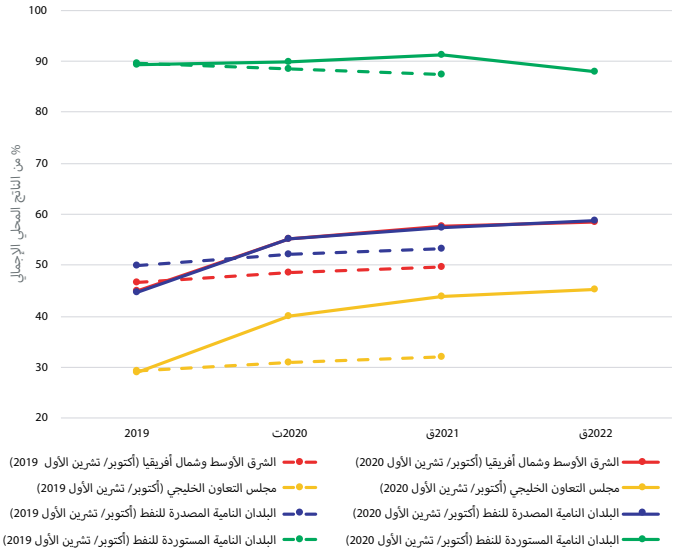

المصدر: تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر.
ملاحظة: تصنيف البلدان يتبع الجدول أولا-2. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو/ تموز-يونيو/ حزيران). لم يتم تضمين ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.

ونحن ندرس ما إذا كانت التخفيضات في توقعات البنك الدولي بشأن النمو مرتبطة باعتماد بلد ما على صادرات النفط قياسا بصافي صادرات النفط الخام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، وترتيب بلد ما على مؤشر الأمن الصحي العالمي يجسد قدرته على منع أي وباء أو جائحة والتخفيف من حدتها.[6] وهو يتضمن 15 بلدا.[7] ويرتبط خفض معدلات النمو بشكل عام لسنة 2000، فيما بين شهري أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وأكتوبر/ تشرين الأول 2020 ارتباطا إيجابيا بمؤشر الأمن الصحي العالمي ولا يرتبط ارتباطا ذا دلالة إحصائية بالاعتماد على صادرات النفط. بعبارة أخرى، بالنسبة للبلدان التي لديها قدرات أكبر على وقف انتشار الجائحة والتخفيف منها، فإن تكلفة الصدمة المزدوجة أقل منها بالنسبة للبلدان التي لا تتمتع بقدرات مماثلة (انظر مخططات الارتباط الجزئي في الشكل أولا-9). إن عدم ارتباط الخفض ارتباطا ذا دلالة إحصائية بالاعتماد على صادرات النفط يعني وجود ترابط اقتصادي قوي بين مصدري ومستوردي النفط في المنطقة.

6 تم إنشاء المؤشر بمشاركة من مبادرة التهديد النووي ومركز جونز هوبكنز للأمن الصحي ووحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست. ويتكون المؤشر من ست فئات، هي كالتالي: الوقاية، الكشف والإبلاغ، الاستجابة السريعة، النظام الصحي، الامتثال للمعايير الدولية، بيئة المخاطر (أنظر https://www.ghsindex.org/).

7 مؤشر الأمن الصحي العالمي غير متاح للضفة الغربية وقطاع غزة. بيانات تصدير النفط غير موثوقة بالنسبة لليبيا.

الجدول أولا-2. توقعات البنك الدولي للنمو، ورصيد المعاملات الجارية والمالية العامة

	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية)				نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)				رصيد حساب المعاملات الجارية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)				رصيد المالية العامة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**0.2**	**5.2-**	**1.9**	**3.1**	**1.3-**	**6.7-**	**0.3**	**1.8**	**2.0**	**4.8-**	**3.2-**	**1.5-**	**4.1-**	**10.1-**	**7.9-**	**5.7-**
البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**0.5-**	**4.6-**	**2.1**	**3.5**	**1.7-**	**6.2-**	**0.5**	**2.0**	**2.8-**	**5.7-**	**4.6-**	**3.6-**	**4.8-**	**9.6-**	**8.7-**	**7.4-**
البلدان المصدرة للنفط	**0.5-**	**5.9-**	**1.9**	**2.8**	**2.0-**	**7.4-**	**0.2**	**1.6**	**3.8**	**4.6-**	**2.8-**	**0.8-**	**3.4-**	**10.6-**	**7.9-**	**5.5-**
مجلس التعاون الخليجي	**0.8**	**5.7-**	**1.8**	**2.7**	**0.9-**	**7.1-**	**0.1**	**1.7**	**6.2**	**4.0-**	**1.9-**	**0.6**	**3.4-**	**10.6-**	**7.1-**	**4.0-**
البحرين	1.8	5.2-	2.2	2.5	1.8	5.2-	4.2-	2.5	3.0-	7.9-	6.4-	5.3-	10.6-	13.4-	10.0-	8.7-
الكويت	0.4	7.9-	1.0	2.9	0.8-	9.1-	0.4-	1.5	16.4	5.3-	0.9-	2.2	9.6-	27.7-	23.0-	15.4-
عُمان	0.8-	9.4-	0.5	7.9	4.2-	12.0-	1.8-	7.9	4.6-	14.4-	12.7-	6.2-	7.1-	18.1-	16.6-	10.8-
قطر	1.4	2.0-	3.0	3.0	0.4-	3.7-	1.2	1.3	2.6	1.0-	0.9	1.9	1.8	3.6-	3.7-	1.2
السعودية	0.3	5.4-	2.0	2.2	1.4-	7.0-	0.4	0.7	6.6	4.8-	4.5-	1.7-	4.2-	10.0-	7.9-	5.7-
الإمارات	1.7	6.3-	1.2	2.5	0.2	7.6-	0.0	2.5	6.5	1.5-	2.9	4.9	1.0-	8.0-	0.5-	1.7
البلدان النامية المصدرة للنفط	**2.7-**	**6.2-**	**2.1**	**3.1**	**3.8-**	**7.7-**	**0.4**	**1.4**	**0.8-**	**5.7-**	**4.4-**	**3.4-**	**3.5-**	**10.7-**	**9.5-**	**8.2-**
الجزائر	0.8	6.5-	3.8	2.1	1.2-	8.2-	2.0	0.3	10.0-	13.4-	15.7-	14.6-	9.6-	15.8-	12.9-	9.6-
إيران	6.8-	4.5-	1.5	1.7	7.7-	5.4-	0.6	0.9	0.9	0.6-	0.5	0.7	3.7-	6.6-	6.7-	6.9-
العراق	4.4	9.5-	2.0	7.3	3.5	12.6-	1.5-	3.6	2.7	12.2-	8.0-	4.5-	1.3	16.8-	13.9-	10.4-
البلدان النامية المستوردة للنفط	**3.2**	**2.2-**	**2.1**	**4.3**	**1.7**	**3.6-**	**0.6**	**2.8**	**5.6-**	**5.6-**	**4.7-**	**3.9-**	**6.7-**	**8.2-**	**7.5-**	**6.4-**
جيبوتي	7.5	1.0-	7.1	7.2	5.9	2.5-	5.5	5.6	18.5	15.9	16.3	16.6	0.5-	2.3-	3.0-	2.2-
مصر	5.6	3.5	2.3	5.8	3.7	1.7	0.6	4.1	3.6-	4.1-	4.4-	3.3-	8.1-	8.2-	8.4-	6.9-
الأردن	2.0	5.5-	3.8	2.2	0.5	6.4-	3.1	1.9	2.3-	7.5-	6.4-	5.2-	4.6-	8.2-	5.6-	4.9-
لبنان	6.0-	19.2-	13.2-	3.0-	6.5-	19.6-	13.6-	3.4-	22.4-	4.4-	4.4	0.2-	10.6-	14.5-	14.8-	14.3-
المغرب	2.5	6.3-	3.4	3.6	1.4	7.2-	2.3	2.4	4.1-	9.9-	6.5-	5.2-	3.6-	7.6-	5.3-	4.2-
تونس	1.0	9.2-	5.9	2.0	0.5-	10.2-	4.8	0.9	8.8-	7.1-	6.3-	6.4-	3.6-	8.1-	5.6-	4.8-
الضفة الغربية وقطاع غزة	0.9	7.9-	2.3	2.4	1.6-	10.2-	0.3-	0.4-	8.7-	9.3-	10.1-	10.1-	4.6-	4.4-	4.3-	4.1-
مذكرة																
ليبيا	2.5	40.9-	3.6-	8.2	1.0	41.7-	4.8-	6.9	11.6	52.6-	63.0-	19.9-	9.9	59.3-	31.6-	1.2-

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر.

ملاحظة: يتم تقريب البيانات إلى رقم واحد. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو/ تموز-يونيو/ حزيران). لم يتم تضمين ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.

الجدول أولا-3. التكاليف المتغيرة للصدمة المزدوجة

اللوحة أ تكاليف الصدمة المزدوجة: توقعات أكتوبر/ تشرين الأول 2020 ناقص توقعات أكتوبر/ تشرين الأول 2019	**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**		**رصيد حساب المعاملات الجارية**		**رصيد المالية العامة**	
	2020 ت	*2021 ق*	*2020 ت*	*2021 ق*	*2020 ت*	*2021 ق*
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**-7.8**	**-0.9**	**-5.7**	**-4.1**	**-5.5**	**-3.6**
البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**-7.7**	**-1.0**	**-1.4**	**-0.3**	**-3.8**	**-2.9**
البلدان المصدرة للنفط	**-7.9**	**-0.4**	**-7.1**	**-5.2**	**-6.5**	**-4.1**
مجلس التعاون الخليجي	**-7.9**	**-0.9**	**-9.8**	**-7.9**	**-7.2**	**-4.3**
البحرين	-7.3	-0.1	-4.5	-2.7	-5.7	-2.4
الكويت	-10.4	-1.8	-13.9	-9.8	-21.8	-17.3
عُمان	-12.9	-3.5	-5.4	-5.7	-8.7	-9.6
قطر	-5.0	-0.2	-6.4	-3.9	-5.6	-6.4
السعودية	-7.0	-0.2	-11.9	-12.4	-5.5	-3.8
الإمارات	-8.9	-1.8	-7.6	-2.8	-7.0	-0.1
البلدان النامية المصدرة للنفط	**-8.0**	**-0.4**	**-2.3**	**-0.8**	**-5.3**	**-4.0**
الجزائر	-8.4	-1.6	-2.8	-3.2	-8.6	-5.8
إيران	-4.6	-0.5	-0.1	-0.8	-0.7	-0.7
العراق	-14.6	-0.7	-8.2	-4.0	-13.5	-10.8
البلدان النامية المستوردة للنفط	**-6.6**	**-2.5**	**-0.2**	**-0.5**	**-1.8**	**-1.4**
جيبوتي	-8.5	-0.9	-3.0	-6.1	-1.7	-3.8
مصر	-2.3	-3.6	-1.5	-1.7	-0.6	-1.4
الأردن	-7.8	-1.3	-1.3	-0.0	-5.8	-3.6
لبنان	-19.5	-13.6	-17.0	-25.7	-4.8	-5.0
المغرب	-9.8	-0.2	-6.2	-3.2	-4.0	-1.9
تونس	-11.4	-3.3	-3.6	-3.8	-3.1	-0.9
الضفة الغربية وقطاع غزة	-6.8	-2.7	-0.5	-0.4	-7.5	-7.1

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (2020)
ملاحظة: لم يتم تضمين ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة. والتغيرات بالنقاط المئوية.

اللوحة ب التكاليف المتغيرة للصدمة المزدوجة: توقعات أكتوبر/ تشرين الأول 2020 ناقص توقعات أبريل/ نيسان 2020

	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			رصيد حساب المعاملات الجارية			رصيد المالية العامة		
	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2020 ت	2021 ق	2022 ق
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**4.1-**	**0.2-**	**0.3**	**2.4**	**1.4**	**1.9**	**0.4-**	**0.1**	**1.3**
البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**2.8-**	**0.2-**	**0.4**	**1.1**	**0.6**	**1.3**	**0.4**	**0.1-**	**0.6**
البلدان المصدرة للنفط	**4.2-**	**0.2**	**0.5**	**3.2**	**2.0**	**2.5**	**0.3-**	**0.5**	**1.8**
مجلس التعاون الخليجي	**5.3-**	**0.0**	**0.2**	**3.6**	**2.1**	**2.3**	**1.3-**	**0.3**	**1.9**
البحرين	2.7-	0.8-	0.2	1.3	0.9	0.0	3.2	2.5	1.5
الكويت	7.9-	0.6-	0.7	1.1	4.3	5.2	2.1-	3.2-	0.7-
عُمان	5.9-	2.2-	5.4	0.8	1.3-	1.5	0.2-	2.1-	1.2
قطر	2.4-	1.5	0.6	1.0-	1.0-	0.9-	0.6-	2.7-	1.2
السعودية	5.6-	0.1-	0.4-	5.5	0.9	3.6	2.5-	1.5-	0.7
الإمارات	5.2-	0.0	0.2	4.2	5.4	1.0	1.0-	5.0	4.7
البلدان النامية المصدرة للنفط	**2.3-**	**0.7**	**1.2**	**2.6**	**1.7**	**2.5**	**1.2**	**0.7**	**1.6**
الجزائر	3.5-	2.7	0.3	5.4	1.3	2.4	0.5	3.6	5.2
إيران	0.8-	0.2	0.2	1.9	2.6	2.6	0.1-	0.1	0.2
العراق	4.5-	0.1	4.6	0.1-	2.1-	1.2	2.6	1.6-	1.0
البلدان النامية المستوردة للنفط	**2.8-**	**1.2-**	**0.2-**	**0.8-**	**0.7-**	**0.2-**	**0.6-**	**1.1-**	**0.5-**
جيبوتي	2.3-	2.1-	1.0-	0.6-	2.1-	1.8-	0.6	0.9-	0.2-
مصر	0.2-	1.5-	0.0	0.4-	1.0-	0.0	0.0	1.1-	0.4-
الأردن	2.0-	1.8	0.0	3.6-	2.7-	1.9-	3.8-	1.5-	1.5-
لبنان	8.3-	6.9-	0.4	2.6	10.9	7.3	2.4-	3.4-	2.3-
المغرب	4.6-	2.1-	0.6-	2.4-	2.3-	2.0-	1.6-	2.0-	1.1-
تونس	5.2-	1.7	0.2-	0.1	0.7	0.4	3.1-	1.8-	1.9-
الضفة الغربية وقطاع غزة	5.4-	0.2	0.0	2.0-	3.8-	4.1-	1.7	0.4-	0.3-

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (2020)
ملاحظة: لم يتم تضمين ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.
والتغيرات بالنقاط المئوية.

غير أن هذه التوقعات مازالت دائمة التغير. ويعرض الشكل أولا-10 (اللوحة أ) تخفيضات ترد في توقعات شهرية للقطاع الخاص. وازدادت تخفيضات النمو في المنطقة عام 2020 مع توفر المزيد من المعلومات. وكان خفض النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2020 في توقعات وكالات خاصة، 0.5 نقطة مئوية في مارس/ آذار 2020، لكنه ارتفع تدريجياً إلى 7.5 نقاط مئوية بحلول سبتمبر/ أيلول 2020 (مقارنة بتوقعات خط الأساس في ديسمبر/ كانون الأول 2019). ويعكس هذا الاتجاه تزايد التشاؤم في التوقعات بشأن تكلفة الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات الحالية لا تزال عرضة لقدر كبير من عدم اليقين. ويعرض الشكل أولا-10 (اللوحة ب) الانحراف المعياري والمتوسط لتعديل نسب النمو لعام 2020 من جانب وكالات خاصة في سبتمبر/ أيلول 2020. ويعكس الانحراف المعياري للتخفيضات الاختلافات بين جهات التنبؤ، ومن ثم فهو يشكل بديلا صادقا لعدم اليقين. إن الانحرافات المعيارية ضخمة، لا سيما بالنسبة للبنان، الذي يعاني أيضا من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مسبوقة.

الشكل أولا-8 الخسائر المتوقعة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بسبب الصدمة المزدوجة

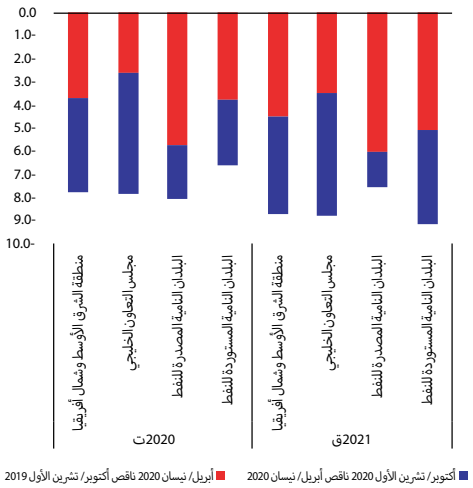

المصدر: تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر.
ملاحظة: تصنيف البلدان يتبع الجدول أولا-2. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو/ تموز-يونيو/ حزيران). لم يتم تضمين ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة.

الشكل أولا-9 خفض معدلات النمو والتعرض لصادرات النفط ومؤشر الأمن الصحي العالمي

خفض معدلات النمو ومؤشر الأمن الصحي

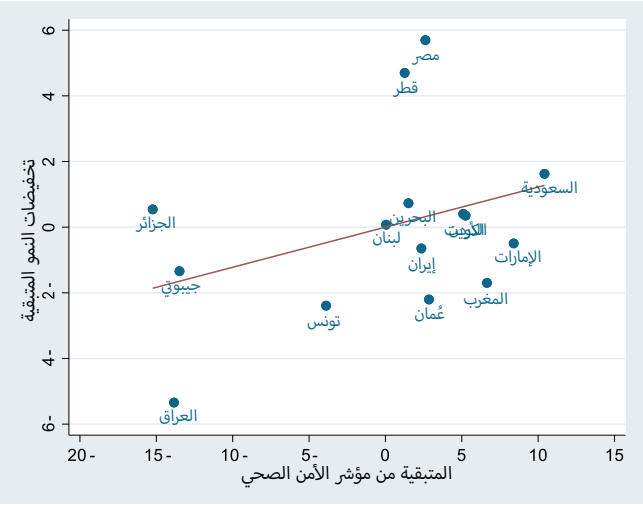

خفض معدلات النمو والتعرض لصادرات النفط

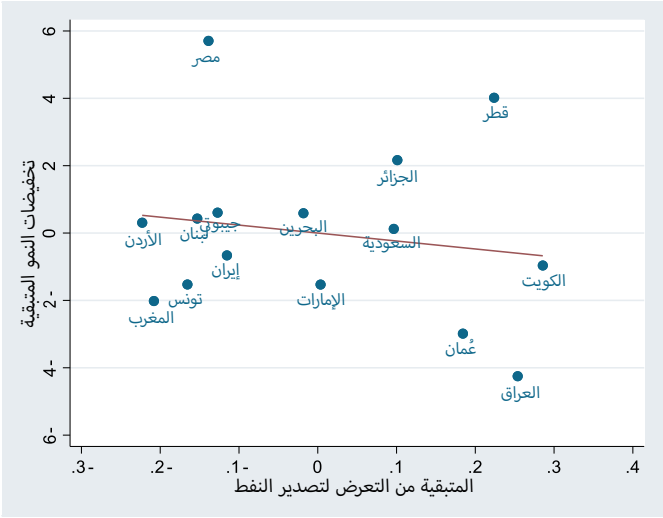

المصدر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر.

الشكل أولا-10 توقعات النمو دائمة التغير وتنطوي على حالة من عدم اليقين

اللوحة أ: خفض النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2020 حسب شهر التوقعات

اللوحة ب: انحراف الوسط والانحراف المعياري لخفض النمو عام 2020 (توقعات أغسطس/ آب 2020 ناقص ديسمبر/ كانون الأول 2019)

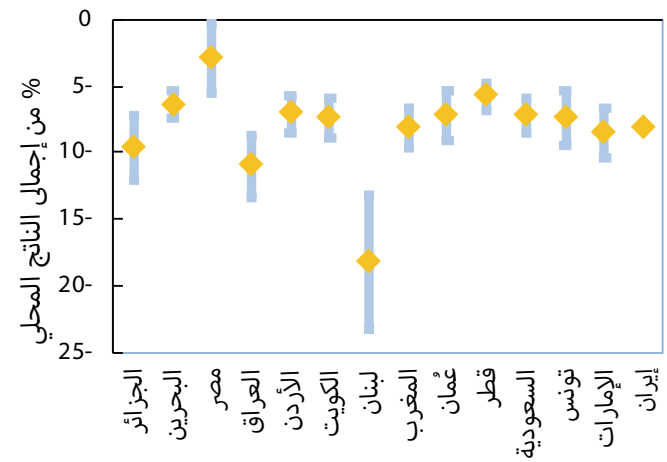

المصدر: Focus Economics (2020)

ملاحظة: اللوحة أ: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن. وهذا التخفيض هو الفرق في توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين شهر التوقعات و خط الأساس في ديسمبر/ كانون الأول 2019. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (1 يوليو/ تموز - 30 يونيو/ حزيران) في مصر. اللوحة ب: يمثل الألماس الأصفر متوسط الانخفاضات. تمثل الأشرطة الزرقاء انحرافًا معياريًا واحدًا أعلى وانحرافا معياريا واحدا أقل من متوسط الخفض. يتم تضمين التوقعات فقط من جهات التنبؤ المشاركة في كل من جولات ديسمبر/ كانون الأول 2019 وأغسطس/ آب 2020. ولأن توقعات إيران متاحة فقط من Focus Economics، فإن الانحراف المعياري للتوقعات غير متاح. وبالنسبة لمصر، فإن توقعات القطاع الخاص هي للسنة المالية 2021، التي تمتد من يوليو/ تموز 2020 إلى يونيو/ حزيران 2021.

الإطار أولا-1. قياس التأثيرات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استناداً إلى نموذج التوازن العام العالمي القابل للحساب

في هذا الإطار، نعرض تقييما للتأثيرات الاقتصادية لأزمة كورونا في المنطقة. ويتجاوز إجمالي آثار جائحة عالمية مثل سارس أو كورونا التحديات الصحية العاجلة التي تؤثر على قطاعات في بلد ما متأثر بالمرض. ويرجع هذا إلى أن أي صدمة اقتصادية تقع في بلد ما تنتشر سريعا إلى بلدان أخرى من خلال الروابط التجارية والمالية. علاوة على ذلك، فإن التكلفة الاجمالية الناجمة عن تفشي جائحة في العالم، مثل سارس أو كورونا، تتجاوز الأضرار المباشرة التي تلحق بالبلد المنتشر فيه المرض. ونحاول هنا تحديد التأثير المحتمل لجائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وناتجها المحلي الإجمالي القطاعي، وعلى التجارة. وتعتمد تقديراتنا التجريبية للتأثيرات الاقتصادية للجائحة على نموذج التوازن العام العالمي القابل للحساب (CGE) الذي كان تم تشييده كي يحاكي الاقتصاد العالمي وتحديداً اقتصاد بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ (البنك الدولي 2020ج). وفي تلك الدراسة، تم تحديد التأثير الحقيقي لتفشي الفيروس في الصين وجائحة كورونا العالمية على فرادى البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. أما المناطق النامية الأخرى، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتُعامل كل منها على حدة ككتلة خلال فترة المحاكاة.

وتعتمد القنوات، التي يتحقق من خلالها على الأرجح التأثير الاقتصادي الحقيقي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على مدى انكشاف بلد ما على الصين وعلى العالم من خلال سلاسل القيمة العالمية والتجارة. وتشمل هذه القنوات واردات النفط الخام وسلاسل التوريد والاستثمارات والسياحة وغيرها من الخدمات المتصلة بالسفر. وتشمل البلدان المتأثرة بتعطل واردات الصين من النفط الخام دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات) وإيران والعراق وبعض البلدان الأخرى المصدرة للنفط بالمنطقة. أما البلدان المتأثرة بتوقف صادرات المُدخلات الوسيطة فهي أساسا المغرب وتونس (خاصة بالنسبة للآلات الكهربائية) والسعودية (المواد الكيميائية) والإمارات (المعادن والمنتجات المعدنية).

ويحاكى النموذج العالمي سيناريوهين اثنين، هما "جائحة عالمية تمثل خط الأساس" و"جائحة عالمية حادة". وتستند الافتراضات ونتائج المحاكاة إلى معلومات تم استقاؤها في بداية تفشي جائحة كورونا العالمية وقبل توقعات النمو مؤخرا. وترد في الملحق باء خصائص وسيناريوهات وتحليل مفصل. والنقاط الرئيسية في التحليل هي كما يلي:

- إن التكلفة الاقتصادية والمالية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كورونا هي تكلفة ضخمة على الاقتصاد العالمي بيد أنها أكثر كلفة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير نتائج المحاكاة إلى انخفاض حاد في النمو العالمي وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل كلا السيناريوهين. وتصيب الجائحة تقريبا كل قطاع من قطاعات الاقتصاد بالمنطقة، بما في ذلك الزراعة والخدمات التجارية وغير التجارية، حيث يعمل معظم العمال منخفضي الأجر والنساء.
- وتسجل أكبر نسبة انخفاض في قطاع الخدمات بالمنطقة في ظل سيناريو "جائحة حادة". وفي قطاع الخدمات، فإن أكبر صدمة سلبية هي في ناتج الخدمات المحلية المتأثرة بالجائحة وكذلك الخدمات السياحية المتداولة. وسيتأثر أشد السكان فقرا وأكثرهم ضعفا تأثراً ملموساً لأنهم يعملون في أنشطة السفر والسياحة وتجارة التجزئة وخدمات الإقامة وخدمات الأغذية والمشروبات (انظر الشكل الإطار أولا-1).

يُتبع في الصفحة التالية >>

الشكل الإطار أولا-1 التداعيات على الناتج المحلي الإجمالي القطاعي وفقا لسيناريو الجائحة العالمية الشديدة

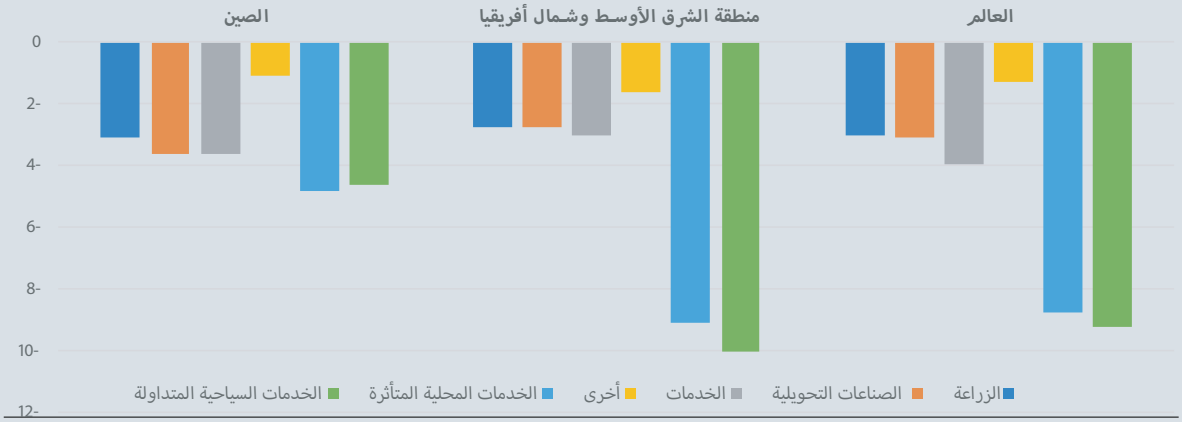

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: "الزراعة" = المحاصيل والثروة الحيوانية. "الصناعات التحويلية" = منتجات اللحوم (بما في ذلك مصائد الأسماك)؛ غيرها من المواد الغذائية، المنسوجات؛ الملابس؛ المنتجات الجلدية؛ منتجات الخشب والورق؛ النفط المكرر والمنتجات الكيميائية (بما في ذلك المطاط والبلاستيك)؛ الفلزات غير المعدنية؛ المعادن، الكمبيوتر، المنتجات الإلكترونية والبصرية؛ الآلات والمعدات؛ السيارات وقطع الغيار؛ معدات النقل؛ منتجات التصنيع الأخرى. "الخدمات" = الكهرباء؛ التشييد؛ التجارة بما في ذلك التخزين، والسكن، وأنشطة الغذاء والخدمات، والنقل المائي، والنقل الجوي، وغيرها من وسائل النقل، والاتصالات، والخدمات الترفيهية وغيرها من الخدمات. "أخرى" = منتجات الموارد الطبيعية واستخراج الوقود الأحفوري. "الخدمات المحلية المتأثرة بالجائحة" = التجارة؛ أنشطة الإقامة والغذاء والخدمات؛ النقل المائي؛ النقل الجوي؛ وسائل النقل الأخرى؛ الخدمات الترفيهية وغيرها من الخدمات. "الخدمات السياحية المتداولة" = الإقامة؛ الأغذية وأنشطة خدمية؛ نقل المياه؛ النقل الجوي؛ وسائل النقل الأخرى وخدمات الترفيه وغيرها من الخدمات.

- مع استمرار انتشار المرض والإغلاق الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة واستمرار تعطل سلاسل التوريد، ستكون عمالة الإناث هي الأكثر تضررا على الأرجح، حيث إن النساء أكثر تمثيلا من الرجال في قطاع الخدمات والقطاعات غير الرسمية.
- تشير نتائج محاكاة النموذج العالمي إلى أن جائحة كورونا تلحق ضررا شديدا بحجم التجارة في المنطقة (انظر الشكل الإطار أولا-2). وهذا يشير إلى أن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحاجة إلى اغتنام هذه الفرصة لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والتوسع في التجارة الإقليمية.

الشكل الإطار أولا-2 الآثار الحقيقية المترتبة على الجائحة في مجال التصدير وفقا لكلا السيناريوهين

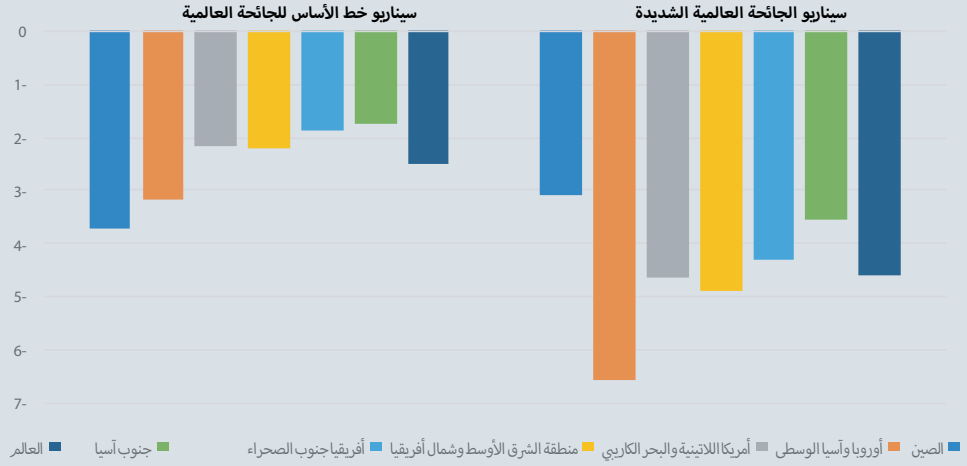

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

وفي ضوء عدم اليقين البالغ الذي يكتنف الصدمة المزدوجة، فإن البيانات عالية التواتر مهمة لتتبع النشاط الاقتصادي والسماح لصنّاع السياسات بالاستجابة في الوقت المناسب. وتشير البيانات عالية التواتر للمنطقة حتى شهر أغسطس/ آب إلى أن الأنشطة الاقتصادية تشهد استقراراً، ولكن عند مستويات أقل كثيرا من المستويات المسجلة في ديسمبر/ كانون الأول 2019. فبيانات الأقمار الصناعية عن تركيزات ثاني أكسيد النيتروجين، وهي مؤشر للنشاط الاقتصادي، تكشف عن انخفاض حاد في التركيزات خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار من عام 2020. ثم يبدو أنها عادت إلى الارتفاع قليلاً في أغسطس/ آب (انظر الإطار أولا-2). وبالمثل، فإن مؤشرات مديري المشتريات المتاحة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تظهر انكماشا حادا في شهري مارس/ آذار وأبريل/ نيسان من عام 2020، لكنها استقرت بحلول شهر يوليو/ تموز، عندما سجلت المؤشرات الخاصة بمصر والسعودية والإمارات حوالي 50، مما يشير إلى عدم حدوث انكماش اعتباراً من يونيو/ حزيران (انظر الشكل أولا-11). غير أنها تراجعت تراجعا طفيفا في أغسطس/ آب. وبالنسبة للبنان، فإن المؤشر يقل عن 50، مما يشير إلى استمرار الانكماش الاقتصادي.

الشكل أولا-11 مؤشر مديري المشتريات

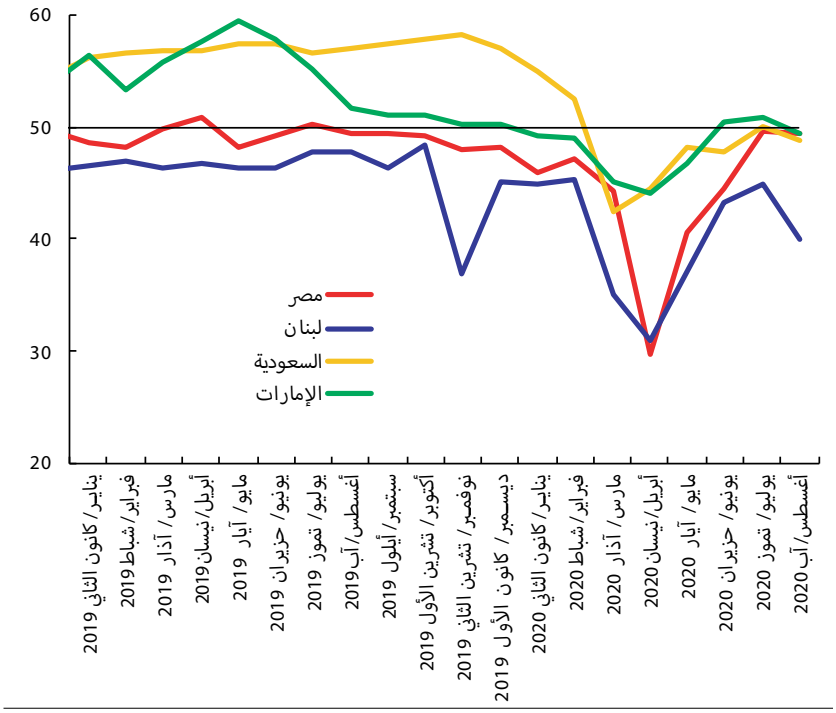

المصدر: بلومبرج إل بي

ملاحظة: مؤشر مديري المشتريات الخاص بشركة ماركيت للاقتصاد كله، معدل موسميا. مؤشر مديري المشتريات فوق 50 يمثل توسعاً عن الشهر السابق. تسجيل مؤشر مديري المشتريات تحت 50 يمثل انكماشا.

وتكشف البيانات عالية التواتر من جوجل عن اتجاه مماثل: استقرت الزيارات لأماكن العمل والإقامة الطويلة في أماكن العمل في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند مستوى يقل كثيرا عن مستوى يناير/ كانون الثاني 2020 (انظر الشكل أولا-12). وهذا ينذر بانتعاش اقتصادي وعر وصعب في المنطقة.

من المتوقع أن تؤدي الصدمة المزدوجة إلى خفض أسعار النفط، الأمر الذي سيضر بكل من المستوردين والمصدرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – المصدرين بشكل مباشر والمستوردين بشكل غير مباشر، وذلك بسبب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، والتحويلات المالية للمغتربين، وعائدات السياحة، والمساعدات الرسمية من البلدان المصدرة. وكانت التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي ضخمة في العديد من بلدان المنطقة (انظر الشكل أولا-13). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دول المجلس تعتبر حاسمة للعديد من البلدان النامية بالمنطقة (انظر الشكل أولا-14). وقد يهدد انخفاض أسعار النفط استدامة التحويلات المالية والاستثمارات وتدفقات المساعدات من دول المجلس. ومن المتوقع أن تنخفض تحويلات المغتربين بنسبة 20% عام 2020 (البنك الدولي، 2020ب). وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير الخليجية انخفاضا حادا (انظر الشكل أولا-5).

الشكل أولا-12 زيارات لأماكن العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (النسبة المئوية للتغيرات من يناير/ كانون الثاني 2020)

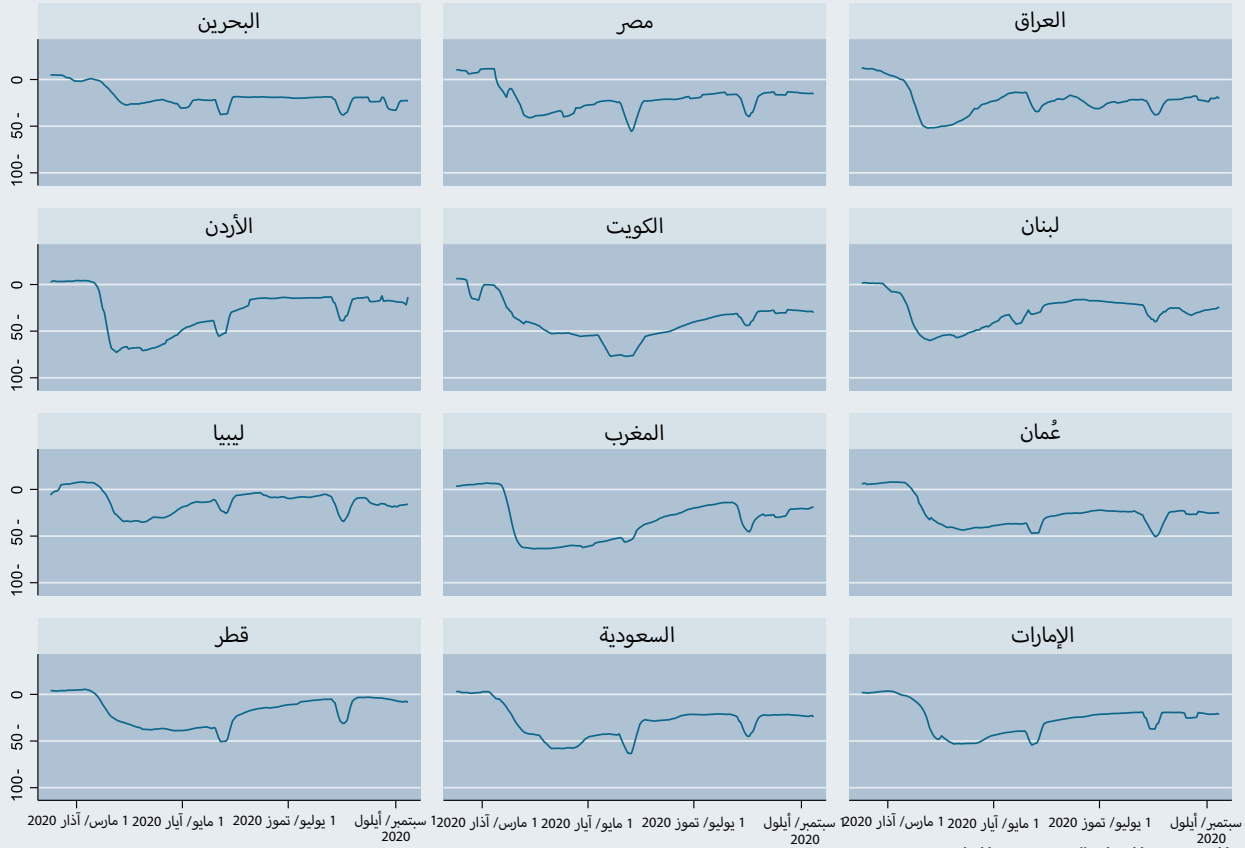

المصادر: جوجل، تقارير التنقل المجتمعية خلال جائحة كورونا، وحسابات خبراء البنك الدولي.
ملاحظة: توضح الرسوم البيانية الخطية للوحات كيف تتغير الزيارات إلى أماكن العمل في كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يُظهر كل سطر المتوسط اليومي لحركة التغير لمدة 7 أيام في الزيارات لأماكن العمل وطول الإقامة، مقارنة بقيمتها الوسيطة بين 3 يناير/ كانون الثاني و6 فبراير/ شباط.

الشكل أولا-13 تحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النامية في عام 2019

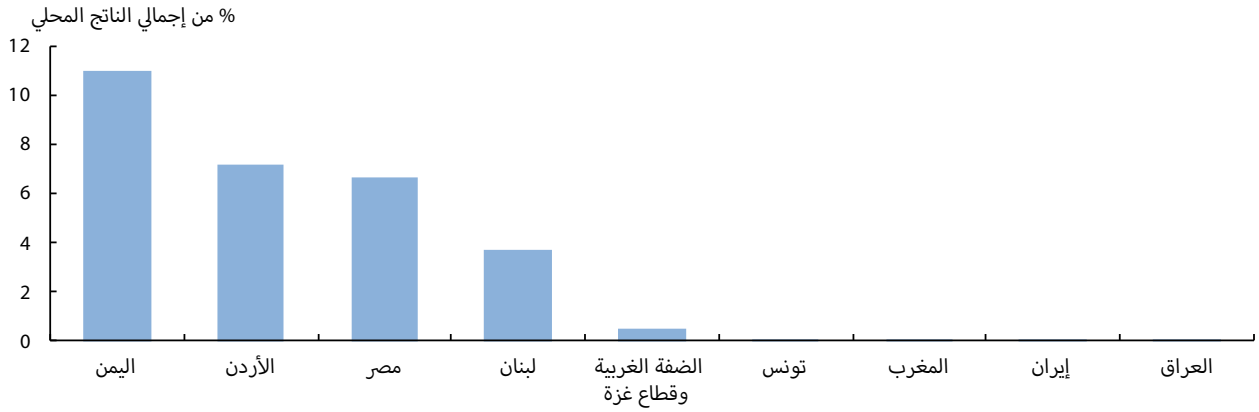

المصادر: شراكة المعرفة بشأن الهجرة والتنمية بالبنك الدولي، وتقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، وحسابات خبراء البنك الدولي.
ملاحظة: تشير الأعمدة الزرقاء إلى إجمالي التحويلات المالية الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتلقية في نفس العام. الجزائر وجيبوتي وليبيا لم تتلق تحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019.

الإطار أولا-2. تركيز ثاني أكسيد النتروجين كمقياس للنشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ديسمبر/ كانون الأول 2019

مارس/ آذار 2020

أغسطس/ آب 2020

المصدر: Sentinel-5P Product Algorithm Laboratory (S5P-PAL)، تم الإطلاع عليها على موقع https://maps.s5p-pal.com/.
ملاحظة: باستخدام بيانات من القمر الصناعي Copernicus Sentinel-5P، تُظهر هذه الخرائط متوسط تحرك تركيز ثاني أكسيد النتروجين لمدة 14 يوماً في النصف الثاني من كل شهر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يمكن أن تمثل تركيزات ثاني أكسيد النيتروجين بديلاً جيدا للنشاط الاقتصادي لأن هذا الغاز السام ينبعث من السيارات ومحطات الطاقة والمنشآت الصناعية (انظر دوثيل وآخرين، 2020). وبيانات ثاني أكسيد النيتروجين هي بيانات ملائمة تماما لإجراء تحليل عالي التواتر للنشاط الاقتصادي المحلي لأن عمره قصير ولأن جزيئاته تبقى على مقربة من مصادرها (دانج وترينه، 2020).

تُظهر هذه الخرائط أعلاه متوسط تركيزات ثاني أكسيد النيتروجين لمدة 14 يومًا من التركيز في النصف الثاني من كل شهر في جميع أنحاء المنطقة. والمناطق الداكنة تعني أعلى تركيز. وتكشف الخرائط أن تركيز ثاني أكسيد النيتروجين انخفض بشكل حاد في مارس/ آذار، مقارنة بخط الأساس في ديسمبر/ كانون الأول 2019. ومنذ ذلك الحين، لم تظهر زيادة تذكر.

الشكل أولا-14 تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

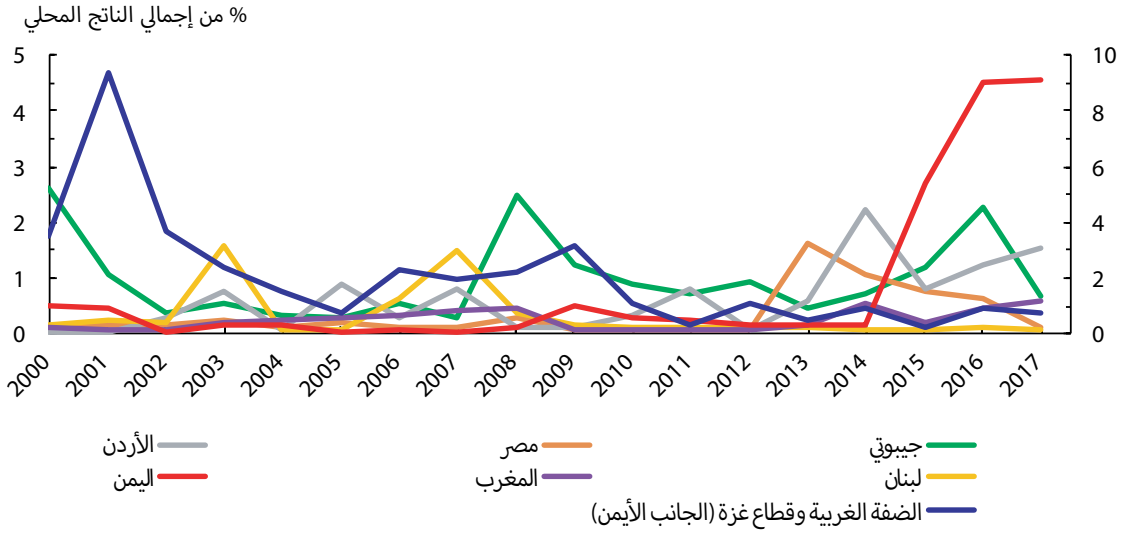

المصادر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وحسابات خبراء البنك الدولي.
ملاحظة: تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية هي من دول مجلس التعاون الخليجي التي تقدم بياناتها - الكويت والسعودية والإمارات.

أولا-3 الفقر والتبعات الاجتماعية

تأثيرات الصدمة المزدوجة على أوضاع الفقر

انخفض معدل الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا ملموسا بين عامي 1981 و2013 على جميع المؤشرات القياسية - خط الفقر (الدولي) البالغ 1.90 دولار للشخص في اليوم، أو خط الدخل للشريحة الدنيا من ذوي الدخل المتوسط البالغ 3.20 دولارات، أو خط الدخل للشريحة العليا من ذوي الدخل المتوسط البالغ 5.50 دولارات (انظر الشكل أولا-15). لكن معدلات الفقر شهدت ارتفاعاً في المنطقة منذ عام 2013. وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى الصراع في اليمن وسوريا، على الرغم من أنها تعكس أيضاً منذ عام 2015 ارتفاع معدلات الفقر في مصر وإيران والأردن.

الشكل أولا-15 اتجاه الفقر قبل فيروس كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

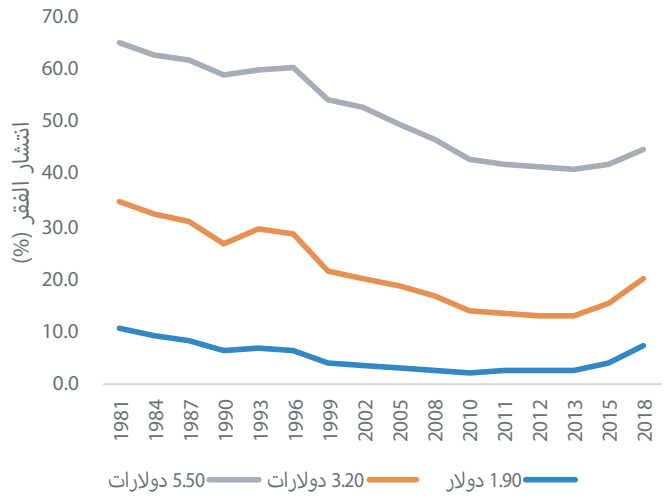

المصدر: شبكة إحصاء الفقر التابعة للبنك الدولي

كما أن العديد من العمال في القطاع الضخم غير الرسمي في كثير من بلدان المنطقة معرضون بشدة لتأثيرات جائحة كورونا. فأغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أسواق عمل مزدوجة. الأولى هي سوق رسمية يهيمن عليها قطاع عام ضخم وأرباب العمل فيه هم الجهاز الإداري للحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة. ويضم القطاع العام نسبة ضخمة من مجموع العمالة. ويعد هذا جزءا من عقد اجتماعي ضمني قديم تحصل فيه مجموعات مهمة سياسياً - مثل الطبقة الوسطى المتعلمة وأعضاء الطوائف والجماعات العرقية الرئيسية - على فرص عمل مضمونة وإعانات الدعم مقابل التغاضي عن المحسوبية والفساد من جانب النخب، والنذر اليسير من مساءلة الحكومة أو الجهر بالمعارضة. أما سوق العمل الأخرى فهي قطاع غير رسمي ضخم لا يتوفر له سوى القليل من

الشكل أولا-16 العمل الحر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

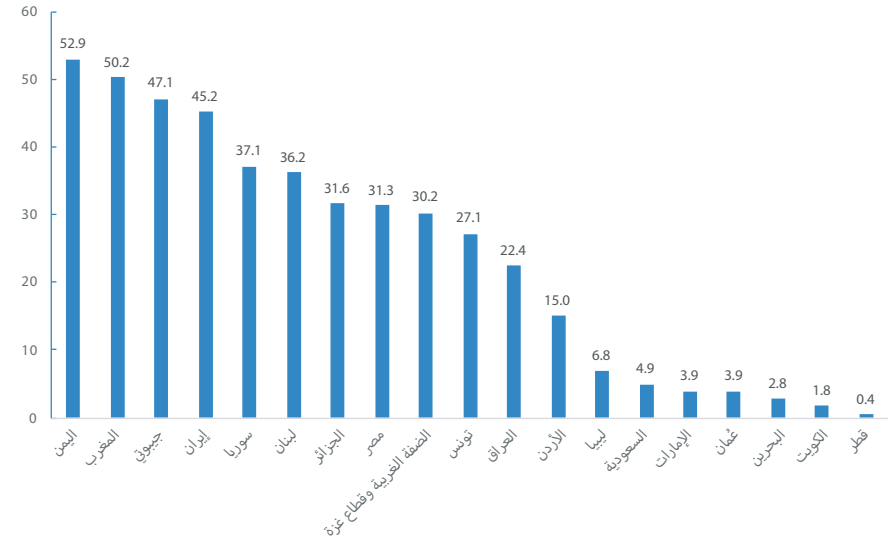

المصدر: منظمة العمل الدولية.

ملاحظة: تشير الأعمدة إلى العمل الحر كنسبة مئوية من إجمالي التشغيل عام 2019، حسب تقديرات منظمة العمل الدولية. وتشمل وظائف العمل الحر أرباب العمل، والعمال لحسابهم الخاص، والعاملين المساهمين في أعمال الأسرة، وأعضاء تعاونيات المنتجين.

الأمن الوظيفي ولا توجد به فعليا أي حماية اجتماعية (البنك الدولي 2014أ؛ جاتي وآخرون 2014). ويبين الشكلان أولا-16 وأولا-17 أن العمل الحر وغيره من الوظائف في القطاع غير الرسمي منتشر في العديد من بلدان المنطقة.

وتمثل جائحة كورونا صدمة للمنطقة على صعيد الاقتصاد والصحة العامة تزيد من تدهور مستويات الرفاهة. وعلى الرغم من أن عدد الإصابات والوفيات في المنطقة يبدو معتدلا مقارنة بأوروبا وأمريكا الشمالية والهند والبرازيل، فإن الجائحة تؤثر تأثيرا عميقا على سبل العيش وتتسبب في انزلاق العديد من السكان إلى براثن الفقر.

الشكل أولا-17 العمالة غير الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

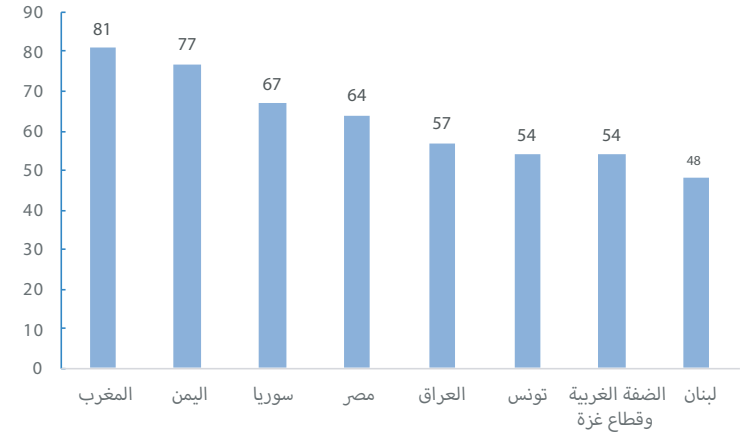

المصدر: منظمة العمل الدولية؛ ومجموعة بيانات I2D2 من البنك الدولي.

ملاحظة: تشير الأعمدة إلى العمالة غير الرسمية كنسبة مئوية من مجموع العمالة استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة: مصر، 2017؛ العراق، 2012؛ لبنان، 2011؛ المغرب، 2009؛ سوريا، 2003؛ تونس، 2010؛ الضفة الغربية وقطاع غزة، 2018؛ اليمن، 2014. وتعرف منظمة العمل الدولية القطاع غير الرسمي بشكل عام لاستيعاب الأوضاع القطرية والاحتياجات القطرية المحددة. ويمكن أن يشمل القطاع غير الرسمي جميع العاملين الذين هم: (أ) عمال لحسابهم الخاص، أو أرباب عمل أو أعضاء تعاونيات المنتجين العاملين في مؤسساتهم الخاصة في القطاع غير الرسمي؛ (ب) عمال لحسابهم الخاص يعملون في إنتاج السلع حصراً للاستخدام النهائي من جانب أسرهم؛ (ج) العاملون المساهمون في أنشطة الأسرة، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون في مؤسسات القطاع الرسمي أو غير الرسمي؛ أو (د) موظفون يشغلون وظائف غير رسمية، سواء كان عملهم في مؤسسات القطاع الرسمي، أو مؤسسات القطاع غير الرسمي، أو كخدم منازل بأجر مدفوع من جانب الأسرة.

وهناك العديد من المسارات التي قد تزيد الجائحة من خلالها معدلات الفقر. فهناك تأثير مباشر يتمثل في الإصابة بالمرض. والأسر الفقيرة أكثر عُرضة لمخاطر المرض. فالفقراء يعانون على الأرجح ظروفا صحية سيئة من قبل الجائحة، ويعيشون في أماكن مزدحمة في أسر متعددة الأجيال، ويحصلون على كميات أقل من الصابون أو المياه النظيفة. وتشمل المسارات غير المباشرة التي تؤثر على سبل عيش الناس اضطرابات الأسواق التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، وأحياناً إلى نفاد المخزونات. علاوة على ذلك، وبسبب سياسات الإغلاق التي طُبقت لوقف تفشي الجائحة، فقد الكثيرون، ولا سيما في القطاع غير الرسمي، قدرتهم على كسب الدخل.

ونحن ندرس تأثير جائحة كورونا على الفقر من خلال قناة الدخل هذه، ونعرض نهجين اثنين مختلفين. الأول يحسب التغيرات في معدلات الفقر على أساس التغير المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي. ويفترض هذا النهج أن كل أسرة تتأثر بشكل متساوٍ وأن تأثير فيروس كورونا موحد بمرور الوقت. وفي النهج الثاني، على مستوى الاقتصاد القياسي الجزئي، نخفف من تلك الافتراضات. ويسقط افتراض التأثير المحايد للتوزيع بالسماح بتأثيرات النمو القطاعية المختلفة؛ ويسقط افتراض 'التأثير الموحد بمرور الوقت' بإدراج بُعد زمني في توقعاتنا، مما يسمح بتبدد تأثير الجائحة تدريجيا. وفي حين أن التأثير الطويل الأجل للنهج الجزئي يتلاقى مع النهج الكلي، فإن النهج الجزئي يبين تأثيرا أكثر حدة على الفقر في الأجل القصير. وتشير الأدلة المستقاة من الدراسات المسحية الهاتفية إلى أن هذه التأثيرات الكبيرة القصيرة الأجل على الفقر مقبولة.

الجدول أولا-4. الزيادة المتوقعة في معدل الفقر بسبب الصدمة المزدوجة

	قبل جائحة كورونا		أثناء جائحة كورونا	
	خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي (%)	عدد الفقراء قبل كورونا (2020 ،%)	عدد الفقراء قبل كورونا (2020 ،%)	عدد الفقراء المتوقع (2020 ،%)
الجزائر	8.4-	2.2	20.8	3.3	26.5
جيبوتي	8.5-	31.8	62.3	35.9	66.4
مصر	2.3-	24.1	68.9	30.5	73.8
إيران	4.6-	4.0	16.6	4.9	19.2
العراق	14.6-	11.8	46.9	17.3	56.6
الأردن	7.8-	2.5	21.7	3.3	26.2
لبنان	19.5-	0.1	1.3	0.3	3.5
المغرب	9.8-	4.9	23.4	6.2	27.5
تونس	11.4-	2.4	15.0	4.2	22.0
الضفة الغربية وقطاع غزة	6.8-	5.0	23.1	6.8	27.8
المجموع		**18.4**	**42.6**	**22.3**	**48.6**

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي
ملاحظة: يتم خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي من توقعات الفقر الكلي (توقعات أكتوبر/ تشرين الأول 2020 ناقص توقعات أكتوبر/ تشرين الأول 2019). ويُحسب عدد الفقراء كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان.

وتشير هذه التقديرات المحايدة للتوزيع إلى حدوث زيادة كبيرة في الفقر مع وجود اختلافات هائلة فيما بين البلدان (انظر الجدول أولا-4). ويسجل العراق أعلى تغير في معدل الفقر بسبب الجائحة حيث يرتفع عند خط الفقر البالغ 5.50 دولارات بنسبة 9.7 نقاط مئوية إلى 56.6% من السكان. ومختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من المتوقع أن يزداد معدل انتشار الفقر بنسبة 3.7 أو 6.0 نقاط مئوية، وذلك بناءً على استخدام خط الفقر البالغ 3.20 أو 5.50 دولارات. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء من 178 مليون نسمة إلى 200 مليون نسمة تقريباً (انظر الشكل أولا-18).

الشكل أولا-18 تأثير الصدمة المزدوجة على عدد الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

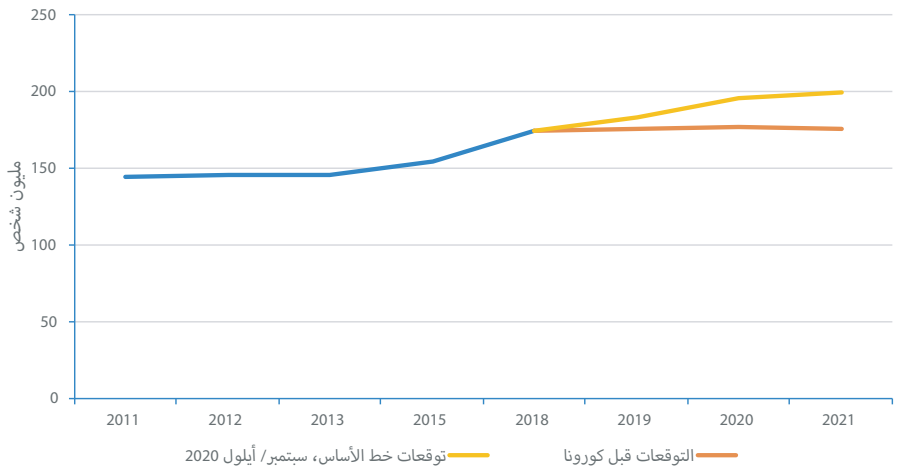

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي
ملاحظة: يحدد الفقر عند خط الفقر البالغ 5.5 دولارات.

ومنذ بداية تفشي الجائحة، توقف جمع البيانات بشكل مباشر، مما يقيد من رصد تأثير الجائحة على الرفاهة. وحيث أن صناع القرار يحتاجون إلى معلومات، فقد تحول معظم بلدان المنطقة إلى جمع بيانات القطاع العائلي عبر الحوار الهاتفي. وبحلول شهر يوليو/ تموز 2020، كانت سبعة بلدان في المنطقة قد أكملت جولة واحدة على الأقل من الدراسات المسحية التي تجري على المستوى الوطني عن طريق الهاتف (انظر الجدول أولا-5). وتتيح هذه الدراسات لصانعي القرار فهم تأثير سياسات الإغلاق الاقتصادي على الرفاهة. واستندت بعض هذه الدراسات المسحية (مصر وليبيا واليمن) إلى مقاطع عرضية جديدة وتم جمعها باستخدام طرق الاتصال الهاتفي العشوائية. واستخدمت بلدان أخرى (المغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة وجيبوتي) عينات مستمدة من المسوح الأسرية. ويسمح هذا النهج أيضاً بتفصيل نتائج الدراسات المسحية حسب حالة رفاهة الأسرة.

الجدول أولا-5. سمات مختارة لمسوح هاتفية عن فيروس كورونا استكملت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البلد	حجم العينة	معدل المشاركة	التوقيت	الهيئة المسؤولة عن التنفيذ
جيبوتي	2,082	%71	7 إلى 21 يوليو/ تموز 2020	المكتب الإحصائي الوطني
مصر	2,034	%57	27 أبريل/ نيسان إلى 9 مايو/ آيار 2020	بصيرة (مركز مصري لقياس الرأي العام)
ليبيا	530	غير متاح	4 أبريل/ نيسان إلى 9 مايو/ آيار 2020	المكتب الإحصائي الوطني
المغرب	2,350	غير متاح	14 إلى 23 أبريل/ نيسان 2020	لجنة التخطيط العالي
الضفة الغربية وقطاع غزة	2,369	%81	27 يونيو/ حزيران إلى 14 يوليو/ تموز 2020	المكتب الإحصائي الوطني
تونس	1,360	%77	29 أبريل/ نيسان إلى 8 مايو/ آيار 2020	المكتب الإحصائي الوطني
اليمن	4,287	غير متاح	1 إلى 30 أبريل/ نيسان 2020	المكتب الإحصائي الوطني

المصدر: تقارير مسوح مختلفة
ملاحظة: في اليمن، استُخدم الاتصال الهاتفي العشوائي لإعادة تغذية العينة بسبب عدم وجود مشاركين. غير متاح = لم تبلغ عنه الوكالة المنفذة.

وتنجم ضغوط على سبل عيش الكثيرين من القيود المفروضة على التنقل بسبب التدابير المفروضة للحد من تفشي الجائحة. وعلى الرغم من أن الدراسات المسحية الهاتفية لم تجمع معلومات عن تأثير الجائحة على القدرة على كسب الدخل بطريقة موحدة، فإن الشكل أولا-19 يوضح كيف أن القدرات على كسب الدخل كانت مقيدة بشدة في مختلف البلدان.

ففي اليمن، حيث تم إجراء المسح الهاتفي في الأيام الأولى من الجائحة، أفاد عدد قليل نسبياً، 19%، بوجود صعوبات في قدرتهم على الذهاب إلى العمل. وفي المقابل، في ليبيا، بلغت نسبة العمال الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى وظائفهم 63%. وفي جيبوتي، فإن 19% من المعيلين الذين كانوا يعملون تركوا وظائفهم بعد تفشي الجائحة؛ وفي تونس، لم يتمكن 41% من السكان من مواصلة العمل. وفي مصر، أثرت تدابير الاحتواء بشكل حاد على احتمال عمل المعيلين أيضاً. وإجمالاً، توقف عن العمل 41% من العمال الذين جرت معهم مقابلات.

وتضررت قدرة الأسر الفقيرة على مواصلة العمل من جراء تدابير الإغلاق الاقتصادي أكثر مما تضررت من قدرة الأسر الأقل فقرا (انظر الشكل أولا-20).

الشكل أولا-19 تأثير فيروس كورونا على القدرة على كسب الدخل

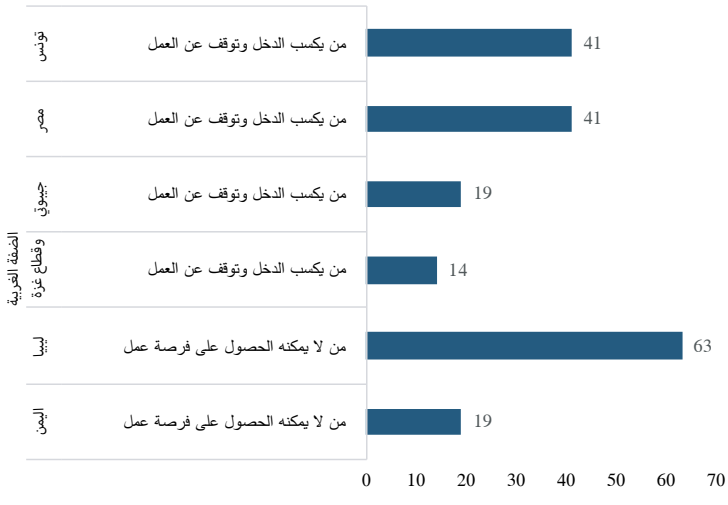

المصدر: تقارير مسح هاتفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويتضح ذلك من البيانات الواردة من مصر عن نسبة من يكسبون دخلا ممن اضطروا إلى التوقف عن العمل أثناء الجائحة. واحتمال أن يتوقف العائل من الخُميس الأدنى عن العمل أعلى مرتين تقريباً من احتمال توقف العائل من الخُميس الأعلى.

الشكل أولا-20 النسبة المئوية للعمال الذين توقفوا عن العمل

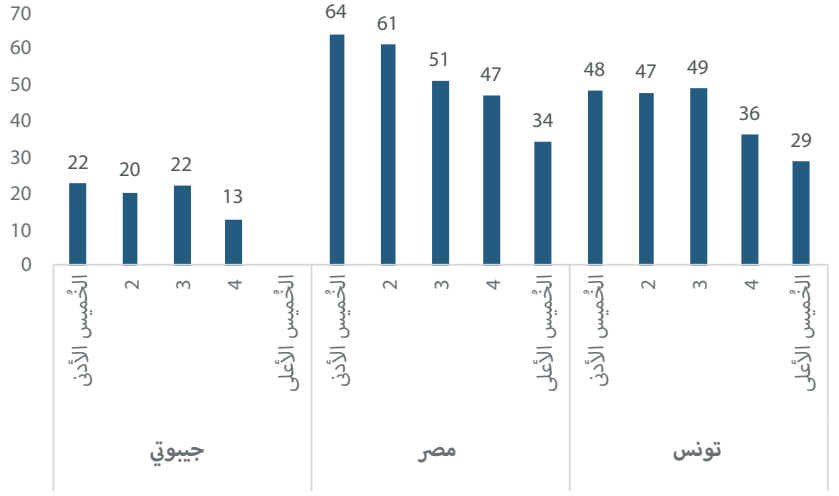

المصدر: تقارير مسح هاتفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ملاحظة: الخُميس حسب أصول الأسرة في مصر، والدخل في جيبوتي (لا يغطي المسح الخميس الأعلى)، والاستهلاك في تونس.

وهناك أسباب مختلفة تجعل الأسر الفقيرة أكثر عرضة للتوقف عن العمل. فالأسرة الأشد فقراً أكثر احتمالاً للعمل لحسابها الخاص أو العمل في القطاع غير الرسمي، وهما قطاعان أكثر تأثراً بالإغلاق الاقتصادي. ففي مصر، على سبيل المثال، يظهر الشكل أولا-21 أن 32% فقط من العاملين لحسابهم الخاص ظلوا يعملون أثناء الإغلاق، في حين أن 61% من العاملين في القطاع العام كانوا يعملون وفقا لجدول زمني عادي. وبالمثل، فإن العاملين في القطاع غير الرسمي أكثر عرضة (80%) لأن يعملوا أقل كثيرا من العاملين في القطاع الخاص الرسمي (57%). كما أن الأسرة الفقيرة أقل احتمالاً لأن تكون قادرة على العمل من بعد، كما تظهر البيانات من تونس. ففي حين أن لا أحد تقريبا في الخُميس الأدنى يعمل من بعد، يمكن لشخص واحد من كل 10 أشخاص في الخُميس الأكثر ثراءً أن يعمل من بعد.

الشكل أولا-21 تأثير فيروس كورونا على القدرة على العمل

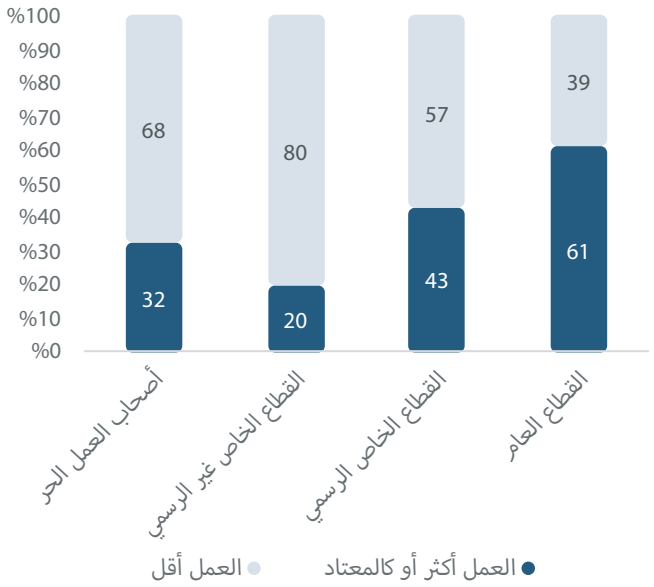

المصدر: تقارير مسح هاتفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومعظم من توقفوا عن العمل لم يتقاضوا رواتبهم. وفي تونس، لم يتمكن 59% من المشاركين في المسح ممن تعطلوا عن العمل من الحصول على أي أجور. وتلقى نحو 30% كامل رواتبهم، في حين حصل الـ 10%الباقون على جزء ضئيل من أجورهم. ومن بين المشاركين في المسح باليمن ممن توقفوا عن العمل، لم يحصل 63% على أجر، وحصل 14% منهم على أجر جزئي، و22% على كامل أجورهم. وفي جيبوتي، من بين العائلين الذين توقفوا عن العمل، لم يحصل 45% على أجر، في حين بقي 36% يحصلون على جزء ضئيل من أجورهم؛ و9% فقط كانوا يتقاضون الأجر الكامل.

فالأسرة الفقيرة ليست فقط أقل احتمالاً لأن تتمكن من الذهاب إلى العمل، بل إنها أقل احتمالاً أيضاً لأن تحصل على راتب حين تتوقف عن العمل. ويوضح الشكل أولا-22 ذلك ببيانات من تونس. وفي حين أن الأغلبية (78%) في الخُميس الأدنى لا تتلقى أي أجر حين تتوقف عن العمل، فإن معظم الخُميس الأعلى (67%) يستمرون في تلقي أجر كامل أو جزئي. ويلاحظ أنه في بلدان أخرى بالمنطقة توجد أنماط مماثلة لما هو سائد في تونس.

وليس من المستغرب أن الأسرة الفقيرة أكثر احتمالاً بكثير من الأسرة الأقل فقرا لأن تبقى بدون أي مصدر للدخل خلال فترة الإغلاق. ففي المغرب، على سبيل المثال، تذكر 10% من الأسر الغنية أنها لا تكسب دخلا، في حين أن النسبة ترتفع بين الأسر الفقيرة إلى 44%. وعندما ينتهي

الشكل أولا-22 نسبة العمال التونسيين الذين يتلقون أجرا أثناء عدم العمل، حسب خُميس الاستهلاك

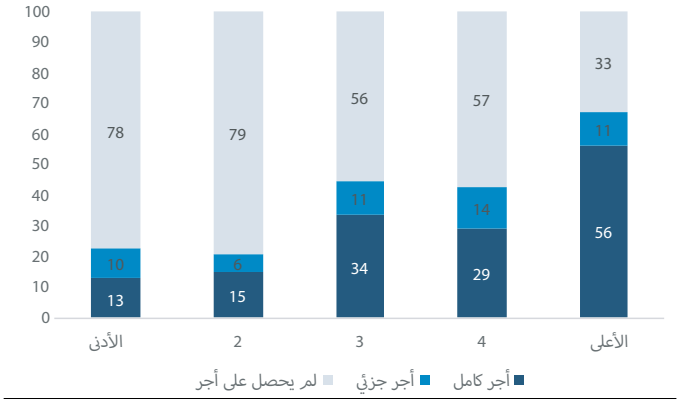

الدخل، تتدهور الحالة المالية للأسرة سريعا. ففي تونس، أشار ثُلث من هم في الخُميس الأكثر ثراءً إلى أن وضعهم المالي تدهور أو تدهور كثيراً، ويعتقد 44% من هذه الأسر الثرية أنها لم تتمكن من الحصول على 200 دينار (70 دولاراً) لتغطية نفقات الطوارئ. لكن الوضع بالنسبة للأسر الأقل ثراءً أكثر سوءاً. فمن بين الخُميس الأدنى للثروة، يقول ثلثا الأسر إن وضعها المالي تدهور كثيرا؛ ولكن الربع يقول إنه يتكبد ديوناً للحفاظ على سبل العيش، ويشير أكثر من الثلثين إلى أنهم لا يستطيعون الحصول على 200 دينار لتغطية نفقات الطوارئ.

واستجابت حكومات المنطقة بزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية. ويختلف حجم ونوع المساندة حسب البلد، ويقدم كثير من البلدان تحويلات نقدية (انظر الشكل أولا-23). ففي تونس، تلقت 13% من الأسر بعض التحويلات النقدية من الحكومة. وكانت النسبة في جيبوتي حوالي 2%. وفي مصر، كان 9% من الأسر من المستفيدين من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية 'تكافل وكرامة' الذي توسع منذ تفشي الجائحة.

الشكل أولا-23 نسبة السكان الذين يتلقون تحويلات نقدية (%)

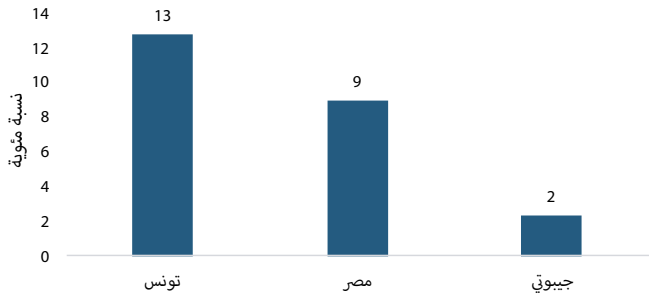

المصدر: تقارير مسح هاتفي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي جيبوتي وتونس ومصر، يمكن تقسيم استهداف التحويلات النقدية حسب فئة الثروة. ففي مصر وتونس، تعد هذه التحويلات النقدية جيدة التوجيه إلى حد معقول، وتلقتها نسبة أكبر كثيرا من الأسر الأشد فقراً. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن البرامج في مصر وتونس أفضل استهدافاً، فإن نسبة كبيرة جداً من التحويلات النقدية تتسرب إلى الأسر الأفضل حالاً. والأهم من ذلك، فإن التحويلات لا تصل إلى معظم الأسر الأشد فقراً (انظر الشكل أولا-24).

وفي مواجهة صدمة الدخل هذه، اعتمدت الأسر عدة استراتيجيات للحفاظ على سبل كسب الرزق (انظر الشكل أولا-25). فقد اعتمدت على مدخراتها أو اقترضت لتغطية نفقاتها. وفي تونس والمغرب، على التوالي، استخدمت 25% و22% من الأسر مدخراتها للتعويض عن انخفاض دخلها. غير أن إستراتيجيات التكيف هذه تثير أسئلة حاسمة بشأن الاستدامة. وتشير الأدلة المستقاة من مصادر مختلفة إلى أن المدخرات غالبا ما تكون ضئيلة ولا يمكنها بالتالي أن تحافظ على سبل العيش في المدى القصير. ومن غير المحتمل أيضا أن تواصل أسواق الائتمان، لا سيما غير الرسمية منها، تقديم القروض إذا لم يتمكن المدينون من البدء في السداد على وجه السرعة. وهذه المسألة ملحة لأن الأزمة الصحية مستمرة. كما أن بعض الأسر أصبحت تعتمد على الشبكات العائلية والاجتماعية لتعويض فقدان الدخل. ففي تونس والمغرب، تلقت 25% و14% من الأسر مساعدة من الأصدقاء. لكن مع استمرار الأزمة، قد يتأثر عدد أكبر كثيرا من الأسر، مما يحد من توفر المساعدة عن طريق هذه الشبكات.

الشكل أولا-24 نسبة السكان الذين يتلقون تحويلات نقدية على مختلف مستويات الرخاء (%)

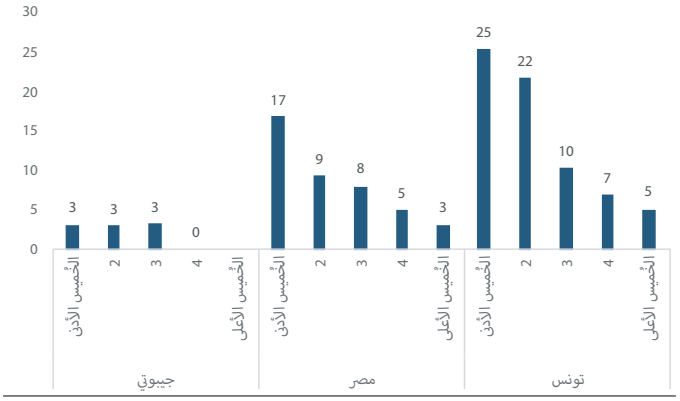

المصدر: تقارير مسح هاتفي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ملاحظة: الخُميس حسب أصول الأسرة في مصر، والدخل في جيبوتي (لا يغطي المسح الخميس الأعلى)، والاستهلاك في تونس.

الشكل أولا-25 إستراتيجيات الأسر للتعامل مع فيروس كورونا

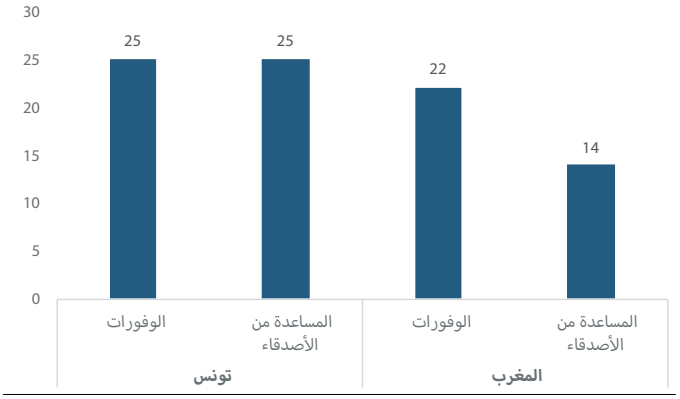

الشكل أولا-26 التغيرات في استهلاك الغذاء بسبب فيروس كورونا في تونس، حسب خُميس الاستهلاك

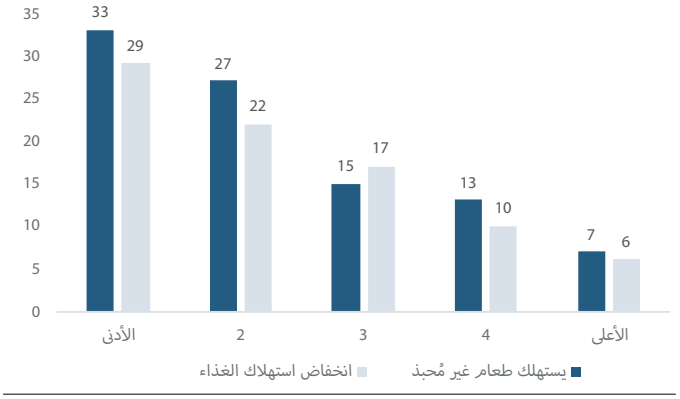

وعلى الرغم من برامج التحويلات وآليات التكيف، تواجه العديد من الأسر انخفاضاً كبيراً في قدرتها الشرائية، وهو ما يتحول إلى زيادة في انخفاض مستوى الأمن الغذائي. ففي ليبيا، بدأت 81% من الأسر في استهلاك أغذية أقل تفضيلاً وأكثر من 70% منها تستهلك كميات أقل من الغذاء. وتتأثر الأسر الأشد فقراً أكثر من غيرها، كما توضح البيانات الواردة من تونس في الشكل أولا-26. ففي المتوسط، تستهلك 19% من الأسر التونسية أطعمة أقل تفضيلاً، و18% منها تتناول كميات أقل من الطعام بشكل عام. فالأسر في الخُميس الأشد فقرا هي أكثر احتمالاً خمس مرات تقريباً لأن تخفض استهلاكها الغذائي من الأسر التي تقع في الخُميس الأعلى ثراءً. ومن بين أشد الأسر فقرا، خفضت أسرة واحدة من كل ثلاث أسر استهلاكها من الغذاء. ومن بين الأسر في الخُميس الأعلى ثراءً، خفضت أسرة واحدة من كل 16 أسرة استهلاكها الغذائي.

وتثير الدراسات المسحية الهاتفية تساؤلات حول الافتراض المحايد لعدم المساواة المُستخدم في التوقعات الكلية. وفي هذا القسم، نسمح بتأثير الأزمة بشكل أكثر تجانساً، من خلال نمذجة تأثير صدمات الناتج المحلي الإجمالي القطاعية على استهلاك الأسرة. ونعرض النتائج بالنسبة لتونس والأردن، باستخدام خطوط الفقر الوطنية (بدلاً من خطوط الفقر الدولية المستخدمة في التوقعات الكلية). بالنسبة لتونس، نستخدم مسح ميزانية الأسرة لعام 2015، المسح الوطني لميزانية الأسرة والاستهلاك ومستوى المعيشة، وبالنسبة للأردن نستخدم مسح دخل ونفقات الأسر المعيشية 2017-2018. بالنسبة للأردن، فإننا لا نقوم بنمذجة التأثيرات المختلفة لكل قطاع فحسب، لكننا نسمح أيضاً بأن تكون الصدمة أكثر حدة على المدى القصير وأن تخف تدريجياً.

ووفقاً لتوقعات البنك الدولي، فإن التوزيع القطاعي لانكماش الناتج المحلي الإجمالي بسبب جائحة كورونا في تونس هو أن القطاعات الستة الأكثر تضرراً أو "عالية المخاطر" هي السياحة أو الفنادق والمقاهي والمطاعم (المتوقع أن ينكمش بنسبة 25%) والمنسوجات (16%) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (15%) والنقل (13%) والتجارة (5%) والتشييد أو الهندسة المدنية والبناء (5%). ويعمل في هذه القطاعات الفرعية الستة "عالية المخاطر" نسبة كبيرة من السكان – تتراوح بين 47% من العاملين في أشد الشرائح فقرا و53%-54% في الخُميس الرابع والخامس والسادس (انظر الشكل أولا-27).

ويمكن تقدير فقدان العمالة في كل قطاع بالجمع بين المعلومات عن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات ومرونة نمو التوظيف في كل قطاع (لتحديد قدرة مرونة التوظيف في إحداث تغيير في الناتج المحلي الإجمالي القطاعي). وباستخدام بيانات مسح الأسر المعيشية، يتم تحديد الأفراد الذين سيفقدون وظائفهم على

الشكل أولا-27 نسبة العمالة في مختلف القطاعات في تونس، حسب عُشير الاستهلاك

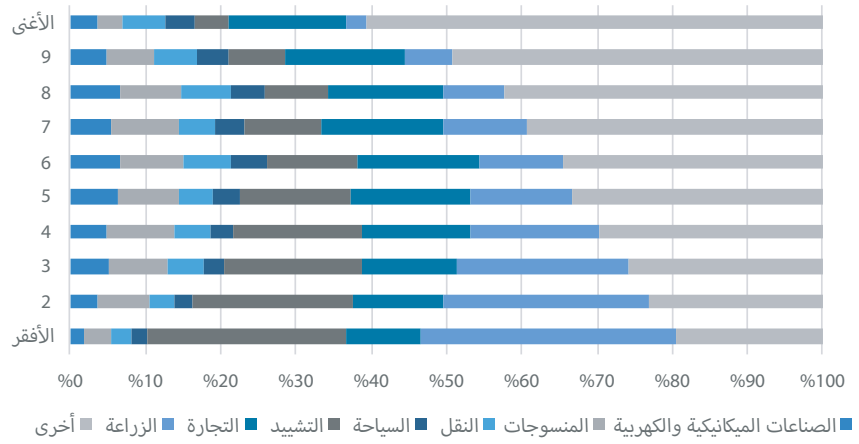

المصدر: البنك الدولي، مذكرة معلومات أساسية إلى التشخيص القطري النظامي في تونس لعام 2020.

الأرجح على أساس تحليل الانحدار، وتجري محاكاة تأثير فقدان فرصة العمل على الاستهلاك وفقا لافتراضات مختلفة. وبهذه الطريقة، يتم استنباط توزيع جديد للاستهلاك بعد انتشار الجائحة، ويُستخدم لتقييم التأثير على أوضاع الفقر.[8] ويعرض الشكل أولا-28 توزيعات الاستهلاك قبل الجائحة وبعدها، فضلا عن منحنى وقوع النمو المرتبط به. ويعكس الخط الأحمر في توزيع الاستهلاك خط الفقر.

وفي هذا النهج، من المتوقع أن تزداد حدة الفقر بسبب الصدمة المزدوجة. ويبين الشكل أولا-28[9]، اللوحة أ، وجود تكتل أكبر من دالّة كثافة الاستهلاك "بعد الجائحة" إلى يسار خط الفقر، مما يعني زيادة في معدلات الفقر. وقد ازداد في الواقع معدل انتشار الفقر بنسبة 25%، من 13.7% إلى 17.1%.

الشكل أولا-28 منحنيات توزيع نصيب الفرد من الاستهلاك والنمو في تونس

اللوحة أ: توزيع نصيب الفرد من الاستهلاك قبل و بعد فيروس كورونا

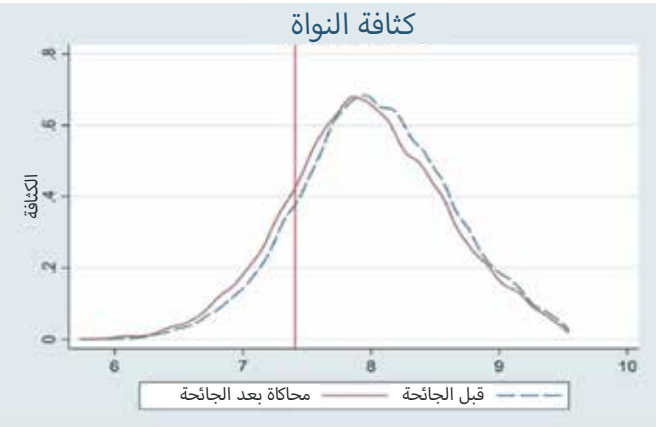

اللوحة ب: منحنى حدوث النمو

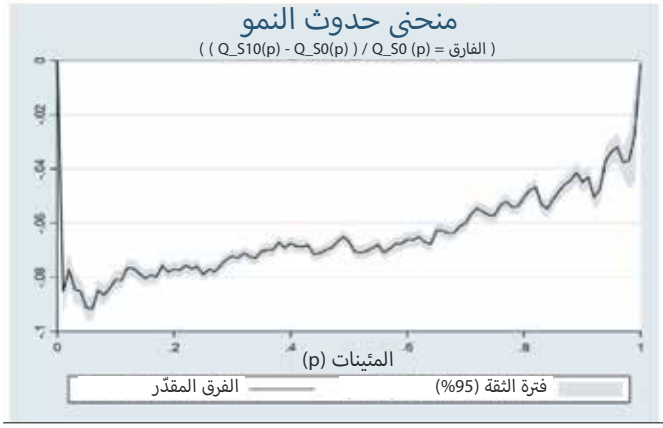

المصدر: البنك الدولي، مذكرة معلومات أساسية للتشخيص القطري النظامي في تونس لعام 2020.
ملاحظة: الخط الأحمر العمودي يشير إلى خط الفقر الوطني

ووفقاً للأدلة المستمدة من الدراسات المسحية التي جرت عبر الهاتف، يبين منحنى وقوع النمو أن الفقراء يتأثرون بالصدمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا أكثر من تأثر غير الفقراء بها (انظر الشكل أولا-28، اللوحة ب). ويرسم منحنى وقوع النمو معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك لجميع فئات الدخل في تونس. ويظهر هذا وجود انخفاض متوقع في نصيب الفرد من الاستهلاك لجميع فئات السكان تقريباً في تونس، لكن الأسر في شريحة 20% الأشد فقرا تعاني من انخفاض أكبر في الاستهلاك.

8 في حالة تونس، تأخذ عمليات المحاكاة في الاعتبار أيضاً صدمات الأسعار نتيجة للجائحة.
9 التقديرات محسوبة استنادا إلى توقعات النمو في أبريل/نيسان 2020.

الشكل أولا-29 ملخص آثار صدمات الدخل على معدل الفقر ومدى مشاريع التخفيف للأسر الأردنية

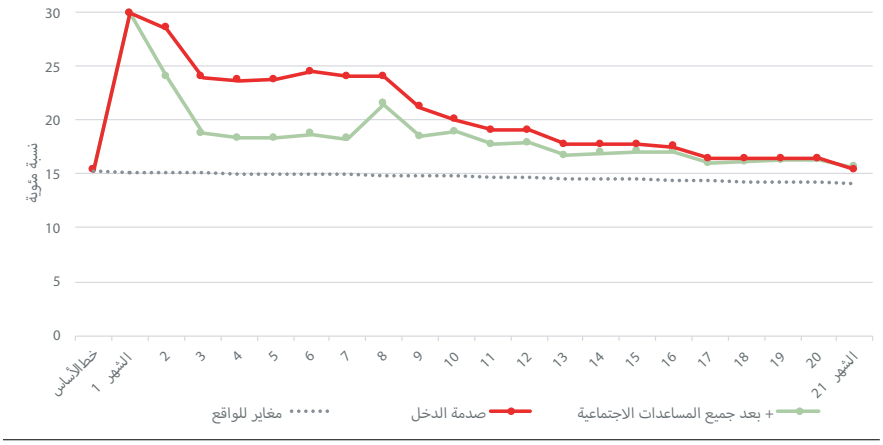

المصدر: البنك الدولي، الأردن، مشروع التحويلات النقدية الطارئة للاستجابة لمكافحة فيروس كورونا

وكما هو الحال في تونس، فإن التوقعات الخاصة بالقطاع النموذجي في الأردن تظهر تراجعا في النشاط الاقتصادي، بينما تميز بين تأثيرات على الفقر في الأجلين القصير والطويل للتنبؤ بالاستهلاك الشهري للأسرة مع تفشي الجائحة أو في غيابها. ويحاكي السيناريو الأولي تأثير الإغلاق بوصفه انخفاضا في دخل العمالة في القطاع الخاص يتراوح بين 30% و100% (اعتماداً على ما إذا كان القطاع مفتوحاً أو مغلقاً، رسميا أو غير رسمي)؛ وانخفاض الدخل الزراعي بنسبة 25% (الزراعة والثروة الحيوانية)، وانخفاض الدخل من التحويلات الدولية بنسبة 15%، وانخفاض التحويلات المحلية بنسبة 50%. ولا يتأثر دخل العاملين في القطاع العام، وكذلك الدخل المتأتي من المعاشات التقاعدية والمساعدات الاجتماعية. ثم يحاكي التحليل التطور خلال 21 شهراً مع تخفيف إجراءات الإغلاق، مما يسمح لمزيد من القطاعات بفتح أبوابها والحد من انخفاض دخل العمالة في القطاعات المفتوحة. ويُلاحظ أن الانتعاش وتيرته أبطأ في القطاعات الأكثر تعرضاً لصدمة الصادرات نتيجة لانخفاض الطلب الكلي بسبب ركود الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يصل معدل الفقر الرسمي الذي سجل 15.7% في مسح 2017-2018 إلى 15.3% في بداية عام 2020 باعتباره خط الأساس وطوال الأشهر التالية. ويمثل ذلك خطا مرجعيا لتقديرات آثار الفقر.

وقد تؤدي خسائر الدخل الأولية إلى زيادة معدل الفقر بين الأسر الأردنية إلى ما يقرب من الضعف إلى 29.9%. ومن المتوقع بعد ذلك أن ينخفض معدل الفقر في الشهرين الثاني والثالث، ثم يستقر على مدى الأشهر الستة التالية (انظر الشكل أولا-29). ويبين هذا الرقم أن تأثير الجائحة على أوضاع الفقر له مكون عابر وثابت على حد سواء، حيث أن معدل الفقر يظل أعلى (15.4%) حتى بعد 21 شهراً من مستواه في السيناريو الأساسي في بداية 2020 (15.3%) وأعلى بنسبة 1.3 نقطة مئوية من معدل الفقر في الوضع المغاير الذي بلغ 14.1% حيث لم تكن هناك جائحة.

ويمكن أن تؤدي التحويلات العامة دورا هاما في الحد من تأثير الجائحة على الفقر، ابتداء من الشهر الثاني بعد تنفيذ تدابير الإغلاق. وفي سيناريو المساعدات العامة للأسر، أظهرت النتائج الآن معدل فقر يتراوح بين 29.9% و18.5% مع متوسط معدل فقر يبلغ 20.9% خلال فترة الـ 9 أشهر هذه. وبالفعل، يشير هذا إلى زيادة ناجمة عن تفشي الجائحة في معدل انتشار الفقر بنسبة 5.2 نقطة مئوية، أي ما يقرب من ضعف التوقعات الكلية لزيادة الفقر بنسبة 2.9%.

ومع زيادة تفشي الجائحة، فإن توقعات الاقتصاد الكلي المحايدة للتوزيع تشير إلى ظهور تأثير ملموس على معدل الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، قد يكون التقدير أقل من الواقع، لأن افتراض وجود تأثير محايد للتوزيع هو تأثير قوي، وتشير الأدلة المستقاة من الدراسات المسحية الهاتفية إلى أن الأسر الفقيرة تضررت بشكل غير متناسب من تدابير السياسة العامة الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس.

وفي الأجل القصير، من المرجح أن يكون أثر الفقر أشد وطأة. وباستخدام نماذج المحاكاة الصغرى لتونس والأردن، يمكننا إسقاط افتراض التوزيع المحايد؛ ونموذج لصدمة غير موحدة متعددة الفترات الزمنية وهي حادة في البداية ثم تتبدد تدريجيا. وما أن تدرج هذه الافتراضات في التوقعات، نجد احتمال تضاعف معدل الفقر في الأجل القصير. وهذا يتناسب مع أدلة المسح الهاتفي التي تشير إلى أن العديد من الأسر تخفض من استهلاك الغذاء وتتراكم عليها الديون لتغطية نفقاتها. وتبين توقعات الفقر أيضاً كيف يمكن للتدخلات الاجتماعية جيدة التوجيه أن تحول دون وقوع أسوأ نتائج الفقر. ففي الأردن، على سبيل المثال، يمكن لبرنامج الحماية الاجتماعية جيد التوجيه أن يحد من الفقر بنسبة تصل إلى 5 نقاط مئوية خلال

ذروة الجائحة. ومع ذلك، نجد في الممارسة العملية أن برامج التحويلات النقدية تصاعدية، لكن أيضاً أن الكثير من مواردها لا تزال تذهب إلى الأسر غير الفقيرة. والأهم من ذلك، نجد أن غالبية الأسر الفقيرة لا تزال بعيدة عن تغطية برامج التحويلات النقدية.

تأثيرات الصدمة المزدوجة على أوضاع الفقر

أدت هذه الجائحة أيضا إلى تعطّل غير مسبوق في التعليم. ووفقاً لليونسكو، فإن أكثر من مليار طالب – أكثر من 60% من الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين التحقوا بالمدارس – قد تأثروا بشكل مباشر من جراء إغلاق المدارس في جميع أنحاء البلاد. وهذه الإغلاقات تعرض الأطفال الضعفاء الذين يصعب الوصول إليهم إلى خطر التسرب من النظام التعليمي. ووفقاً لليونيسف، فقد ضاعفت الوكالة احتياجاتها التقديرية من التمويل من أجل العمل الإنساني من أجل الأطفال في عام 2020 على مستوى العالم، وتضاعفت هذه الاحتياجات إلى أربعة أضعاف تقريباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن ينقص حجم التمويل المتاح في المنطقة عن مستوى التمويل المطلوب بنحو 70%، وهي أعلى نسبة بين مناطق العالم. ومن 357 مليون دولار من الأموال المطلوبة للمنطقة، تم تخصيص 146 مليون دولار "لدعم الحصول على التعليم المستمر، والحماية الاجتماعية، وحماية الطفل، والخدمات ذات الصلة بالعنف القائم على نوع الجنس".

أولا-4 استجابات السياسات

استجابت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سريعا للصدمة المزدوجة، حيث اتخذت خطوات ذات صلة بالصحة مثل التباعد الاجتماعي، واتخذت مجموعة من التدابير المالية والنقدية لدعم اقتصاداتها. ونظراً لأن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع باحتياطي نقدي ضخم، فبوسعها أن تنفذ سياسات مالية ونقدية تساعد بشكل غير مسبوق في تخفيف أثر الصدمة المزدوجة على القطاعين العام والرسمي الخاص – وذلك في الأساس من خلال الإقراض المُيسر ودعم الأجور (انظر الجدول ألف1 بالملحق). كما اتخذت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعضها بمساعدات دولية، العديد من التدابير المالية والنقدية (انظر الجدول ألف2 بالملحق). وأرجأت بلدان كثيرة فرض ضرائب، وعززت من إعانات البطالة، وحولت الأموال النقدية إلى الأسر المحرومة كما ذكرنا أعلاه. واستجابت البنوك المركزية في المنطقة بشكل استباقي عموما، حيث ضخت السيولة المطلوبة (تساكاس، 2020). ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تم الإعلان عن تدابير دعم السيولة في سبعة من بلدان المنطقة بحلول أبريل/ نيسان، بنسبة 3.4% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي. ففي تونس، ضخ البنك المركزي 9.9 مليار دينار لزيادة السيولة المصرفية. وفي المغرب، ضخ بنك المغرب أكثر من 30 مليار درهم لدعم الاقتصاد واتخذ إجراءات لدعم المؤسسات الائتمانية على مستوى تحوطي، بما يغطي متطلبات السيولة وأسهم رأس المال وتخصيص القروض. وفي مصر، التي تعتمد بشكل خاص على الخدمات السياحية، تم الإعلان عن ضمان حكومي بقيمة 3 مليارات جنيه على القروض منخفضة الفائدة من جانب البنك المركزي لصناعة السياحة. كما وافق البنك المركزي على ضمان بقيمة 100 مليار جنيه لتغطية الإقراض بأسعار تفضيلية للصناعات التحويلية والزراعة (صندوق النقد الدولي، 2020ب). وبحلول شهر يوليو/ تموز، ضخت تسعة بنوك مركزية في المنطقة (الأردن والمغرب والسعودية وتونس والإمارات) وبلدان مجاورة (أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان وأوزبكستان) أكثر من 40 مليار دولار في أنظمتها المالية لدعم السيولة. وبالإضافة إلى ذلك، لجأت تسعة بلدان أخرى في المنطقة إلى التدخلات المتعلقة بالنقد الأجنبي، مما يعكس انتشار نظام ربط أسعار الصرف.

ولأن الصدمة المزدوجة سيكون لها تأثير مستمر، فمن المهم أن ننظر في وقت مبكر من الأزمة إلى ما بعد جائحة كورونا وأن نفكر في استدامة السياسات وفاعليتها. وفيما يلي إطار تدرسه السلطات الآن وبعد الجائحة:

1. **تكييف استجابات السياسات:** يتطلب معالجة الصدمة المزدوجة أن تصمم السلطات استجابتها وفقاً لشدة الصدمة. ويمكن أن تركز أولا على الاستجابة للطوارئ الصحية وما يرتبط بها من خطر الكساد الاقتصادي. وحيثما أمكن، على السلطات أن تؤجل ضبط أوضاع المالية العامة المرتبطة بالانخفاض المستمر في أسعار النفط إلى أن يتم التعافي من الجائحة. ومن أجل تكوين الحيز المالي الذي تمس الحاجة إليه، ينبغي أن ينصب التركيز الحالي على إعادة تخصيص الإنفاق للتعامل مع الأزمة المباشرة وزيادة كفاءة هذا الإنفاق.

2. **التركيز على ارتداء الكمامة وإجراء الاختبارات وتتبع المخالطين.** فرض الإغلاق الاقتصادي لكسب الوقت إلى أن يتم وضع نهج أفضل استهدافًا وأقل تعطيلًا للنشاط - أي الإلزام بارتداء الكمامة وإجراء الاختبارات وتتبع المخالطين (انظر إيشنباوم وآخرين (2020) للمناقشة). ويمكن للسلطات أن تعزز الإنفاق على الصحة – لإنتاج أو شراء كمامات، ومعدات الاختبار وتكنولوجيا تتبع المخالطين، وتعبئة العاملين الصحيين ودفع رواتبهم، وإضافة البنية التحتية الصحية، والاستعداد لحملات التطعيم، على سبيل المثال لا الحصر. فالتوسع في الاختبارات وتتبع المخالطين أمر غاية في الأهمية لأنه يمكّن البلدان من تحديد أبعاد العدوى والكشف عن الإصابات وعزلها - وهو ما يمثل عاملاً في تحديد ما إذا كان سيعاد فتح الاقتصاد دون التسبب في موجة ثانية من العدوى وكيفية ذلك. وقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق نجاحات مبكرة في السيطرة على الفيروس بفضل إجراء الاختبارات على نطاق واسع. ومع ذلك، يبدو أن الفيروس يتحور. وعلاوة على ذلك، ليس من المضمون أن اللقاحات، إذا توفّرت، يمكن أن تقضي تماما على الفيروس. وهذا السيناريو سيجعل السيطرة على الفيروس أشبه بالماراثون منه بسباق العدو القصير.

3. **دعم القطاع الخاص والأسر المحرومة والحد من التسربات.** يحتاج القطاع العائلي والقطاع الخاص إلى دعم من الحكومات. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي للحكومات دعمهما لحماية قدرات الاستهلاك والإنتاج والحفاظ عليها فحسب، بل أيضاً لمنع الأزمة الصحية من أن تصبح أزمة اقتصادية ومالية كاملة مع انهيار الطلب الكلي وتوالي حالات الإفلاس.

- *دعم القطاع الخاص:* يلزم الجمع بين المساعدة الموجهة، وتخفيف شروط الائتمان والرصد، من أجل دعم القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويقوم العديد من بلدان المنطقة بتنفيذ تدابير مختلفة لدعم القطاع الخاص (انظر الجدولين ألف1 وألف2 بالملحق). وسيساعد هذا الدعم، مع توفر الظروف ذات الصلة، الشركات المنتجة على البقاء في مواجهة نقص الدخل ومنع تسريح العمال على نطاق واسع. ويجب على الحكومات أن تعطي الأولوية للقطاعات الإستراتيجية - وأهمها صناعات الشبكات، والخدمات كالنقل واللوجستيات والتوزيع والتمويل - لحماية القدرة الإنتاجية ودعم الانتعاش الاقتصادي في المستقبل. وكما سيرد في الفصل الثاني، فإن قدرة الشركات على التكامل والتقدم في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية تتوقف على تحسين هذه الصناعات والقطاعات. ويمكن للحكومات أن تركز على عناصر تنظيم بيئة أنشطة الأعمال، ولا سيما إجراءات الإفلاس وإصلاحها (انظر ليادنوفا وآخرين 2019) لحل الصعوبات التي تواجهها الشركات وما يرتبط بذلك من إعادة هيكلة ديون الشركات.

- *مساعدة الأسر المحرومة، بما في ذلك العمال الوافدون في دول مجلس التعاون الخليجي.* فمن شأن التحويلات النقدية جيدة الاستهداف والإدارة إلى الأسر المحرومة أن تساعد على حمايتها ودعم الاستهلاك العام. ويشمل ذلك الأعداد الضخمة من العاملين الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن دعم هذه العمالة الوافدة، وخاصة من ذوي المهارات المنخفضة، من شأنه أن يعجل بالانتعاش الاقتصادي ويؤخر من انتشار فيروس كورونا عندما يعود العمال إلى بلدانهم الأصلية أو يعودون للعمل في دول المجلس. ولأن العديد من البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من نسبة كبيرة من العمالة والقيود على الاقتراض، فإن المساعدات المستهدفة تشكل أمرا حيويا وينبغي أن تكون أكبر بالنسبة لحجم الاقتصاد مقارنة بالجهود المماثلة المبذولة في البلدان المتقدمة. وتدعم بعض بلدان المنطقة – مثل مصر والمغرب وتونس وإيران والعراق – الأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية وغيرها من المساعدات المالية.

- *الحد من التسربات.* من المهم ضمان استخدام أموال الإغاثة وبرامج التحفيز على النحو المقصود وعدم "تسربها" - أي أن الأموال في نهاية المطاف يتم حفظها بدلاً من إنفاقها - بسبب نقص المعلومات عن المستفيدين المستحقين أو بسبب الفساد أو عدم الكفاءة أو الأخطاء الإدارية. وكما يشير الشكل أولا-24، فإن التحويلات النقدية إلى الأسر في مصر وتونس موجهة بشكل معقول، وتتلقاها نسب كبيرة للغاية من الأسر الأشد فقرا. ومع ذلك، فإن نسبة ضخمة للغاية من التحويلات النقدية تتسرب إلى الأسر الأفضل حالا وتفشل في الوصول إلى معظم الأسر المعيشية الأكثر فقرا. ويناقش الإطار أولا-3 أشكال هذه التسربات.

وينبغي أن تكون الخطوة الأولى في الحد من التسرب هي وضع وتصميم سياسات محددة الأهداف تعين بوضوح المستفيدين المستهدفين الذين تتوفر لهم برامج حوافز مناسبة حسب فئة الدخل. ويزيد انتشار القطاع غير الرسمي من صعوبة تحديد المتلقين، مما يعوق عملية الاستهداف. وقد تحدث حالات تسرب أيضاً بسبب عدم كفاية السيطرة على الفساد و/أو عدم كفاية القيود المفروضة على درجة الاحتكار في الاقتصاد - وقد يؤدي كلاهما إلى تحويل وجهة أموال الإغاثة وبرامج التحفيز. وبدون السيطرة على الفساد والاحتكارات المتفشية، ثمة خطر كبير من الاستيلاء على الأموال من جانب المسؤولين عن تنفيذ برامج الإغاثة أو مقدمي السلع والخدمات.

وتعد حرية تدفق المعلومات، وزيادة الشفافية، والكشف عن البيانات للحد من التسربات، من العناصر الحاسمة في التحويلات النقدية المستهدفة، والتي تساعد في حد ذاتها على ثبات انتشار الفيروس، وسرعة تحقيق الانتعاش الاقتصادي، والحد من الزيادة في معدلات الفقر. ويمكن تحليل نماذج ناجحة للتكنولوجيا التي تم نشرها سريعا، ومنها التكنولوجيا الرقمية، لمكافحة فيروس كورونا وكذلك المساعدة المستهدفة وتكييفها مع الأوضاع المحلية.

- *مواصلة الدعم فالأزمة قد تستمر.* قد تنظر الحكومات في سحب الدعم مع استمرار الأزمة. وهذا ينطوي على خطر تحويل الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية كاملة، مما يدفع مزيدا من الناس إلى براثن الفقر. وتشير الأدلة التجريبية القائمة إلى أن التقشف يضر بالاقتصاد حين يكون ضعيفاً (انظر على سبيل المثال جوردا وتايلور، 2016؛ وفاتاس وسامرز، 2018؛ وهاوس وآخرين 2019؛ وبورن وآخرين، 2020). وفي السياق الحالي، فإن دور التحفيز هو استعادة النمو الاقتصادي، الأمر الذي من شأنه أن يسمح للبلدان بالعودة إلى ديناميات الديون الأكثر ملاءمة. ومع ذلك، فبدون الدعم الخارجي، قد ينفد الحيز المالي للعديد من الحكومات، ولا سيما في البلدان النامية، ولا يمكن لها أن تفعل "كل ما يلزم" حتى عندما ترغب في ذلك. وبالتالي، فإن دور المجتمع الدولي شديد الأهمية. (انظر الإطار أولا-3 والنقطة 4 أدناه).

4. **تأمين تمويل إضافي.** يمكن استخدام صناديق الثروة السيادية، وطباعة الأموال حيثما يكون التضخم منخفضا (غالي، 2020)، والاقتراض الدولي جميعها، حين يكون ذلك ممكنا، لدعم القطاع الخاص وتخفيف ضائقة الشركات لمنع فقدان العمالة وإفلاس الشركات. فقد عبأت قطر والإمارات، بالاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة، 10 مليارات دولار و7 مليارات دولار على التوالي (بلومبرج 8 أبريل/ نيسان 2020) لتعزيز التمويل ومعالجة قضايا السيولة. وفي مايو/ آيار 2020، عبأت مصر أيضاً 5 مليارات دولار (بلومبرج 22 مايو/ آيار 2020). ومن ناحية أخرى، يواجه العديد من البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قيوداً مالية ملموسة لوقف انتشار الفيروس. وكان لدى العديد من بلدان المنطقة ميزان مدفوعات ضخم وعجز كبير في الموازنة قبل أزمة كورونا (انظر أريزلي وآخرون، 2019). كما أن العديد منها ينطوي على علاوة مخاطر سيادية عالية (انظر الشكل أولا-30). وبالنسبة لتلك البلدان، سيتعذر معاودة الاقتراض من الأسواق الخاصة في الخارج. وستحتاج المنطقة إلى الكثير من الدعم الدولي لمساعدتها على اجتياز أوضاع شديدة الصعوبة. ويتلقى الكثير منها تلك المساعدة. فقد حصلت مصر والأردن والمغرب وتونس على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدتها على مواجهة احتياجاتها المالية الضخمة والملحة. وهناك العديد من البرامج القائمة بين المؤسسات المالية الدولية وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل أولا-30 فرق علاوة على قروض سيادية للبلدان غير الخليجية

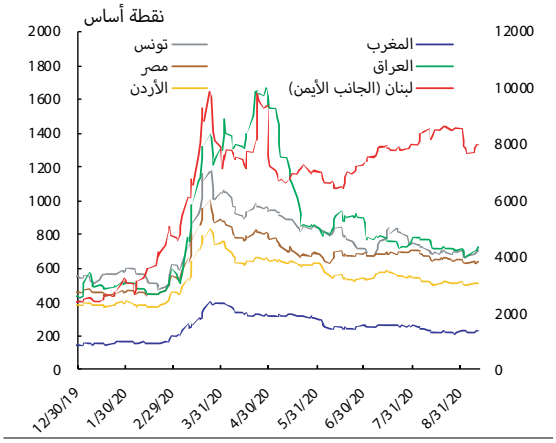

المصدر: جي بي مورجان، 2020.

ولمجلس التعاون الخليجي، الذي يعد مصدراً رئيسياً للمساعدات الثنائية، دور مهم في تعزيز المبادرة للحد من زيادة التكاليف المستقبلية والحد من خطر أن تؤدي جائحة كورونا إلى ظهور دول فاشلة، الأمر الذي من شأنه زعزعة استقرار المنطقة. وقد وافقت مجموعة العشرين، التي ترأسها المملكة العربية السعودية عام 2020، على تعليق مدفوعات خدمة الدين للبلدان المنخفضة الدخل وذلك لإتاحة الأموال اللازمة لمكافحة الجائحة (فاينانشال تايمز 2020). ويمكن القيام بالمزيد في هذا الصدد. وثمة حاجة إلى المزيد من تخفيف الديون، سواء في شكل

إعادة هيكلة أو إلغاء، لمنع تراكم الديون التي من شأنها أن تعوق الانتعاش وتحد من آفاق النمو في البلدان النامية، بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي أي عملية لإعادة هيكلة الديون مستقبلا، فإن الشفافية لها أهميتها. إذ تشير الأدلة التجريبية إلى أن زيادة شفافية البيانات قد خفضت تكاليف الاقتراض الخارجي (كادي، 2015؛ وكوبوتا وزيوفاك، 2020). ويمكن لبلدان المنطقة البدء في تحسين الإبلاغ عن الديون العامة وشفافية البيانات (انظر أرزقي وآخرين، 2020).

5. **إصلاح دور الدولة وتعزيز المنافسة العادلة واعتماد التكنولوجيا الرقمية على المدى المتوسط.** سلطت الصدمة المزدوجة الضوء على عدم المساواة في سوق العمل المزدوجة والعقد الاجتماعي القديم الذي لم يعد قائما. ففي عام 2019، هزت الاحتجاجات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتبع هذه الاحتجاجات، التي انتشرت على الصعيد العالمي، من انعدام الثقة في الحكومة، الأمر الذي يعقد التعامل مع الأزمات الصحية والاقتصادية المرتبطة بالجائحة. وتراجعت الاحتجاجات في مواجهة تدابير الاحتواء لإبطاء انتشار الفيروس، ولكنها بدأت تزداد مرة أخرى. ويتطلب الانتقال إلى مجتمعات أكثر مساواة وأقل إثارة للنزاع، يجب على البلدان المعنية تبسيط وتعزيز نظام عام للحماية الاجتماعية ليحل محل النظم المجزأة التي تفيد القلة وتستبعد الأغلبية. ويمكن أن يحل محل العقد الاجتماعي القديم غير المنصف إصلاحات في جهاز الخدمة العامة تحتفظ بالعمال الموهوبين، وتزيل الحماية غير العادلة للمؤسسات المملوكة للدولة والقائمة على المحسوبية، مع توفير الدخل الأساسي والرعاية الصحية للجميع. ويمكن تمويل الدخل الأساسي والخدمات الصحية من خلال إصلاح النظام الضريبي (بما في ذلك الضرائب على الثروة) وكذلك من خلال تدابير لتوسيع القاعدة الضريبية عن طريق الحد من القطاع غير الرسمي سواء للعمال أو الشركات وغير الخاضعين حاليا للنظام الضريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التخفيض الكبير في إعانات دعم الشركات وزيادة الإيرادات الضريبية التي قد تحدث عندما تعمل الشركات المملوكة للدولة وشركات المحسوبية في بيئة أكثر شفافية وتنافسية من شأنه أن يوفر إيرادات مالية إضافية.

وعلى المدى المتوسط، فإن استئناف النمو وخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعزز الإنتاجية بالضرورة. ومن بين الأساليب القوية لتحقيق ذلك تشجيع المنافسة المنصفة واعتماد التكنولوجيا الرقمية، لا سيما في مجال التمويل والاتصالات. ويبحث الفصل الثاني كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسين ارتباطها الإقليمي بالأسواق الأوسع في البلدان الأفريقية والمتوسطية لزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل شاملة مستدامة وقادرة على الصمود في المنطقة. وستكون هذه التحسينات مهمة بصفة خاصة للقطاع غير الرسمي، الذي سيتاح له الوصول إلى الخدمات والأسواق التي لم تتيسر في السابق إلا للقلة المميزة والمؤسسات المملوكة للدولة. وفي بعض البلدان، حيث البنية التحتية لكل من الاتصالات السلكية واللاسلكية والدفع الرقمي غير متطورة، فإن إزالة الحواجز التي تعترض دخول الأسواق والخروج منها من خلال تعزيز الصلاحيات التنظيمية هي أمر بالغ الأهمية. وفي الواقع، ونظراً لتوسع قاعدة المستهلكين في العديد من البلدان النامية، فإن القطاعات التي تنطوي على معظم إمكانات النمو هي أنشطة الخدمات التي تتم من خلال منصات. ويمكن لهذه المنصات أن تساعد في تعطيل خدمات اللوجستيات والنقل والتوزيع الثقيلة القائمة، ومن ثمّ تعزيز التجارة من خلال القيام بذلك. وكما سنرى في الفصل الثاني، فإن بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستثمر بالفعل بكثافة في الاقتصاد الرقمي بعد أزمة كورونا – وأبرزها المغرب الذي يهدف إلى أن يصبح المركز الرقمي لأفريقيا.

6. **متابعة التكامل الإقليمي:** تثير أزمة كورونا مسألة ما إذا كانت العولمة قد بلغت ذروتها. وكما هو الحال مع الرقمنة، أدت الجائحة إلى تسريع وتيرة الاتجاهات التي تسببت في بطء النشاط التجاري، مثل فصل سلاسل التوريد والشعور القومي وإعادة عمليات الإنتاج إلى بلدانها الأصلية. إن تفكك سلاسل التوريد العالمية قد بدأ بالفعل على قدم وساق. وللاستفادة من الفرصة التي يتيحها إلغاء الطابع المحلي، يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تحسن بيئة الأعمال وأن تسعى إلى تحقيق التكامل الإقليمي. ويعرض الفصل الثاني تحليلا متعمقا للتكامل التجاري الإقليمي. وتحتاج بلدان المنطقة أيضا إلى السعي جاهدة لإضفاء الطابع الإقليمي لتعزيز أجندات التنافسية والتنظيم. ومن الضروري لها أن تعزز جهاز المنافسة في جميع المجالات وأن تشجع سلطات المنافسة الإقليمية على الالتفاف حول الحواجز التي تفرضها السياسات المحلية. وينبغي للحكومات، كي تفعل ذلك، أن تمكِّن الهيئات التنظيمية القطاعية والإقليمية من الاستقلالية والمساءلة.

الإطار أولا-3 سياسة المالية العامة لجائحة كورونا وما بعدها

أدت عمليات إغلاق الحدود والحجز وغير ذلك من تدابير التباعد الاجتماعي لتأخير انتشار فيروس كورونا إلى توقف الاقتصاد العالمي تقريباً. وكانت التوقعات بحدوث خسائر في الناتج وزيادة معدلات البطالة تزداد قوة مع مواجهة الحكومات أزمة لا تشبه أي أزمة أخرى. وقد تضرر الاقتصاد في البلدان النامية ضررا شديدا، بل بأشد من الضرر الذي أصاب اقتصاد البلدان المتقدمة، رغم أن إجراءات إغلاقها لم تكن بنفس الصرامة. ويعاني الاقتصاد في البلدان النامية من التأثيرات غير المباشرة الناجمة عن جائحة كورونا على الطلب الخارجي من الصين والاقتصادات المتقدمة، مما يؤدي إلى انهيار أسعار السلع الأساسية وتراجع النشاط السياحي والتحويلات المالية من المغتربين وتدفقات رأس المال إلى الداخل.

لا يمكن لجميع البلدان أن تفعل "كل ما يتطلبه الأمر"

في مواجهة هذه الأزمة الساحقة، دعا الكثيرون عن حق إلى بذل "كل ما يلزم" لوقف انتشار الفيروس وتخفيف آثاره الاقتصادية (بالدوين ودي ماورو 2020). ولأن معظم الاقتصادات المتقدمة تستطيع الاقتراض بعملاتها الخاصة بأسعار فائدة منخفضة، فقد استخدمت سياسات مالية ونقدية لتمويل الاستجابة في قطاع الصحة، وتوفير الإغاثة للشركات والأشخاص، وضخ السيولة في أنظمتها المالية. وفي حين لا يشكل التضخم مشكلة، فقد استخدمت السياسة النقدية التوسعة (أساسا عن طريق طبع البنوك المركزية الأوراق النقدية)، وكذلك التيسير الكمي أو الشراء المباشر للديون السيادية من جانب البنوك المركزية.

ومن ناحية أخرى، تواجه البلدان النامية قيوداً هائلة على قدرتها على القيام بكل ما يلزم لوقف انتشار الفيروس وتوفير الإغاثة لشعوبها - التي يعمل الكثير من أفرادها في القطاع غير الرسمي لتوفير قوت يومه. والأكثر من ذلك أن الفقراء في البلدان النامية يتأثرون بشكل غير متناسب بالأمراض المعدية، وبالتالي فإن الحاجة إلى تدخل الحكومة ليست مسألة تتعلق بالكفاءة وحدها. وثمة مكوّن أسهم رأس المال. والوسائل محدودة لتمويل الجهود الرامية إلى احتواء الفيروس مثل زيادة الضرائب أو طباعة النقود أو الاقتراض. ونظراً لتكاليف الاقتراض الباهظة التي تواجهها معظم البلدان النامية في الأسواق الدولية، وبسبب ارتفاع مستوى الديون المقومة بالعملات الأجنبية بالفعل، فإن المجتمع الدولي يضطلع بدور حيوي. واعتمدت مبادرة تخفيف أعباء الديون، التي كانت موضع ترحيب كبير والتي تؤيدها مجموعة العشرين، على قيام الدائنين الرسميين الثنائيين بتأجيل سداد الديون. وسيمثل استقدام الدائنين من القطاع الخاص أمراً بالغ الأهمية كي لا تستخدم البلدان الدائنة الأموال التي ادخرتها من القروض الرسمية في سداد الديون للدائنين من القطاع الخاص. وثمة حاجة إلى المزيد من تخفيف الديون لتجنب تراكم الديون، وهو ما من شأنه عرقلة التعافي والحد من احتمالات نمو هذه البلدان.

علاوة على ذلك، فإن طبيعة الأزمة تشكل تحديا أساسيا لاستدامة سياسات الإغاثة والتحفيز. فإذا لم ينحسر الفيروس، أو ظهرت موجات جديدة من العدوى، قد تضطر بلدان العالم إلى البقاء مغلقة جزئيا. باختصار، يجب أن تكون جهود التحفيز المبكرة فعالة. وللأسف، فإن سجل معظم البلدان النامية هو أن الإنفاق العام لا يصل إلى العديد من المستفيدين المستهدفين - أي "تسرب" الأموال.

التسرب يأتي في أشكال مختلفة

في معظم البلدان النامية، تتوجه أغلبية الإنفاق على الصحة العامة إلى فئة العشرين في المائة الكثر ثراءً، وأقله إلى أشد الفئات فقرا (في الهند، هذه النسب هي 33% و8%، على التوالي). ويذهب معظم الإنفاق إلى المستشفيات التي تقع في المدن، في حين أن الفقراء يعيشون في المناطق الريفية. وتتمثل الصلة الرئيسية بين الفقراء والنظام الصحي في العيادات الصحية الأولية، ولكن هذه العيادات تعاني من نقص مزمن في الخدمات، ونقص في الموظفين، ومعروف عنها سوء الخدمات. وفي تشاد، بلغ معدل التسرب في الإنفاق غير المتعلق بالأجور المخصص لتلك العيادات 99%. وفي تلك العيادات في أرياف الهند، يغيب العاملون الصحيون حوالي 40% من الوقت.

يُتبع في الصفحة التالية >>

وعندما يكون هناك أطباء مؤهلون في المنشآت الصحية الحكومية بدلهي فإنهم يقدمون خدمة أسوأ من الأطباء غير المؤهلين بالقطاع الخاص ("الدجالين"). فليس من المستغرب أن الفقراء لا يزورون الأطباء الحكوميين كثيراً. وإجمالي الوقت الذي يقضيه الطبيب العادي في تنزانيا في فحص المرضى هو 29 دقيقة في اليوم. بعبارة أخرى، إذا تم توسيع نطاق النظم الصحية القائمة بزيادة التمويل لعلاج ضحايا كورونا، فلن يستفيد الفقراء كثيراً على الأرجح. والأسوأ من ذلك، إذا لم يستخدم الفقراء المنشآت الصحية الحكومية كثيرا، فقد يقلل واضعو السياسات من خطورة الجائحة في بلدهم. ويمكن تحسين هذه النواتج إذا أُستخدمت الموارد الإضافية وفقا لمبدأ أنه يجب تمكين المرضى كي يقرروا كيفية الوفاء باحتياجات الرعاية الصحية المخصصة لهم. وهذا المبدأ، الذي تنفذه على سبيل المثال برامج القسائم، يمكّن المرضى من مساءلة الأطباء وبالتالي الحصول على العلاج الذي يحتاجون إليه ويستحقونه.

وقد خلق الاغلاق الاقتصادي وحظر التجول عبئا كبيرا على الفقراء، وخاصة 70% تقريبا يعملون في القطاع غير الرسمي ممن يعتمدون على العمل اليومي في قوت يومهم. وللتخفيف من هذا العبء، قامت حكومات كثيرة بتطبيق برامج للمساعدات الاجتماعية أو التوسع فيها، حيث يقدم الكثير منها منحا نقدية لمن لا يستطيعون كسب لقمة العيش. ولكن العديد من برامج المساعدات الاجتماعية لها تاريخ متقلب بسبب القيود الإدارية أو سيطرة النخب السياسية أو كليهما. فلم يصل برنامج ساموردهي في سري لانكا إلا إلى 60% من الفقراء، في حين أن 70% من المستفيدين لم يكونوا فقراء. واتضح أن مدفوعات ساموردهي تتركز في تلك الدوائر التي حصل فيها الحزب في السلطة على ما بين 40% و60% من الأصوات. وكان من الممكن لبرنامج الاستهداف الذاتي في بيهار بالهند، برنامج ضمان العمالة الريفية في بيهار، أن يخفض الفقر بنسبة 14%، ولكنه في الواقع خفضه بنسبة 1% فحسب. خلاصة القول هي أن مجرد توسيع نطاق برامج المساعدات الاجتماعية لا يضمن حصول الفقراء على المساعدة التي يحتاجون إليها. ومن التطورات المشجعة استخدام التكنولوجيا لتحديد الفقراء وتحويل الأموال إليهم إلكترونيا.

ومن المصادر الأخرى للتسرب ما يسمى بلعنة احتكار الواردات (انظر أرزقي، 2019). ففي كثير من البلدان، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يؤدي الاعتماد على الواردات إلى استمرار العجز المزدوج؛ فعجز الموازنة يدفع العجز التجاري. وترتفع كثيرا واردات السلع المدعومة بشكل عام. ويجري تهريب الواردات المفرطة إما إلى بلدان أخرى أو استخدامها كمدخلات في الصناعة مما يؤدي إلى الحصول على ميزة مصطنعة عندما لا تباع تلك الواردات بالأسعار العالمية. وينطبق هذا بشكل خاص حين تعمل الحكومة في مجال شراء الواردات وبيعها. وخير مثال على ذلك هو صناعة المشروبات الغازية، التي تستفيد من السكر المدعوم - وتحمل عواقب صحية سيئة إلى جانب ذلك. ومن شأن تحرير الواردات وسلاسل اللوجستية والتوزيع المرتبطة بها، وخفض الدعم، أن يساعد على حل مشكلة العجز المزمن الذي أصاب المنطقة منذ بداية أحداث الربيع العربي عام 2011 وانهيار أسعار النفط عام 2014 ووقع أحدث جولاته عام 2020. فإن لم يتقلص هذا العجز قد يواجه المواطنون خفضا جذريا في التحويلات أو في الخدمات الاجتماعية حتى في الوقت الذي تكافح فيه البلدان الجائحة وذلك للحفاظ على ريع القلة القليلة غير المستحقة.

وهكذا، تواجه البلدان النامية، إلى جانب صعوبة تمويل الاستجابة لمكافحة فيروس كورونا، أشكال تسرب خلال الجائحة، وبعدها على الأرجح. وتروج بعض البلدان مبكرا لضبط أوضاع المالية العامة من أجل العودة إلى مسار مستدام. وينبغي حيثما أمكن تأجيل التقشف إلى أن يتم ترسيخ الانتعاش. وتشير دراسات حديثة إلى أن الانكماش المالي يضر بمكانة البلد المعني في الأسواق المالية عندما تكون الضائقة المالية شديدة. فعلى سبيل المثال، بعد أن أعلنت السعودية مؤخراً عن خطة تقشف، هبطت سوق الأوراق المالية.

وعندما يكون ضبط الأوضاع المالية مناسباً، فإنها ستستفيد أيضاً من فرض رقابة أشد على الفساد. فقد قُدرت تكلفة الفساد في البلدان النامية بنحو 1.3 تريليون دولار سنوياً (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019)، أي ما يعادل 75% من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء. وربما تعمل أزمة كورونا على تحفيز الحكومات على العمل على الحد من التسربات، وخلق حيز مالي لخدمة الفقراء بشكل أفضل، مع تهيئة الظروف للانتعاش والنمو الاقتصادي المستدام.

استنادا إلى أرزقي وديفاراجان (2020)

الفصل الثاني: إحياء التكامل التجاري الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

النقاط الرئيسية للفصل الثاني:

- تسخير أجندة التكامل التجاري الإقليمي في تمكين الإصلاحات المحلية يمكن أن يصبح مصدرا جديدا للنمو وفرص العمل والاستقرار بالمنطقة.
- التكامل التجاري الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل من التوقعات وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية.
- استمرار الإجراءات غير الجمركية، وعدم ملاءمة بيئة الأعمال، والكلفة الباهظة للخدمات اللوجستية، كل ذلك يعوق التجارة داخل المنطقة ومع بقية العالم من خلال إعاقة اندماج المنطقة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- تمثل جائحة فيروس كورونا فرصة سانحة لبلدان المنطقة لإعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري، وخفض الاعتماد على النفط.
- يقترح مؤلفو التقرير إطارا للتكامل التجاري يتجاوز التخفيضات الجمركية ويربط التجارة بالإصلاحات القطاعية وتوفير المنافع العامة، مع الهدف النهائي المتمثل في تعزيز النمو الشامل للجميع.
- تتيح التجارة بعد انحسار جائحة كورونا فرصة لانتعاش المنطقة وإحداث أثر تحولي على المدى المتوسط، لا سيما في الأنشطة المرتبطة بالخدمات الصحية واقتصاد المعرفة.
- يغطي برنامج التكامل الشامل تنقّل العمالة من خلال التجارة في الخدمات، وتجديد الآليات الإقليمية للتعاون الإستراتيجي، بما في ذلك النظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً القائم على القواعد.
- يعتمد نجاح هذه الأجندة على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

ثانيا-1. التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ألم يحن الوقت لإعادة ترتيب الوضع؟

مقدمة: نهج شامل لتحرير التجارة

قد يكون الانفتاح التجاري مهما في تحقيق الاحتواء. لكن تعزيز النمو الذي يصب في مصلحة جميع شرائح المجتمع يتطلب أن تسير الإصلاحات التجارية جنبا إلى جنب مع إصلاح السياسات الأخرى. وبخلاف ذلك، قد تبدد إجراءات اقتصادية واجتماعية أخرى فوائد الانفتاح التجاري. ويمكن أن تتفاوت مساهمات الانفتاح التجاري في النمو الشامل للجميع وقد يصعب فهمها دون النظر في كيفية تأثيرها على جميع عوامل الإنتاج وكيف تفيد بعضها وتضر بالبعض الآخر.

ويمكن أن يساهم تحرير التجارة في النمو وتحسين فرص العمل، ولكن قد يرتبط أيضا بزيادة التفاوتات في الدخل. على سبيل المثال، إذا تم التغافل عن الحاجة إلى وجود معايير للعمل، سينطلي نفس الشيء على التأثير غير المتناسب الذي يمكن أن تمارسه الشركات متعددة الجنسيات على المفاوضات التجارية، وإمكانيات تحسين ظروف العمال في البلدان النامية بتكلفة منخفضة ودون المجازفة بالنمو الاقتصادي (شوفور ومور، 2011). وقد يؤدي تحسين معايير العمل العالمية، بالتزامن مع تحرير التجارة إلى زيادة تأييد الرأي العام لاتفاقيات التجارة مع الحد من أشكال عدم المساواة.

علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى تفاقم التفاوتات الموجودة سلفا في الدخل بسبب عوامل جغرافية واجتماعية إذا ما ارتفع الدخل بسبب عوامل الإنتاج (خاصة العمالة) المستخدمة في قطاعات تتمتع بالميزة النسبية وارتفاع الدخل، وانخفضت العمالة (بالقيمة المطلقة والنسبية)

في قطاعات لا تتمتع بالميزة النسبية. ويمكن أن ترتفع تكلفة التكيف ويطول الوقت الذي يستغرقه الأفراد والشركات والقطاعات لتحقيقه (جاسيوريك ومولاي، 2019).

وبشكل عام، يؤدي عدم النظر في الجوانب الداخلية لإعادة التوزيع المتعلقة بتحرير التجارة إلى مقاومة التكامل التجاري، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعاني من التباينات الاجتماعية والإقليمية. وقد تنشأ اختلالات اقتصادية واجتماعية حينما يركز تحرير التجارة في المقام الأول على المسائل التقنية ويتغاضى عن قضايا أخرى (مورينو-دودسون، 2020).

وعندما يهمل تحرير التجارة القضايا القطاعية في البداية، تصبح إعادة توزيع المكاسب التجارية بعد تنفيذ الإصلاحات أكثر صعوبة. ويرى داني رودريك (2020) أن عدم النظر في قضايا إعادة التوزيع يفسر سبب عودة النزعة الحمائية، كما أن الشعبوية اليمينية واليسارية آخذة في الصعود: "الاقتصاد العالمي اليوم منفتح كما كان دوما، والتحدي الأكبر الذي يواجهه ليس الافتقار إلى الانفتاح بل الافتقار إلى الشرعية".

وفي حين أن الكثير من الحكومات يهتم بالتأثير الكلي للنمو، ينبغي أن ينصب التركيز بدلا من ذلك على معالجة أوجه عدم المساواة بين مختلف المناطق داخل البلد الواحد (عربيات وآخرون، 2019)، و/أو التفاوتات بين البلدان داخل المنطقة. وهناك حاجة إلى إستراتيجيات للنمو الشامل للجميع، بما في ذلك إصلاحات قطاعية منسقة، لزيادة مكاسب الانفتاح التجاري. ومن شأن هذا أن يساعد البلدان في الحد من التفاوتات في الدخل وتقليص أعداد الفقراء، وتوزيع فوائد النمو بشكل عادل. ومن خلال سياسات إعادة التوزيع التكميلية، يمكن أن تقلل التجارة أيضا من أعداد الفقراء وتعزز الاحتواء - وتمكين الفئات الفقيرة والمهمشة التي تعمل، على سبيل المثال، في المناطق الريفية أو في القطاع غير الرسمي، وأكثرهم من النساء.

وهناك فوائد لا يمكن إنكارها للتجارة الحرة يمكن تعزيزها في ظل هذه الإستراتيجيات الشاملة:

إتاحة خيارات للمستهلكين (من المنتجات والخدمات) لم تكن متوفرة من قبل. تبقي المنافسة الخارجية الصناعات المحلية "على أهبة الاستعداد"، مما يؤدي إلى خفض الأسعار للمستهلكين (جارج، 2020). انتعاش الابتكار والتنوع.

تحد النزعة الحمائية من هذه العوامل وبالتالي تقيد الاحتواء.

يهدف هذا التقرير إلى تحديد نهج للتكامل التجاري الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أساس ثلاثة أهداف:

- **الكفاءة الاقتصادية،** مدفوعة إلى حد كبير بالسعي إلى تحرير السوق والتجارة الحرة، من خلال توسيع وتعميق الاتفاقات التجارية وغيرها من الأدوات، مثل قواعد المنشأ.
- **التقارب التدريجي بين البلدان من حيث نصيب الفرد من الدخل ومستويات المعيشة،** من خلال إصلاحات قطاعية موازية، والتعاون بين المؤسسات، وتحقيق التناغم والمواءمة بين اللوائح.
- **أهداف واضحة لتجنب التفاوتات الاجتماعية والإقليمية** التي يمكن أن تنتج بشكل طبيعي عن التجارة الحرة من خلال توفير سلع النفع العام (انظر الإطار ثانيا-7) وتدابير محددة تستهدف المناطق المحلية والفئات السكانية الضعيفة.

ولابد من *السعي لتحقيق كفاءة اقتصادية أكبر* من خلال إزالة الحواجز التجارية أولا بين بلدان المنطقة، ثم الحواجز التجارية مع الشركاء من خارج المنطقة في نهاية المطاف. ويجب توسيع التجارة الحرة لتشمل إلى جانب السلع الخدمات، وتدفقات رأس المال مع الشركاء التجاريين الإقليميين، وكذلك مع بقية العالم. وينبغي إزالة الحواجز غير الجمركية التي تزيد من تكلفة التجارة (التي تشمل القيود الناشئة عن الخدمات اللوجستية وقواعد المنشأ واللوائح التنظيمية). ويجب أن يحدث تحرير التجارة تدريجيا، مع الأخذ في الاعتبار المشكلات القطاعية والإقليمية التي قد يسببها من خلال تطبيق إجراءات اجتماعية ومالية موازية للحد من أي اختلالات اجتماعية تصاحب العملية ولتعزيز الاحتواء. وستعتمد الكفاءة الاقتصادية أيضا على انتقال الأفراد - مما يسمح باكتساب المعارف ذات الصلة، وتبادل الأفكار، ورفع مستوى المهارات، ونقل التقنيات والاكتشافات العلمية.

وسيتطلب *التقارب* تغييرا مؤسسيا واسع النطاق ومواءمة بين الأطر التنظيمية. كما يحتاج إلى دعم كبير من الشركاء الدوليين، خاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل أو تلك التي ترتفع فيها معدلات الفقر. ويجب أن يرتكز هذا الهدف أيضا على استراتيجية منسقة لتعزيز جاذبية البلدان للمستثمرين الأجانب من القطاع الخاص- والتي يجب أن تستند إلى تحسين البيئة العامة لأنشطة الأعمال، وكذلك على نماذج التنمية المشتركة التي تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعمل بلدان الشمال (الأغنى) والجنوب (الأفقر) معا على قدم المساواة بدلا من أن يتولى الشمال زمام المبادرة.

ويستلزم منع *التفاوتات الاجتماعية والإقليمية الناجمة* عن تحرير السوق، والتخفيف من آثارها، تطبيق سياسات طموحة لإتاحة سلع النفع العام (مثل الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية وحماية البيئة)، والوصول إلى التقنيات الجديدة (خاصة من خلال الانطلاقة الرقمية الكبرى التي يدعمها البنك الدولي لتقديم خدمات الإنترنت عالي السرعة للجميع في أفريقيا بحلول عام 2030). وحري بهذه الجهود أن تستهدف مناطق بعينها والفئات الضعيفة والمهمشة.

وتبدو الآليات الإقليمية الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير كافية لتعزيز نوع التقارب والاحتواء الذي حدث في الاتحاد الأوروبي. وبدلا من ذلك، يجب أن تستكشف المنطقة المزيد من العمليات اللامركزية، التي تقوم على علاقات شراكة بين أنداد سواء على نطاق إقليمي أو في مجموعة شبه إقليمية. وسيكون دعم البلدان الأكثر تقدما في المنطقة للبلدان منخفضة الدخل وتلك التي تعاني أوضاعا هشة ضروريا أيضا لإفساح المجال أمام التنمية المشتركة والتكامل.

ويمكن وضع نهج عملي للتكامل التجاري في المنطقة وفقا لتلك الأهداف. ويتعين على بلدان المنطقة أن تحافظ على انفتاح اقتصاداتها ومجتمعاتها، وأن تنتهج سياسات وممارسات مؤسسية حصيفة، وأن تبني تحالفات للتجارة - سواء على المستوى الإقليمي فيما بينها أو مع الشركاء التجاريين العالميين الرئيسيين. ويتطلب ذلك تغييرات كبيرة في الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية على المستوى الإقليمي، والتي يجب أن تستكمل الإجراءات الوطنية وتبدد أي قيود على الإجراءات الفردية للبلدان.

يستكشف القسم التالي الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل التجاري الإقليمي كأحد محددات النمو في المنطقة خلال فترة تشهد مخاطر حمائية وجائحة. فيما سيضع القسم الثاني الأسس لأجندة التكامل التجاري الإقليمي للمنطقة من خلال تحديد سبل عملية للمضي قدما وتوصيات.

ثانيا-2. التكامل التجاري الإقليمي كعامل محدد للنمو في عصر ارتفاع مخاطر الحمائية

1. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كملتقى للطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا

منافع التكامل الاقتصادي معروفة جيدا. وتسمح التحالفات الإقليمية الأقوى للبلدان بالمنافسة بشكل أفضل في الأسواق العالمية. "يوفر توسيع الأسواق المحلية فرصا لتحقيق وفورات حجم أكبر، ويساعد من خلال تحسين الاتصال والربط على تعزيز الوصول إلى الأسواق. ومن شأن التكامل الاقتصادي أن يتيح فرصا لتوسيع النشاط الاقتصادي" (رويس وتابور، 2013). كما يمكن للتعاون الإقليمي أن يجتذب الاستثمار اللازم لخلق وظائف أكثر وأفضل.

وتتجاوز الآثار الإيجابية للتكامل التجاري المكاسب الاجتماعية والاقتصادية لتشمل الفوائد السياسية. وقد تؤدي زيادة الترابط التجاري الثنائي والانفتاح التجاري العالمي إلى الحد من الصراعات بين البلدان وتحقيق المزيد من السلام والاستقرار. لقد كان التكامل التجاري ولا يزال وسيلة للازدهار والنمو وخلق فرص العمل والاستقرار.

ونظرا لموقعها وأهميتها الاقتصادية والثقافية والسياسية، احتلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تاريخيا مكانا مهما في التجارة العالمية وأقامت علاقات اقتصادية وثيقة مع المناطق المجاورة. فعلى مدار قرون، ربطت المنطقة بين حضارات مختلفة، وكانت نقطة التقاء لجميع طرق التجارة الأوروبية والآسيوية والأفريقية.

وفي العقود القليلة المنصرمة، دارت المناقشات مرارا وتكرارا حول التعاون الإقليمي في المنطقة. وتشارك بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة متنوعة من الاتفاقيات التجارية المتداخلة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، والتي يطلق عليها عادة "وعاء الإسباجيتي". وهناك منظمات ذات نطاق إقليمي مثل جامعة الدول العربية، وكذلك المنظمات دون الإقليمية- مثل اتحاد المغرب العربي، أو اتفاقية أغادير التجارية، أو مجلس التعاون الخليجي الذي يضم البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. وفي الوقت نفسه، هناك سلسلة من المبادرات الجديرة بالاهتمام مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الولايات المتحدة (مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية) والاتحاد الأوروبي (اتفاقيات الشراكة) لتعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة، ووضع أساس للانفتاح والنمو الشامل للجميع والاستقرار. كما أن عدة بلدان في المنطقة أعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ومع ذلك، كان أداء التكامل التجاري في المنطقة دون المستوى، خاصة عند مقارنته بأجزاء أخرى من العالم. وفي الوقت عينه، تواجه المنطقة تحديات اقتصادية خطيرة ومزمنة، ليس أقلها ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، وخاصة بين الشباب والنساء. وتتجاوز بطالة الشباب في المنطقة معدلاتها في أي منطقة أخرى بنسبة تزيد عن 25%. وتعد المنطقة أيضا من أكثر المناطق معاناة من عدم المساواة في العالم: يذهب أكثر من 25% من الدخل القومي إلى 1% من السكان الأكثر ثراء (انظر الشكل ثانيا-1). كما أن التباينات بين الجنسين وأوجه التفاوت بين المناطق الجغرافية كبيرة للغاية.

الشكل ثانيا-1 نسبة الدخل القومي المكتسب بنسبة 1% الأعلى

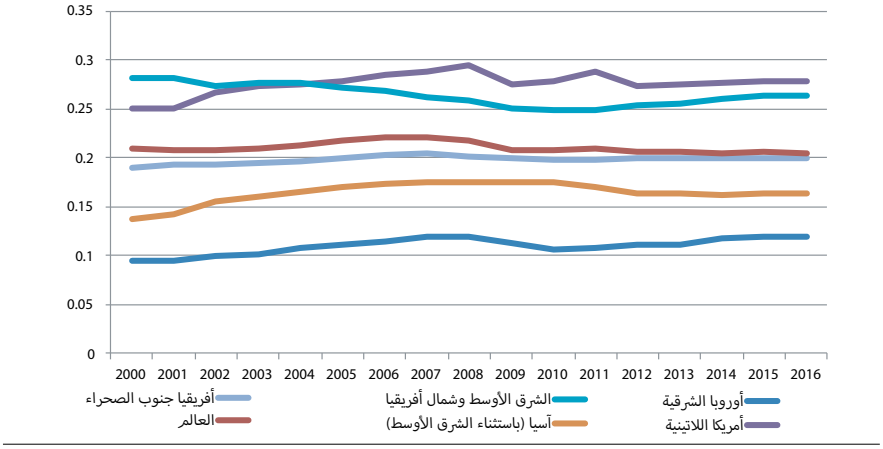

المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم.

وعلى الرغم من العديد من الاتفاقيات التجارية والجهود الرامية لتحقيق التكامل، كانت مساهمة التكامل التجاري في النمو الاقتصادي دون التوقعات. وسوف نقدم بعض الأسباب في هذا القسم، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية غير المتكافئة، وقيود الاقتصاد السياسي، والصراعات القائمة.

ومع ذلك، لا يزال لدى المنطقة القدرة على تسخير قوة أجندة التكامل الإقليمي لصياغة الإصلاحات الوطنية الرئيسية وتحقيق تقدم فيها. كما أن الاستفادة من أجندة التكامل التجاري الإقليمي في تمكين الإصلاحات المحلية، يمكن أن يصبح المصدر الجديد للنمو والوظائف والاستقرار في المنطقة.

2. الاتفاقيات دون الإقليمية

جاء تحقيق التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المقام الأول من خلال اتفاقيات تجارية ركزت على الخفض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع المصنعة، وبدرجة أقل على السلع الزراعية والخدمات.

التكامل مع الاتحاد الأوروبي: مكاسب محدودة. كان الاتحاد الأوروبي شريكاً متميزاً لعدة بلدان في المنطقة. وفي السبعينيات، تم توقيع اتفاقيات للتعاون والشراكة مع الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس. ووفرت هذه الاتفاقيات في الأساس إمكانية نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق، ووصول المنتجات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي على أساس تفضيلي. ثم في عام 1995، تم إطلاق عملية برشلونة لإرساء "الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن" و"الرخاء المشترك" و "التفاهم بين الثقافات وعمليات التبادل بين المجتمعات المدنية". وانطوت العملية على فصول سياسية واقتصادية واجتماعية (شراكات). كان إعلان برشلونة يهدف إلى إتاحة المجال للرخاء المشترك في منطقة البحر المتوسط، من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة،

وتحسين الظروف المعيشية، وزيادة فرص العمل، وتوثيق أواصر التعاون والتكامل الإقليميين. وضمن إطار برشلونة، تفاوضت بلدان شمال البحر المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتفاقيات شراكة أوروبية متوسطية جديدة مع شركائها في جنوب المتوسط.

ولتحقيق غايات برشلونة، كان الهدف الرئيسي للسياسات هو إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وستة شركاء من جنوب المتوسط (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس)، بالإضافة إلى التجارة البينية بين بلدان جنوب المتوسط. ونظرا للتركيز على تحرير تجارة السلع، تم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكل من الشركاء الستة بين عامي 1995 و2002 ودخلت حيز التنفيذ بين عامي 1998 و2006.[10]

كان الهدف من عملية برشلونة هو إحداث نقلة في العلاقات الأورومتوسطية. وقد بنت إطارا جديدا متعدد الأطراف للشؤون الإقليمية وغرست الشعور بالهوية المشتركة لدى الجهات الإقليمية الفاعلة. وكان من المتوقع أن تدعم التحديث الاقتصادي والاجتماعي في بلدان جنوب البحر المتوسط، بينما تتيح للاتحاد الأوروبي الحفاظ على حوار سياسي معها وإحداث بعض التأثير على عملية التنمية لدى تلك البلدان. والرسوم التفضيلية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على الواردات من شركائه في جنوب المتوسط أقل من تلك المطبقة على الواردات من باقي بلدان العالم. ومنذ دخول اتفاقيات التجارة الحرة الأورومتوسطية حيز التنفيذ، استفاد شركاء جنوب المتوسط من مزايا الرسوم الجمركية عند التصدير إلى الاتحاد الأوروبي. وبسبب التغييرات في الرسوم الجمركية للاتحاد الأوروبي وتكوين الواردات من شركاء جنوب المتوسط، تضاءلت هذه الفوائد على مر السنين بالنسبة لتونس والمغرب والجزائر، وزادت لمصر والأردن وبقيت على حالها بالنسبة للبنان (إيكوريس وكيس وفيميس، 2020). من ناحية أخرى، كانت التخفيضات في الرسوم التي تطبقها بلدان جنوب المتوسط على واردات الاتحاد الأوروبي أكبر من تلك المطبقة على واردات البلدان الأخرى (ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن بلدان جنوب المتوسط كانت تطبق رسوما أعلى من الاتحاد الأوروبي في الأساس). وزادت الهوامش التفضيلية التي يتمتع بها مصدرو الاتحاد في أسواق جنوب المتوسط في معظم القطاعات، ولدى معظم شركاء بلدان جنوب المتوسط. وخلص إيكوريس وكيس وفيميس (2020) إلى أنه على الرغم من أن التكتل قد استفاد أكثر، فقد حقق جميع شركاء جنوب المتوسط فيما يبدو بعض مكاسب الرعاية الاجتماعية والدخل من تحرير التجارة (انظر الشكل ثانيا-2).

الشكل ثانيا-2 الآثار التقديرية لاتفاقات التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية على الناتج المحلي الإجمالي والرفاهة والأجور في البلدان الشريكة

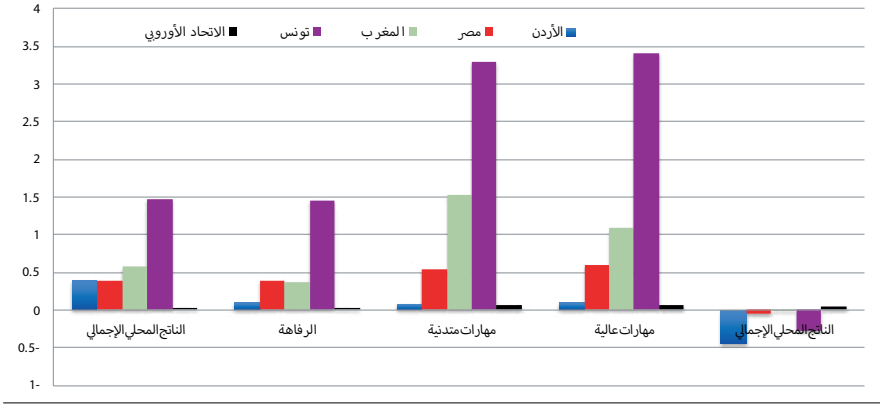

المصدر: Ecorys-CASE-FEMISE (2020)، تقديرات DG عن التجارة، المفوضية الأوروبية، باستخدام نموذج ميراج.

لكن هذه المكاسب ضئيلة من حيث القيمة المطلقة، حيث تتراوح بين 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن و1.5% في تونس. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب تعكس فقط آثار التغيرات النسبية في الأسعار وإعادة تخصيص الموارد عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن تكون الفوائد الإجمالية أكبر بسبب مجموعة من التأثيرات، بينها وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية.

كما أن المكاسب المحتملة من شأنها أن تساعد البلدان في التحول نحو تكامل أعمق يمكن أن يمنح الشركاء في جنوب المتوسط حصة في الأسواق الداخلية للاتحاد الأوروبي. ولقد بذل الاتحاد الأوروبي جهودا لتحديث اتفاقيات الشراكة إلى اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة (اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق، التي تتجاوز التصنيع)، مع بلدان مثل المغرب وتونس. كما تجري مراجعات للاتفاقيات الحالية مع مصر والأردن.

10 وتمثلت الأهداف الرئيسية لاتفاقيات التجارة الحرة الأورومتوسطية فيما يلي: (1) تعزيز التجارة وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتناغمة، وتهيئة الظروف للتحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورأس المال بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في جنوب المتوسط؛ و (2) تشجيع التكامل البيني من خلال تعزيز التجارة والتعاون داخل منطقة البحر المتوسط ومع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى، من المرجح أن يكون للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي الذي حققه الاتحاد الأوروبي فوائد ومؤثرات خارجية إيجابية بالنسبة لبلدان منطقة البحر المتوسط. ومع ذلك، كانت المكاسب مخيبة للآمال بشكل عام وهو ما يرجع جزئيا إلى استبعاد السلع الزراعية والخدمات من الاتفاقيات، والتكاليف التجارية غير الجمركية.

فضلا عن ذلك، تخفق المكاسب المحدودة في إحداث أي انخفاض ملموس في الفجوات في الدخل ومستويات المعيشة بين بلدان جنوب البحر المتوسط ونظيراتها الأوروبية (مورينو-دودسون، 2020). ونتيجة لهذا فإن المفاوضات جارية الآن لزيادة تحرير التجارة في الزراعة والخدمات والاتفاق على أطر تنظيمية مماثلة بشأن قضايا مثل معايير الجودة. ولكن ينبغي فعل المزيد.

وبشكل عام، يمكن أن تستفيد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا من العلاقات الأعمق، شريطة وجود اتفاق متبادل على إستراتيجية شاملة للتكامل التجاري. ويحدد مركز التكامل المتوسطي (مورينو-دودسون، 2020) المزايا المهمة لمثل هذا التكامل:

- تحقيق السلام والأمن من خلال التنمية الاقتصادية
- الوصول إلى أسواق أكبر
- الكفاءة من خلال زيادة المنافسة
- الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية

علاوة على ذلك، قد ترغب الحكومات في إلزام نفسها بسياسات أفضل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تتمكن البلدان التي تشارك في التكامل الإقليمي من موازنة تأثير الاتفاقيات الإقليمية الأخرى من خلال زيادة قدراتها التفاوضية متعددة الأطراف. باختصار، يبدو أن إضفاء الطابع الإقليمي على التجارة يشكل حلا وسطا جيدا بين القرب من الأسواق وإمكانية الوصول إليها بشكل كبير.

التكامل التجاري مع أفريقيا جنوب الصحراء. تقع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند بوابة الوصول إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وتشارك في عدة اتفاقيات للتجارة الإقليمية الأفريقية (انظر الشكل ثانيا-3). ومن بينها اتحاد المغرب العربي.

ومع ذلك، يشهد اتحاد المغرب العربي أحد أدنى مستويات التكامل التجاري في العالم. ففي عام 2018، شكلت التجارة البينية في اتحاد المغرب العربي 2.4% فقط من إجمالي تجارة البلدان الأعضاء (انظر الشكل ثانيا-4). وهي نسبة منخفضة جدا من حيث القيمة المطلقة، مقارنةً بالتجمعات التجارية الإقليمية الأخرى مثل ميركوسور في أمريكا الجنوبية (14.7%) أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (8.65%). وهناك عدة عوامل

الشكل ثانيا-3 الترتيبات التجارية الإقليمية في أفريقيا، 2019

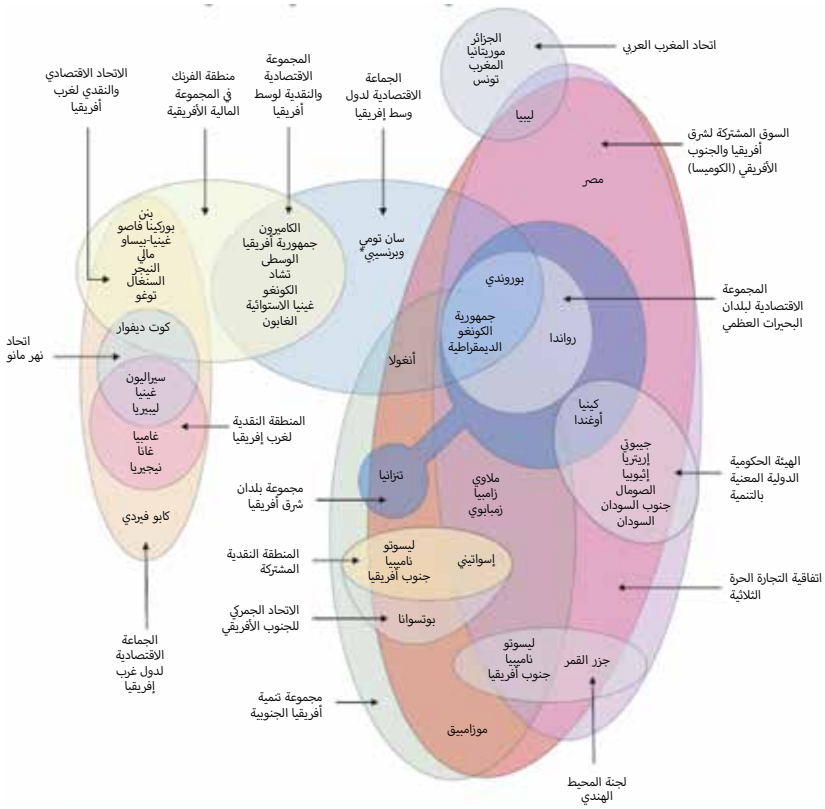

المصدر: أبريجو وآخرون (2019)

تلعب دورا مهما: إصلاحات غير كافية للأطر القانونية للاستثمار؛ عدم مواءمة الضرائب وقواعد المنشأ، لا يوجد سوى قدر ضئيل من التقارب أو التبسيط لقواعد تنظيم التدابير غير الجمركية، الافتقار النسبي إلى برامج تيسير التجارة، (مثل منظومة النافذة الواحدة التي تتعامل فيها الشركات مع جميع المسائل المتعلقة بأنشطتها).

ومع ذلك، تنطوي *منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا* التي تم إطلاقها مؤخرا على الكثير من الجوانب المبشرة. وللاتفاقية سبعة أهداف محددة:

- إلغاء الرسوم الجمركية والتخلص من الحواجز غير الجمركية على تجارة السلع
- تحرير التجارة في الخدمات
- التعاون في الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة
- التعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة
- التعاون في المسائل الجمركية وتنفيذ إجراءات تيسير التجارة
- إنشاء آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الأعضاء والتزاماتهم
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا والمحافظة عليه

ستكون البلدان الأعضاء في *منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا* وعددهم 55، أكثر من أعضاء أي منطقة تجارة حرة أخرى في العالم. وستربط بين 1.3 مليار شخص، وسيبلغ إجمالي ناتجها المحلي 3.4 تريليون دولار. ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية بغية تنويع قطاع الصناعات المحلية وتعزيز النمو. كما أن لديها القدرة على انتشال 30 مليون شخص من براثن الفقر المدقع. ومن المتوقع أن تكمل التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية والاتفاقيات التجارية القائمة، وتقدم إطارا تنظيميا على مستوى القارة، بما في ذلك مجالات السياسات، مثل الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، التي تم استبعادها من معظم الاتفاقات دون الإقليمية في أفريقيا (البنك الدولي، 2020 أ).

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في مايو/ آيار 2019، لكن المفاوضات بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وقواعد المنشأ ومواصفات التجارة في قطاعات الخدمات ذات الأولوية لم تكتمل. وكان من المقرر أن تبدأ التجارة التفضيلية بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا في الأول من يوليو/ تموز 2020، لكن تم تأجيلها بسبب جائحة كورونا. وستغطي المرحلة الثانية من المفاوضات القواعد التي تحدد الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

الشكل ثانيا-4 نسبة التجارة الإقليمية في مجموع التجارة واتحاد المغرب العربي والجماعات الاقتصادية الإقليمية المماثلة

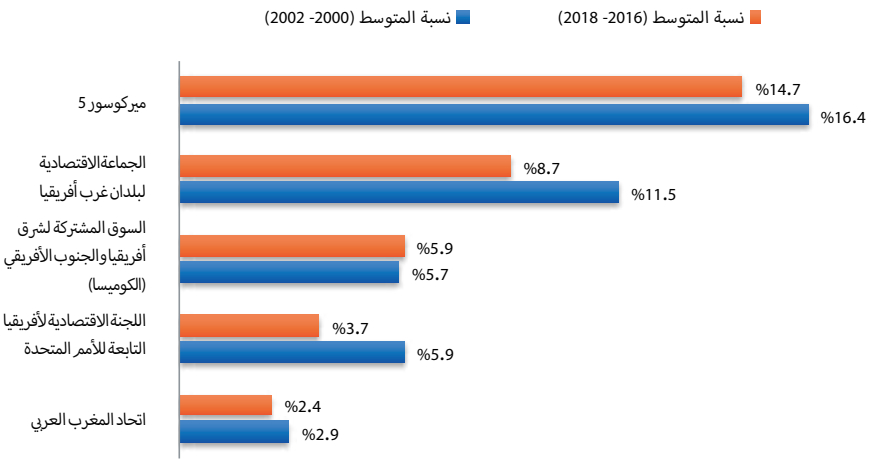

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. ملاحظة: تضم ميركوسور 5 فنزويلا التي تم تعليقها من المنظمة.
اتحاد المغرب العربي هو اتفاقية اتحاد اقتصادي وسياسي وقعتها في عام 1989 خمسة بلدان عربية هي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، وتهدف إلى تنسيق ومواءمة وترشيد سياساتها التنموية.

وقد تغير السوق الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا قواعد اللعبة بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدان شمال القارة، مما يساعدها على تنويع صادراتها وتسريع وتيرة النمو وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يمكن أن تصبح سوقا جذابة وتحفز المزيد من التجارة مع الاقتصادات المجاورة في الشرق الأوسط، ولا سيما بلدان المشرق العربي، التي تربطها بالفعل علاقات تجارية مهمة مع بلدان شمال أفريقيا (انظر القسم 6).

وهناك عدد من العوامل التي تجعل تعميق العلاقات مع أفريقيا أكثر جاذبية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- *يعزز الطريق السريع الذي يمتد عبر الصحراء الكبرى من الجزائر العاصمة إلى لاجوس بطول 4500 كيلومتر، والذي اكتمل معظمه، إمكانيات التجارة داخل أفريقيا.* ويمر الجزء الرئيسي من هذا الطريق عبر الجزائر والنيجر ونيجيريا، بينما تمر عدة فروع عبر مالي وتونس وتشاد. ويمكن للشركات في شمال النيجر وشمال مالي، التي ستنقل بضائعها من موانئ البحر المتوسط عبر الطريق العابر للصحراء الكبرى، بدلا من خليج غينيا، توفير 11 يوما. ومع ذلك، يجب مواءمة القواعد التنظيمية المتعلقة بالجمارك والمعابر الحدودية لجعل هذا الطريق الجديد وسيلة ملائمة لنقل وتداول السلع عبر البلدان.

- *في الآونة الأخيرة تم اكتشاف كميات هائلة من الغاز الطبيعي في موريتانيا /السنغال.* ويمكن أن تساعد هذه المخزونات في إطلاق العنان لإمكانات الطاقة النظيفة لكلا البلدين وتفيد المنطقة بأكملها. ويمكن للعائدات المالية والاستثمارات الأجنبية الناتجة عن ذلك المساعدة في تشييد البنية التحتية المحلية اللازمة. ويمكن أن تساعد أيضا في توفير الفرص لتنويع النشاط الاقتصادي وفتح مجالات جديدة للعمالة الماهرة (ميلي، 2019). في الوقت نفسه، ستعود التأثيرات الإيجابية بالنفع على قارة لديها احتياجات هائلة وعاجلة من الطاقة (وكالة الطاقة الدولية، 2019).

- *ويمكن لمشروع خط أنابيب الغاز المغربي النيجيري أن يعزز التعاون بين البلدان الأفريقية.* ومن المقرر أن يشمل المشروع 15 بلدا في غرب أفريقيا وقد يساعد في خلق الوظائف والتنمية الاقتصادية وتعزيز السلام والاستقرار في القارة. من ناحية أخرى، يلعب الغاز دورا محوريا في انتقال أفريقيا إلى الطاقة النظيفة (ثيربر وموس، 2020).

- *لقد بنى المغرب بالفعل على إمكانات التكامل في المنطقة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء.* فاستثمرت البنوك المغربية أكثر من 1.8 مليار دولار في 25 بلدا أفريقيا بين عامي 2007 و2017، وهو ما يمثل 52.2% من الأموال المغربية التي تم ضخها في أفريقيا (مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد، 2019). ووقع بنك التجاري وفا والبنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك الشعبي المركزي اتفاقيات تعاون مع الحكومات والبنوك الأفريقية لدعم برامج البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية والميزانيات الحكومية. وعلاوة على النفاذ إلى سوق أكبر، تساهم المبادرة أيضا في عملية التنمية في البلدان الأفريقية المجاورة، مع ما يصاحب ذلك من مكاسب للسلام. كما أن البنوك المغربية العاملة في أفريقيا سوف تمكن الشركات المغربية والأوروبية من التوسع في القارة.

3. القيود التي تعوق التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حواجز الاقتصاد السياسي. تسهم سلسلة من المعوقات الاقتصادية السياسية في تراجع مستوى التكامل التجاري لبلدان المنطقة، إقليميا وعالميا:

- *انعدام الثقة.* من وجهة نظر اقتصادية، لدى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوافز للاندماج على المستوى الإقليمي لأنها غالبا ما تتمتع بعوامل إنتاج متشابهة ومزايا نسبية (على سبيل المثال بلدان اتحاد المغرب العربي). ولكن هناك حاجة إلى مستوى من "الثقة المتبادلة" بين البلدان لكي ينجح التكامل التجاري الإقليمي، وقد تبين أن التعاون السياسي بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يثير المشكلات. ويحول الصراع بين الضفة الغربية وغزة وبين إسرائيل، والعلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر، والصراع في سوريا، من بين أمور أخرى، دون تشكيل تكتل أكثر وحدة وتماسكا بين بلدان المنطقة.

- *غياب الشفافية.* توفر البيانات وشفافيتها مهمان للنمو. سلط أرزقي وآخرون (2020) الضوء على مجالين (تحليل القدرة على تحمل الدين العام وإجراءات سوق العمل) حيث يؤدي الافتقار إلى البيانات والشفافية في بلدان المنطقة إلى إضعاف المصداقية ويعرقل عملية وضع السياسات. وتعتمد مصداقية أي تحليلات للقدرة على تحمل الديون على شفافية البيانات. لكن بلدان المنطقة تتباين بشكل كبير في إبلاغها عن الدين العام. وفي الوقت نفسه، تخضع التحليلات الحالية لنواتج سوق العمل في المنطقة أيضا لعدم اتساق البيانات والتعريفات. ويجب أن يقوم أي تكامل تجاري في المستقبل على رسم سياسات حصيفة، الأمر الذي يتطلب في حد ذاته بيانات إقليمية موثوقة.

- *المحسوبية.* يقول كاميت وديفان (2014)، إن المحسوبية بين الدولة ونخبة عالم الأعمال في المنطقة تزايدت على مدى العقدين الماضيين، حتى بعد احتجاجات الربيع العربي (فيميس 2019). وقد ثبت وجود صلة بين المحسوبية والافتقار إلى ديناميكية القطاع الخاص وما يصاحب ذلك من عدم القدرة على خلق الكثير من الوظائف الجيدة. ومن شأن تلك الأوضاع أن تحرم المنطقة من جني المكاسب المحتملة من التكامل التجاري. وتُظهر نظرة عامة على الأبحاث والمؤلفات ذات الصلة أن المحسوبية تضر بالنمو الإقليمي الإجمالي وهو ما قد يفسر لماذا لم تحقق بلدان المنطقة النتائج المتوقعة على الرغم من الإصلاحات الرامية لتحرير التجارة، (فيميس، 2019).

الشكل ثانيا-5 ديناميات التجارة السورية، مليار دولار، (2008-2018)

أ. الصادرات

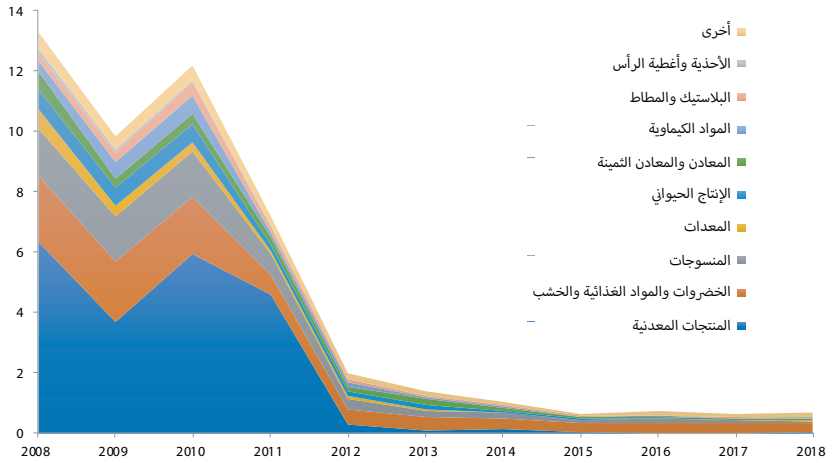

ب. الواردات

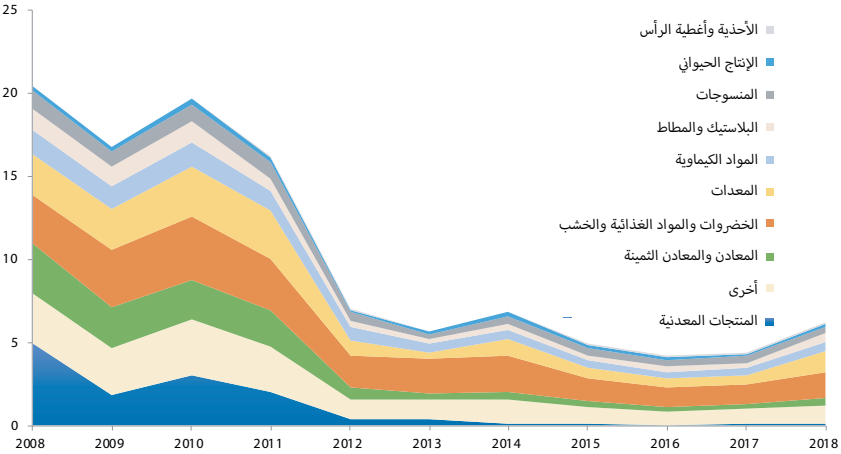

المصادر: أوندر وسيد (2019)، ومرصد التعقيد الاقتصادي، https://oec.world/.

علاوة على ذلك، تأثرت بلدان المنطقة بالصراعات، مما أدى إلى تدفق اللاجئين، وفاقم من حدة المتاعب الاقتصادية والاجتماعية (ديفاراجان ومتقي، 2017). إذ يعيش ما لا يقل عن 12 مليون لاجئ ونازح في العراق والأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة ومصر وتركيا (رفيوجيز إنترناشونال، 2020)، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للاجئين أنفسهم، الذين يواجهون وطأة الفقر المتزايد وعقبات في الحركة والتنقل. ومنذ أواخر التسعينيات، شهدت المنطقة عدة صراعات مسلحة غير حكومية، وأعمال عنف من جانب الدولة، وأخرى من جانب طرف غير الدولة.[11]

وتشير الحكمة التقليدية إلى أن العنف يمكن أن يقوض التجارة الدولية بشكل كبير. وعادة ما تنتج عن الصراعات عمليات حظر تجاري جزئي أو كلي. علاوة على ذلك، فإن العنف نفسه قد يعطل التجارة. فالشركات التي تتعامل مع التجارة تميل إلى العزوف عن المخاطرة، إذ قد يؤدي الصراع المسلح إلى تعطيل علاقتها التجارية العادية (لي وساكو 2002). وحينما يبدو اندلاع الصراع أمرا ممكنا، كما هو الحال عندما تكون هناك منافسات سياسية، تتضاءل الآفاق التجارية.

ووجد كرم وزكي (2016) أن الصراع يعادل رسوما بنسبة 5% في المتوسط من قيمة التجارة. ولا شك أن الصراع السوري أضر بالتجارة في دول المشرق. وبالمثل، عطل الصراع في ليبيا التجارة في المغرب العربي. كما أن الصراعات الأهلية (غير الحكومية) تقوض التجارة بشكل كبير وتضر بالتدفقات التجارية الثنائية في الصناعات التحويلية. ومن المثير للاهتمام أن أيا من الصراعات غير الحكومية التي درسها كرم وزكي (2016) كان له تأثير على التجارة في الخدمات. وبشكل عام، من المرجح أن تكون الصراعات التي تفجرت في العقود الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد قلصت من أي تأثير إيجابي للتجارة على النمو.

11 انظر برنامج أبسالا Uppsala لبيانات الصراعات، https://ucdp.uu.se/.

وتظهر إحصاءات التجارة أن الصادرات السورية تهاوت منذ بداية الصراع (انظر الشكل ثانيا-5). وانخفضت إيرادات التصدير من 19 مليار دولار عام 2010 إلى 745 مليون دولار عام 2016 (أوندر وسيد، 2019).

وهناك أيضا مزايا غير اقتصادية للتكامل تتمثل في السلام والأمن والاستقرار. وتعزز هذه المزايا جاذبية التكامل التجاري الإقليمي في بلدان المنطقة. وكثيرا ما تتبادل البلدان منتجات مماثلة نتيجة للتخصص داخل الصناعات. ويعتبر التبادل التجاري بين نفس الصناعات عامل تهدئة بشكل خاص لأنه يعزز أوجه التشابه في المصالح والتفضيلات بين الشركاء التجاريين من دون إثارة نقاط الضعف، وذلك على النقيض من التجارة بين صناعات مختلفة، والتي تكشف عن مجموعات مختلفة من الحوافز (بيترسون وثيس، 2012) ومن ناحية أخرى، تعمل التجارة على زيادة تدفقات المعلومات، وهو ما يعزز التفاهم بين الثقافات (دورسن ووارد، 2010) ويحد من عدم اتساق المعلومات، وهو ما قد يؤدي غيابه لنشوب الصراعات (جارتزكي، 2003).

ويرى ثيس وبيترسون (2016) أنه من خلال تعزيز المصالح المتشابهة بين الشركاء التجاريين دون تشجيع الاعتمادية وأوجه الضعف، تمنع التجارة بين نفس الصناعات ظهور تضارب المصالح، حيث تعمل المكاسب التجارية كحوافز إضافية لتوفير قيمة لعلاقة معينة. فضلا عن ذلك، ورغم أن التحرير من الممكن أن يسهل التجارة بين نفس الصناعات ويعزز الاستقرار، فمن غير المرجح أن يحدث هذا إلا إذا توفرت للبلدان عوامل إنتاج مماثلة.

4. التدفقات التجارية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها: ما الذي يعوق التجارة؟

يقدم الملحق ج تحليلا لتطور التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة وخارجها. والنقاط الرئيسية التي يجب استقاؤها من هذا التحليل هي:

- انخفضت حصة تجارة المنطقة مع الاتحاد الأوروبي. وقد مثلت 15.7% من إجمالي تجارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2018، مقابل 28.7% في عام 2002. وقد تراجعت الصادرات والواردات على حد سواء. في الوقت نفسه، على الرغم من أن التجارة البينية لا تزال منخفضة، فقد زادت من 8.6% من إجمالي التجارة في 2002 إلى 12% في 2018. وبين عامي 2002 و2018، تضاعفت قيمة التجارة بين المنطقة والاتحاد الأوروبي ثلاث مرات تقريبا، في حين زادت قيمة التجارة البينية للمنطقة بمقدار عشرة أضعاف، وإن كان ذلك من مستوى منخفض.

- وتلقت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع) حوالي 32 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، انخفاضا من 60.9 مليار دولار في 2018. وهي واحدة من أقل وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث تلقت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خمسة أضعاف هذه الاستثمارات، فيما حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على 28.5 مليار دولار. وكانت الإمارات مرتفعة الدخل أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية في المنطقة (10.4 مليارات دولار في 2018)، تليها مصر (9 مليارات في عام 2019) وسلطنة عُمان (6.3 مليارات عام 2018). وعند إدراج جميع البلدان مرتفعة الدخل، تتلقى المنطقة تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر مماثلة لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وكلاهما يتمتع بمستويات أعلى من التكامل الإقليمي. ولكن نظرا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة يتدفق بشكل أساسي على السلع الأولية (لا سيما النفط)، فإنه لا يفعل الكثير لزيادة فرص العمل أو الروابط الخلفية (أي زيادة المعالجة المحلية للمدخلات المحلية أو المستوردة)، بسبب ارتفاع كثافة رأس المال في قطاع النفط، والصعوبات في الخروج من الأسواق ودخولها، وتراجع الاستقرار السياسي في المنطقة (انظر أدناه).

- لقد استفاد الشركاء المباشرون للاتحاد الأوروبي الذين وقعوا اتفاقيات الشراكة (الجزائر ومصر والمغرب وتونس) من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء. فزادت التجارة بين الاتحاد والدول الشريكة له بشكل مطرد في السنوات الأخيرة في كلا الاتجاهين. وتتركز واردات الاتحاد لجميع الشركاء التجاريين الستة في منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك لبنان والأردن، في السلع الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل الوقود والمعادن. وعمل الاتحاد الأوروبي ببطء على زيادة واردات الآلات من هذه البلدان، وهو الاتجاه الذي قد يشير إلى التكامل التدريجي للمنطقة مع سلاسل الإمداد في الاتحاد الأوروبي من خلال التجارة بين الصناعات.

إن مشاركة المنطقة في سلاسل الإمداد الدولية موجهة نحو بلدان من خارج المنطقة، وليس منطقة معينة أو إلى داخل المنطقة (انظر الإطار ثانيا-1). وعلى مدى العقدين الماضيين، تحولت وجهات صادرات المنطقة من أوروبا نحو آسيا وأفريقيا (انظر الشكل ثانيا-6، اللوحة أ و ب). والروابط التجارية بين بلدان المنطقة ضعيفة نسبيا، مقارنة بوجهات أخرى، إذ تصل إلى 6% من إجمالي التجارة (انظر الشكل ثانيا-6، اللوحة ج). ومع ذلك، تبشر الزيادات الطفيفة الأخيرة في التجارة بين بلدان المشرق أو بينها وبين بلدان المغرب العربي، على الرغم من انخفاضها بنسبة 10% من إجمالي التجارة، بزيادة نمو التجارة البينية في المنطقة مستقبلا (انظر الشكل 6، اللوحة د) وبخلاف بلدان المشرق والمغرب العربي، تعتبر عُمان هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتمتع بحصة كبيرة من التجارة البينية في المنطقة (جيوفانيتي ومارفاسي (2019) و(الإطار ثانيا-1) ويمكن أن تكون قطبا مهما يمكن من خلاله توسيع حجم التجارة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يمكن تفسير أداء عُمان جزئياً بوجود مناطق اقتصادية حرة مثل منطقة صلالة، التي تم إنشاؤها لجذب الاستثمارات من خلال تقديم حوافز ضريبية وتجارية في قطاعات كالخدمات اللوجستية والتجميع والصناعات المتوسطة الخفيفة (حسين، 2015). وقد وضعت هذه المناطق الحرة سلطنة عمان كمركز إقليمي للنقل البحري، حيث زادت عمليات إعادة التصدير من البلاد بنسبة 33% في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأول من عام 2019. وعلى وجه التحديد، زادت عمليات إعادة التصدير إلى قطر والإمارات بنسبة 75% و54% على التوالي خلال فترة الدراسة (ماراسينيوز، 2020).

الشكل ثانيا-6 التجارة الخارجية وفيما بين بلدان المنطقة

(أ) وجهات التصدير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب المنطقة، 1995

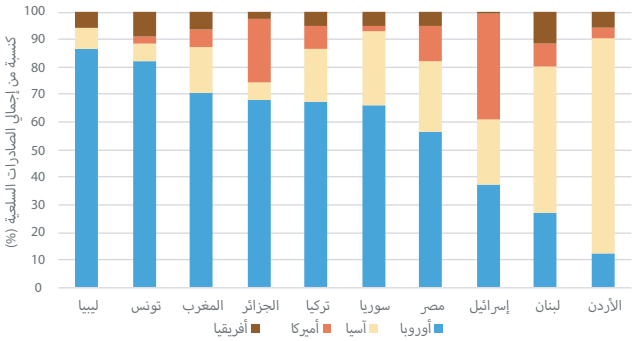

(ب) وجهات التصدير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب المنطقة، 2017

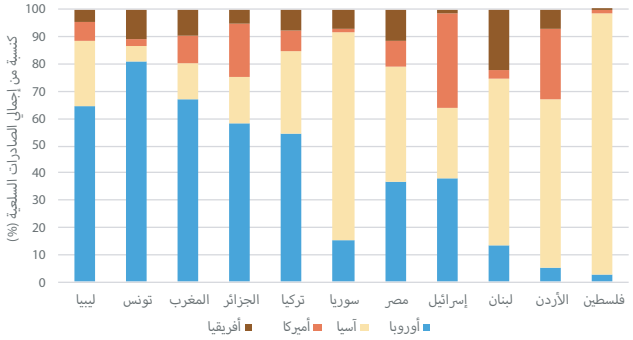

(ج) واردات **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب المنطقة**

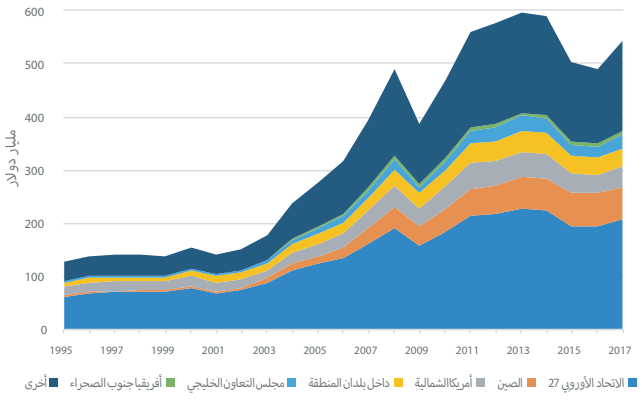

(د) التجارة البينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **1980-2017**

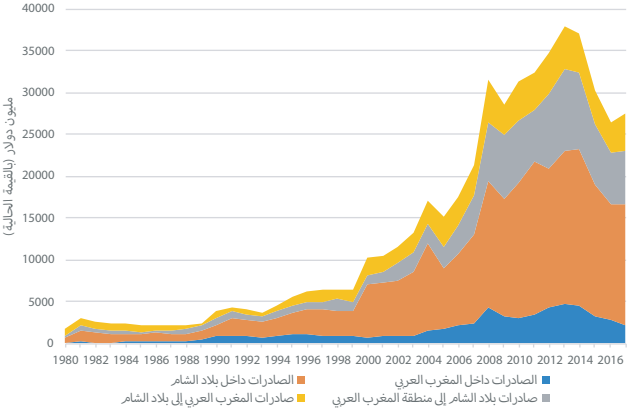

المصدر: مورينو دودسون (2020)، مستمد من تقرير صندوق النقد الدولي DOTS، 2016، وإحصاءات الأونكتاد.

الإطار ثانيا-1. التكامل التجاري فيما بين بلدان المنطقة

تتفاوت القيمة الإجمالية للتجارة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفاوتا كبيرا. ومن بين أكثر بلدان المنطقة تجارة مع بقية العالم (السعودية والإمارات وإيران، حيث تتجاوز قيمة التجارة في كل منها 100 مليار دولار)، وإيران وحدها هي المُصدّر الصافي للسلع الوسيطة إلى العالم (انظر الجدول ثانيا-ب1-1). والكويت وقطر وليبيا هي بلدان مصدرة صافية. بينما لبنان والأردن وتونس مستوردة صافية.

وتتنوع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا من حيث حصص الصادرات والواردات الوسيطة مع جيرانها في المنطقة. وتعمل بعض البلدان في المقام الأول كموردين داخل المنطقة (المصدرون داخل المنطقة)، بينما يعمل البعض الآخر كمشترين (مستوردون داخل المنطقة). ويصدر لبنان 59.2% من منتجاته الوسيطة إلى المنطقة، يليه الأردن (43.4%) فالبحرين (22.5%). في المقابل، تصدر الجزائر (0.4%) وليبيا (0.5%) جميع صادراتها تقريبا من المنتجات الوسيطة إلى خارج المنطقة.

وتفضل بلدان المغرب العربي التجارة مع أوروبا أكثر من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ووفقا لقاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة (2020هـ)[12]، كانت إيطاليا أكبر وجهة لصادرات الجزائر عام 2017 (5629.5 مليون دولار)، ثم فرنسا (4431.3 مليون دولار) فإسبانيا (4103.4 مليون دولار) وجميعها أيضا من بين أكبر البلدان التي تستورد منها الجزائر. والبلدان الثلاثة من بين أكبر الشركاء التجاريين لبلدان في المنطقة تتمتع بقاعدة صناعات تحويلية محدودة مثل المغرب (الذي صدر ما قيمته 922.6 مليون دولار إلى إسبانيا في 2018 واستورد منها 8105.8 مليون دولار)، وتونس التي تربطها علاقات تجارية كبيرة مع ألمانيا. كما يرتبط مصدرو السلع الأولية مثل لبنان والأردن بعلاقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي ولكنهم أكثر تكاملا مع بعض جيرانهم في المنطقة. وفيما بين بلدان المشرق العربي، تعتبر الإمارات أكبر مستورد للصادرات اللبنانية (457.4 مليون دولار في 2018)، تليها السعودية (212.4 مليون دولار في 2018)، وهما أيضا من بين أكبر خمسة مستوردين لصادرات الأردن. وتتاجر بلدان مثل عُمان واليمن بشكل أساسي مع جيرانها في المنطقة مثل الإمارات (بلغت قيمة صادرات عُمان 2902 مليون دولار في 2018) وقطر والسعودية. كما أن الإمارات شريك تجاري رئيسي لكل من السعودية وإيران. يوضح الشكل ثانيا-ب1-1 أن البحرين والجزائر والسعودية والإمارات وسلطنة عُمان شهدت أكبر زيادات في الواردات داخل المنطقة بين 2012 و2018. وتمثل خمس مجموعات من المنتجات - الوقود، والمعادن، والأحجار والزجاج، والكيماويات، والآلات الكهربائية- نحو 70% من واردات المنطقة (انظر الشكل ثانيا-ب1-2).

يُتبع في الصفحة التالية >>

12 تتيح قاعدة بيانات الحلول التجارية العالمية المتكاملة الحصول على بيانات التجارة الدولية في السلع، وإلإجراءات الجمركية وغير الجمركية: https://wits.worldbank.org/

الجدول ثانيا-ب1-1: الموازين التجارية المُعدّلة والتجارة داخل وخارج المنطقة، مجموع التجارة في السلع والخدمات

الدولة	الميزان التجاري الوسيط المعدل (%)			وزن التجارة الوسيطة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (%)		
	داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	العالم	إجمالي التجارة	تصدير	استيراد
الجزائر	45.7-	46.1	45.2	1.0	0.4	2.6
البحرين	75.4	7.0	17.3	15.0	22.5	4.5
جيبوتي	5.9-	17.3-	16.6-	6.1	6.9	5.5
مصر	62.9	14.9-	9.1-	7.4	13.3	2.5
إيران	2.1-	17.7	15.7	9.8	8.3	11.9
العراق	90.3-	46.6	30.2	12.0	0.9	32.7
الأردن	31.2	40.2-	21.7-	25.9	43.4	14.7
الكويت	8.1	70.6	69.2	2.2	1.4	6.5
لبنان	23.4	76.8-	55.3-	21.5	59.2	10.6
ليبيا	79.3-	55.9	50.8	3.7	0.5	13.6
المغرب	32.7	2.2	2.7	1.8	2.3	1.2
عُمان	22.1-	43.1	27.5	23.9	14.6	40.2
قطر	17.2-	66.6	60.3	7.5	3.9	22.1
السعودية	67.8-	4.3	0.4	5.4	1.7	9.1
سوريا	57.2	7.9	13.8	11.9	16.4	5.9
تونس	32.3	22.0-	18.4-	6.5	10.6	3.7
الإمارات	39.5	10.6-	3.8-	13.4	19.5	7.8
اليمن	7.8	12.6	12.2	7.2	6.9	7.5

المصدر: جيوفانيتي ومارفاسي (2019)، تقديرات باستخدام مجموعة بيانات EORA.

الشكل ثانيا-ب1-1 التجارة داخل المنطقة، الواردات (بآلاف الدولارات الأمريكية) من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلد

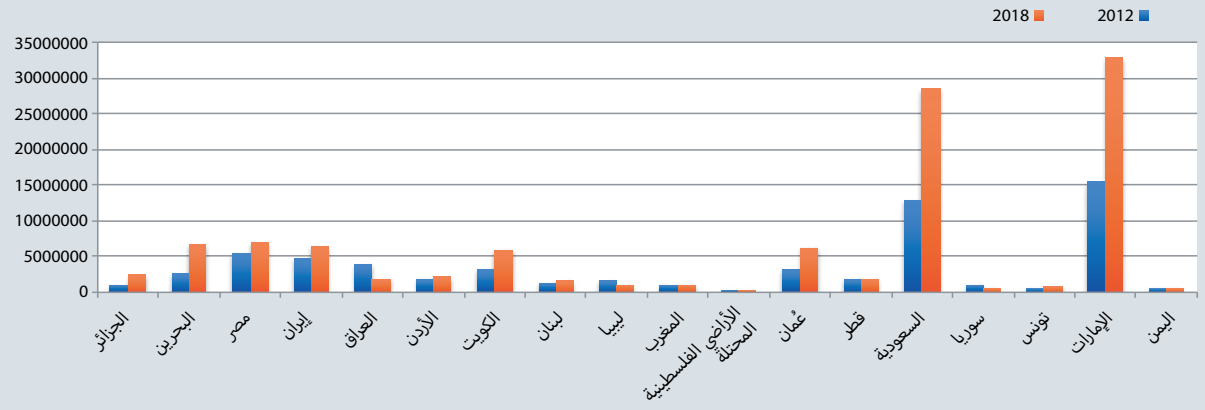

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية

يُتبع في الصفحة التالية >>

الشكل ثانيا-ب1-2 أكبر 5 تجمعات قطاعية في واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

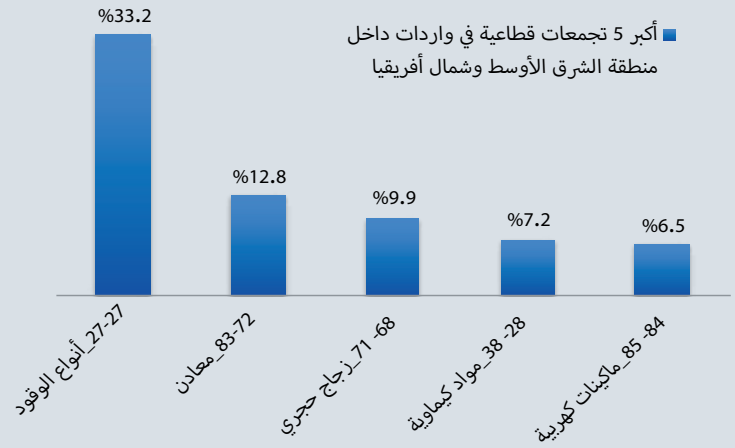

المصادر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، H4 nomenclature.

الشكل ثانيا-ب1-3 التجارة في شبكة السلع الوسيطة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التجارة الإجمالية في السلع والخدمات (التدفقات التي تتجاوز 0.5%)

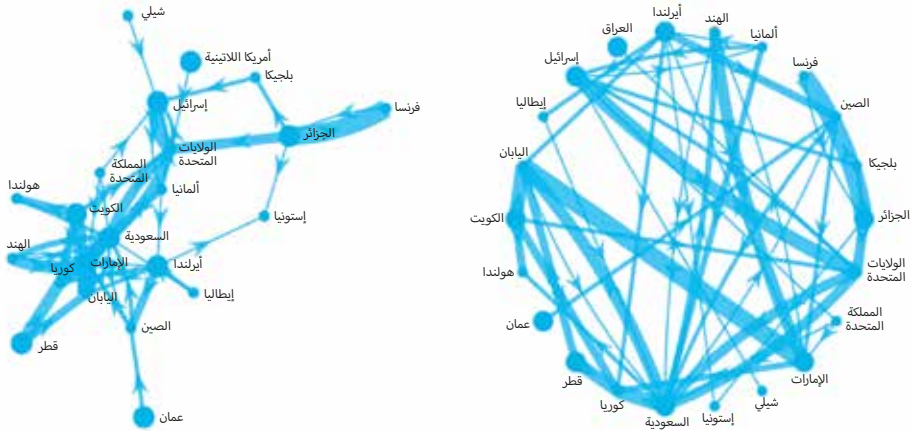

المصادر: جيوفانيتي ومارفاسي (2019)، تقديرات باستخدام مجموعة بيانات EORA.

يُتبع في الصفحة التالية >>

الشكل ثانيا-ب1-4 شبكة الوسطاء بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التجارة الإجمالية في السلع والخدمات (التدفقات التي تتجاوز 0.5%).

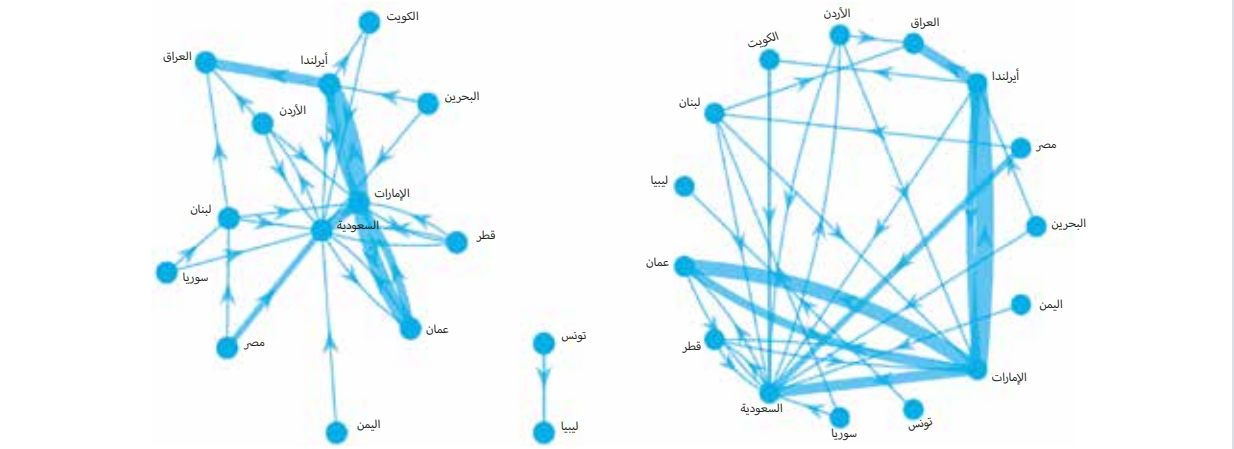

المصادر: جيوفانيتي ومارفاسي (2019)، تقديرات باستخدام مجموعة بيانات EORA.

يقدم جيوفانيتي ومارفاسي (2019) رسما بيانيا لشبكة التجارة الوسيطة في بلدان المنطقة (انظر الشكل ثانيا-ب1-3). وفي هذا الرسم يشكل كل بلد عقدة، وتتناسب الخطوط المتشعبة مع حجم التجارة، وتشير الأسهم إلى اتجاه التدفقات التجارية، فيما تشغل البلدان الأكثر ترابطا مواقع في وسط الرسم البياني. وتحتل أكثر البلدان تجارة في المنطقة (السعودية والإمارات وإيران) مركز الرسم البياني. بينما يوضح الشكل ثانيا-ب1-4 شبكة التجارة الوسيطة داخل المنطقة. وفي الإجمال، تتمتع السعودية والأردن بأكبر عدد من الروابط، حيث يتم ربطهما بجميع بلدان المنطقة. ويشير المؤلفان إلى أن أغلب البلدان تتكامل على نحو ما داخل المنطقة. ومع ذلك لا تتمتع دوما بتدفقات تجارية كبيرة، مما يقلل في النهاية من أهميتها في سلسلة الإنتاج (مثل الأردن). فيما لا تستفيد بلدان أخرى من القرب الجغرافي وبالتالي فهي معزولة نسبيا (الجزائر).

وتتحكم سلاسل القيمة العالمية بشكل متزايد في حركة تدفقات التجارة الدولية، حيث تكون الكيانات المختلفة، في بلدان مختلفة غالبا، مسؤولة عن المراحل المختلفة لإنتاج سلعة أو خدمة ما، من الفكرة المبدئية إلى التوزيع إلى المستخدم النهائي (انظر الإطار ثانيا-2). ويجري تصنيف البلدان والمناطق التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية إلى أربعة أنواع من المصدرين، من منخفضة التعقيد إلى مرتفعة التعقيد:

- السلع الأولية
- الصناعات التحويلية المحدودة
- الصناعات التحويلية المتقدمة والخدمات
- الأنشطة المبتكرة

شاركت ثلاثة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي لبنان والمغرب وتونس في سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية المحدودة عام 2015، بينما نزل الأردن، الذي كان في البداية بلدا صناعيا محدودا، إلى فئة السلع الأولية بين 1990 و2015. وتقع معظم بلدان المنطقة الأخرى في فئة السلع الأولية، حيث يقع منتجو النفط في الطرف الأعلى من هذه الفئة، بينما تأتي البلدان المصدرة غير النفطية مثل مصر في الطرف الأدنى. وتشير قاعدة بيانات الحلول التجارية العالمية المتكاملة لعام 2018، إلى أن السلع الاستهلاكية تمثل ما يربو على 38% من صادرات لبنان و50% من صادرات الأردن. ويشكل قطاع الآلات والإلكترونيات 6.7% و 10.9% فحسب من تجارتهما على الترتيب. ولا يختلف الوضع مع أكثر بلدان المنطقة تجارة مع العالم مثل السعودية والإمارات حيث يمثل القطاع نفسه 1.1% (يمثل الوقود أكثر من الثلثين) و11.5% على التوالي. ويشير الإطار ثانيا-1 أعلاه إلى أن البلدان ذات القاعدة الصناعية المحدودة ترتبط بعلاقات تجارية أكبر مع الاتحاد الأوروبي. وقد يشكل المزيد من التكامل مع سوق الاتحاد الأوروبي حافزا محتملا لهذه البلدان لإنتاج منتجات أكثر تعقيدا.

الشكل ثانيا-7 متوسط الروابط السابقة واللاحقة لسلاسل القيمة العالمية في كل نوع من أنواع السلاسل

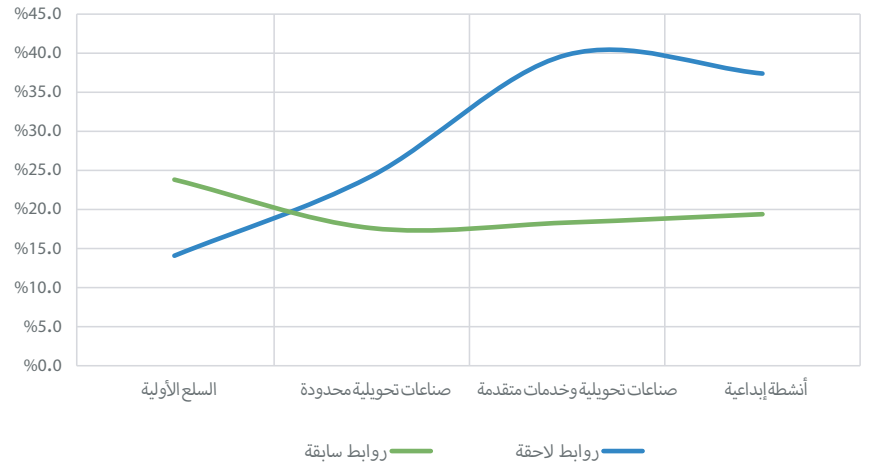

المصدر: البنك الدولي 2020د.
ملاحظة: يستند التوزيع التقريبي إلى متوسطات مشاركة سلاسل القيمة العالمية حسب مجموعة التصنيف للفترة 2010-2015.

فالبلدان القادرة على الانتقال من درجة تعقيد أقل إلى درجة أكثر تعقيدا من سلاسل القيمة العالمية تتحرك إلى أعلى في سلسلة القيمة الإنتاجية وتحقق مكاسب أكبر من وجود هياكل إنتاجية وتجارية أكثر تنوعا، وتتاح لها المزيد من الفرص لتشكيل الروابط السابقة واللاحقة. وتسهم المنطقة في سلاسل القيمة العالمية بصفة رئيسية كمُصدر للسلع الأولية (انظر أيضا الإطار ثانيا-2). ورغم ذلك، حدثت بعض الطفرات في درجة التعقيد في السنوات القليلة الماضية. ويحدد الإطار ثانيا-4 الفرص الديناميكية المتاحة لنمو الصادرات في بلدان بعينها في المنطقة، ويعرض منتجات تكنولوجية محددة (ما يسمى بالنجوم الصاعدة في مجال التكنولوجيا) يمكنها أن توفر إمكانات التكامل التجاري في سلاسل القيمة العالمية. ومن بين هذه المنتجات الأدوية (الأردن ولبنان)، وأجزاء الطائرات/طائرات الهليكوبتر (تونس)، والموصلات الكهربائية والمركبات (المغرب).

لكن بلدان المنطقة، مع استثناءات قليلة، ترتبط بروابط سابقة ولاحقة محدودة بشكل عام في سلاسل القيمة العالمية، أي أنها تستورد القليل من المستلزمات لمعالجتها، وتصدر السلع الأولية اللازمة لعمليات التصنيع. وتكون الروابط السابقة عند أدنى مستوياتها بالنسبة للبلدان المتخصصة في السلع الأولية وتبدأ في التوسع مع البلدان في مجموعة التصنيع المحدودة (انظر الشكل ثانيا-2). وتعتمد البلدان المتخصصة في الصناعات التحويلية والخدمات المتقدمة اعتمادا شديدا على المستلزمات المستوردة لإنتاج صادراتها. أما المشاركة في الروابط السابقة فهي أقل قليلا بالنسبة للبلدان في مجموعة الأنشطة المبتكرة لأن أنشطتها أقل اعتمادا على المستلزمات المستوردة. وترتبط وفرة الموارد الطبيعية أو الزراعية في بلد ما بالتكامل الأكبر في الروابط اللاحقة لأن السلع الأولية تستخدم في مجموعة متنوعة من عمليات الإنتاج النهائية التي تتم عادة في عدة بلدان. فالمشاركة في التصنيع المحدود (الملابس على سبيل المثال) تحد من التكامل في الروابط اللاحقة إذ تقل أهمية السلع الأولية نسبيا في التجارة العالمية، ويتراجع احتمال استخدام الناتج الصناعي كمستلزمات في بلدان المقصد. ومع ذلك، فإن الانتقال إلى سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية والخدمات المتقدمة، سيما الأنشطة المبتكرة، يزيد من المشاركة في الروابط اللاحقة (البنك الدولي، 2020د).

يحدد تقرير عن التنمية في العالم 2020 خمسة مؤشرات رئيسية للسياسات باعتبارها محددات لدرجة تعقيد مشاركة البلد المعني في سلاسل القيمة العالمية وهي الرسوم الجمركية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستقرار السياسي، وكفاءة الجمارك، وجودة الخدمات اللوجستية، ويسلط الضوء على الاختلافات الواضحة في خصائص فئات سلاسل القيمة العالمية الأربع وفقا لمؤشرات السياسات (البنك الدولي، 2020د). وبالنسبة لجميع مؤشرات السياسات الخمسة التي هي من محددات المشاركة في الروابط السابقة لسلاسل القيمة العالمية، فكلما انخفضت قيمة المؤشر، انخفضت الفئة التي يرتبط بها. وترتبط الفئتان الأدنى من سلاسل القيمة العالمية (السلع الأولية والصناعات التحويلية المحدودة) بانخفاض متوسط حصص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والتي تشمل محدداتها بطء إجراءات التخليص الجمركي، وتراجع مستوى الاستقرار السياسي، وارتفاع متوسط الرسوم الجمركية، وانخفاض مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية.

لماذا لا تتمتع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتكامل أكبر على المستوى الإقليمي أو مع مناطق العالم الأخرى؟ يعتمد التكامل التجاري وتدفقات التجارة على أوضاع الإنتاج في بلد أو منطقة ما، ومدى السماح بالروابط السابقة واللاحقة، ودرجة تخصص أو تنوع الإنتاج. وبصورة عامة، كلما زاد تنوع أوضاع الإنتاج مقارنة بالبلدان أو المناطق الأخرى، زاد التكامل التجاري والتدفقات التجارية. وعلى نفس المنوال، كلما تعاظمت فرص إقامة روابط سابقة ولاحقة من مختلف الأنواع، تعاظمت فرص زيادة تدفقات التجارة وتحقيق التكامل.

وسجلت مجموعة سلسلة القيمة العالمية للسلع الأولية، التي تعد المنطقة جزءا منها، أداء أسوأ على جميع مؤشرات حصة المشاركة في الروابط السابقة لسلاسل القيمة العالمية، مقارنة بفئة الصناعات التحويلية المحدودة. وعلى النقيض، ترتبط الفئتان الأعلى من سلاسل القيمة العالمية بارتفاع مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية، وباستقرار سياسي أفضل، وبتراجع متوسط الرسوم الجمركية، وباستغراق وقت أقل في عمليات التخليص الجمركي، ومتوسط أعلى لحصص المشاركة في الروابط السابقة لسلاسل القيمة العالمية. وبخلاف حصة المشاركة في الروابط السابقة لسلاسل القيمة العالمية، حصلت مجموعة الابتكار في سلاسل القيمة العالمية على درجات أعلى في جميع المؤشرات الأخرى (البنك الدولي، 2020د، الجدول ثانيا-ب2-7-1).

وتعتمد الأهمية النسبية لمختلف محددات مشاركة منطقة ما في سلاسل القيمة العالمية على نوع سلاسل القيمة العالمية وخصائص البلدان في المنطقة. وتعرقل الصعوبات والعقبات الخاصة بمختلف المناطق ومجموعات البلدان مشاركتها في الروابط السابقة لسلاسل القيمة العالمية (البنك الدولي 2020د، الجدول ثانيا-ب2-7-2). ومن أجل الانتقال عبر الأنواع المختلفة، لابد من تحسين كل المحددات ومجالات السياسات، بما في ذلك الرسوم الجمركية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والاستقرار السياسي، وكفاءة الجمارك، وجودة الخدمات اللوجستية. وتتباين الأهمية النسبية لهذه المحددات في أنحاء المنطقة. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء، يعتبر انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر عقبة أمام المشاركة في الروابط السابقة لسلاسل القيمة العالمية، بينما في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أوضاع البلدان الهشة والمنكوبة بالصراعات، يمثل تراجع الاستقرار السياسي العقبة الكؤود أمام هذه المشاركة. ومع ذلك، فإن القدرة على الانتقال عبر أنواع مختلفة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا تعتمد على أشد العقبات، بل تعتمد على تحسينات جوهرية ومتزامنة في العديد من مجالات السياسات.

الإطار ثانيا-2. سلاسل القيمة العالمية — التعريف والخصائص الإقليمية الرئيسية.

لا تتوافق سلاسل القيمة العالمية مع ديناميكيات عمليات الإنتاج فحسب لكن أيضا مع تشتت توزيع المهام والأنشطة على المستوى الدولي- مثل البحوث والتطوير، ووضع المفاهيم ، والتصميم ، والتسويق، والتصنيع، والتجميع، والتعبئة، والتوزيع- التي تشملها هذه العمليات. ومن وجهة نظر تنظيمية، قد تكون الشبكات التي يتم حشدها في سلاسل القيمة العالمية معقدة للغاية، إذ تتضمن شركات تعمل في مجموعة واسعة من المجالات (مثل الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والنقل، والتأمين). وتتسم سلاسل القيمة العالمية هذه من حيث الشكل بالتنظيم الجغرافي والتسلسلي للمهام والمستلزمات الناجمة، ومن حيث أسلوب إدارتها، أي توزيع الصلاحيات بين الشركة الرائدة وأصحاب المصلحة الآخرين في السلسلة (أوجييه وآخرون، 2019).

وتتمتع الشركات في البلدان النامية بفرصة فريدة للإنتاج والتصدير (العمليات أو المستلزمات) وفقا لمزاياها النسبية. ونظرا لما تتمتع به سلاسل القيمة العالمية من أهمية كبيرة في التجارة العالمية، فمن المرجح أن تتمكن شركة في بلد نام من التصدير عبر اندماجها في هذه السلاسل. ومن المرجح أيضا أن يؤدي الإنتاج والتصدير داخل سلاسل القيمة العالمية إلى تحسين الإنتاجية والتمركز في الأسواق الدولية. وكما أشار أوجييه وآخرون (2019) فإن"استخدام المستلزمات الأجنبية، والالتزام بمعايير إنتاج وجودة معينة، وعلاقة وثيقة مع رأس المال الأجنبي، وإتاحة الحصول على التكنولوجيا الجديدة، وإمكانية تحسين مهارات الموظفين، والوصول إلى المعلومات- لا سيما فيما يتعلق بأفضليات المستهلكين في الأسواق الخارجية ذات الدخل المرتفع- والوصول إلى المنظمات الإنتاجية الجديدة، إلخ، يسهم في زيادة القدرة التنافسية للشركات وبالتالي قدرة منتجاتها على المنافسة".

وفي حين تشارك كل البلدان في سلاسل القيمة العالمية فإن كلا منها يشارك بطرق مختلفة (انظر الخريطة ثانيا-ب2-1). وتصدر بعض البلدان المواد الخام التي تستخدم كمستلزمات تحتاج المزيد من المعالجة. وتستورد بلدان أخرى مثل هذه المستلزمات لأغراض التجميع والتصدير، بينما ينتج البعض الآخر سلعا وخدمات متطورة. وتمارس بعض البلدان التجارة بكثافة من خلال سلاسل القيمة العالمية، في حين تصدر بلدان أخرى سلعا محلية إلى حد كبير لأغراض الاستهلاك.

يُتبع في الصفحة التالية >>

الخريطة ثانيا-ب2-1. جميع البلدان تشارك في سلاسل القيمة العالمية - لكن ليس بالطريقة ذاتها، 2015

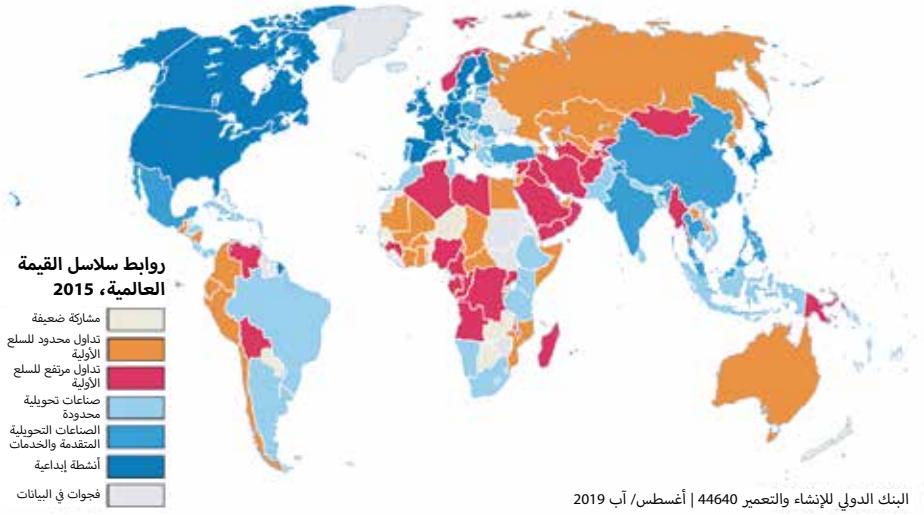

المصدر: البنك الدولي 2020د.

وهناك اختلافات واضحة بين المناطق. وتشارك دول شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية في سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية المتقدمة والخدمات وفي أنشطتها المبتكرة. بينما تنتمي أغلب بلدان أفريقيا وآسيا الوسطى وأميركا اللاتينية إلى فئتي السلع الأولية والصناعات التحويلية المحدودة. ويتباين الوضع بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فبلدان مثل البحرين ولبنان والمغرب وتونس أكثر تكاملا مع سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية المحدودة. أما الجزائر وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والسعودية واليمن فأكثر تكاملا فيما يتعلق بالسلع الأولية عالية القيمة. وتعكس المشاركة الكبيرة لمصدري السلع الأولية الرئيسيين في المنطقة، مثل الجزائر والسعودية، في سلاسل القيمة العالمية تكاملا واسعا في المستقبل لأن الموارد الطبيعية تمثل قطاعات المنبع في الغالب.

الشكل ثانيا-ب2-1. مشاركة سلاسل القيمة العالمية من جانب المناطق الجغرافية الرئيسية

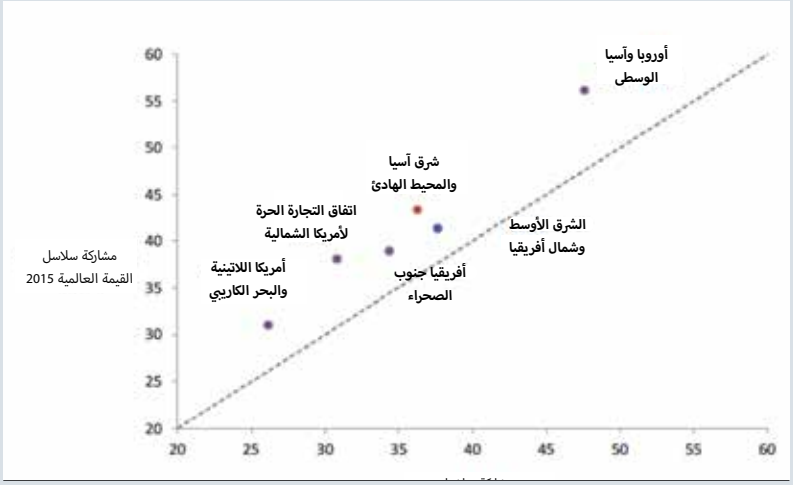

المصدر: دي ميلو وتوم (2020).

ملاحظة: تقيس مشاركة سلاسل القيمة العالمية نسبة صادرات البلد المعني التي تستخدم إما القيمة المضافة المستوردة من بلد آخر أو التي تُصدَّر إلى بلد آخر لإجراء المزيد من المعالجة. وهي نسبة التجارة ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية لبلد ما إلى إجمالي صادراته الكلية.

يُتبع في الصفحة التالية >>

وكان الانتقال من المشاركة في فئة واحدة لسلاسل القيمة العالمية إلى فئة أكثر تقدما أمرا شائعا في شرق آسيا وأوروبا، حيث شاركت البلدان بفاعلية في القطاعات الأكثر انفتاحا على سلاسل القيمة العالمية مثل الإلكترونيات والآلات. ومع ذلك، لم يتغير نوع التكامل في سلاسل القيمة العالمية بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيرا بين عامي 1990 و2015. وتعد إيران والعراق استثناء من ذلك، مع تحولهما من السلع الأولية محدودة القيمة إلى تلك المرتفعة القيمة، بسبب النفط. ولم تنتقل بقية بلدان المنطقة إلى أشكال أكثر تعقيدا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وحتى يومنا هذا، لا يزال اندماج المنطقة في سلاسل القيمة العالمية محدودا رغم موقعها الجغرافي المتميز. يقارن الشكل ثانيا-ب2-1 معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في المنطقة مع معدل مشاركة المناطق الجغرافية الرئيسية الأخرى.

الإطار ثانيا-3. نظرة عامة عالمية وإقليمية على سلاسل القيمة العالمية قبل الجائحة وبعدها

نمو التجارة قبل الجائحة.

شهدت الحصة الإجمالية لتجارة سلاسل القيمة العالمية في مجمل التجارة العالمية نموا سريعا في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بفعل التوسع في استخدام الإنترنت الذي أتاحته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنتظمة ميسورة التكلفة (الإنترنت عريض النطاق والهواتف المحمولة) وانخفاض الرسوم. وبعد الأزمة المالية في عام 2008، تراجعت هذه الحصة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والاستثمارات ضمن عوامل أخرى، كما تراجعت جهود تحرير التجارة بشكل كبير (فيرانتينو وتاجليوني 2014). ومع ذلك، يبدو أن نحو نصف حجم التجارة الدولية يرتبط بإحدى سلاسل القيمة العالمية (انظر الشكل ثانيا-ب3-1).

وتتمحور شبكات الإنتاج العالمية حول ثلاث مناطق رئيسية: أوروبا وآسيا الوسطى (وتمثل ألمانيا مركزها)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (وتأتي الصين في صدارتها)، وأمريكا الشمالية (التي تعتبر الولايات المتحدة محورها). وزادت مشاركة سلاسل القيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي بين عامي 1990 و2015، بشكل عام وفي كل منطقة من المناطق (انظر الشكل ثانيا-ب3-2). وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب جنوب آسيا، المنطقة الأقل تكاملا على المستوى الإقليمي. وفي واقع الأمر تعتبر أنشطة سلاسل القيمة العالمية في المنطقة عالمية إلى حد كبير وليست إقليمية، كما هو الحال في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وبين عامي 1990 و2015، نمت حصة مشاركة المنطقة في سلاسل القيمة العالمية بواقع ثلاث نقاط مئوية لتصل إلى 39%، في حين نمت مشاركتها في سلاسل القيمة الإقليمية بالكاد نقطة واحدة وظلت أقل من 2%.

الشكل ثانيا-ب3-1. النمو الإجمالي لسلاسل القيمة العالمية 2015-1990

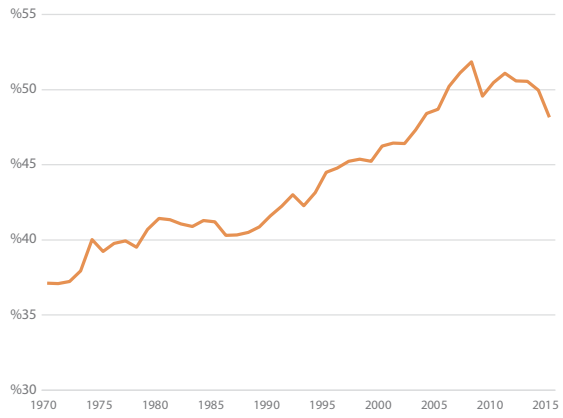

الشكل ثانيا-ب3-2. النمو العالمي والإقليمي لسلاسل القيمة العالمية، حسب المنطقة 1990-2015

المصدر: البنك الدولي 2020د.

يُتبع في الصفحة التالية >>

وبالنسبة لمنطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا والمحيط الهادئ، كانت المشاركة في سلاسل القيمة إقليمية أكثر منها عالمية، وتضمنت سلاسل قيمة أكثر تعقيدا. وأوروبا هي الأكثر تكاملا على المستوى الإقليمي، حيث يزيد عدد روابطها الإقليمية بأربعة أمثال عن روابطها العالمية. وبين عامي 2010 و2015، انخفض نطاق المشاركة الإقليمية في سلاسل القيمة العالمية في مناطق أوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية، وهي المراكز الثلاثة الرئيسية لشبكات الإنتاج العالمية.

التوترات في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين قبل جائحة كورونا وتأثيرها على سلاسل القيمة العالمية

في الوقت نفسه، سلط تقرير عن التنمية في العالم 2020 الضوء على كيفية تأثير التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين قبل تفشي الجائحة على سلاسل القيمة العالمية (البنك الدولي 2020د). وأظهر التقرير كيف ستؤدي الرسوم التي تفرضها الولايات المتحدة على السلع الوسيطة على الأرجح إلى إعادة تخصيص مصادر المستلزمات عبر سلاسل القيمة بين الولايات المتحدة والصين. وقد يترتب على ذلك تكاليف للتكيف في القطاعات والمواقع المتأثرة بتحويل وجهة التجارة. وقد تؤثر حواجز التجارية الثنائية على المنتجات و/أو البلدان غير المستهدفة بشكل مباشر. وللوهلة الأولى، يبدو أن هناك اهتماما محدودا ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فحصة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة في القيمة المضافة للصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، أو في الصادرات الأمريكية إلى الصين، ضئيلة. وتشارك إيران وعُمان والكويت بأكبر قدر من القيمة المضافة في الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، لكن حصصها عامة ضئيلة- أقل من 0.15% لإيران وأقل من 0.1% لسلطنة عُمان والكويت. وتسهم السعودية والجزائر والكويت بأكبر نصيب من القيمة المضافة في الصادرات الأمريكية إلى الصين، لكن لا تتجاوز حصة أي منها 0.2%.

تعكس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بعد الجائحة اتجاهات ما قبل الجائحة

نالت الجائحة من سلاسل القيمة العالمية، مما سيفضي على الأرجح إلى مزيد من التراجع في المشاركة والذي قد بدأ بالفعل منذ الأزمة العالمية في عام 2008. وعلى النقيض، من المرجح زيادة سلاسل القيمة الإقليمية. وحدثت موجات من الصدمات المتعاقبة، حيث تتحمل مراكز الإنتاج الإقليمية تأثير عمليات الإغلاق الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. ووجد كيليك ومارين (2020) أن انخفاض نمو سلاسل القيمة العالمية بعد عام 2008 يرتبط بانخفاض الاستثمارات العالمية، التي تراجعت بسبب الزيادة الكبيرة في حالة عدم اليقين في العالم. وارتفع المؤشر العالمي لحالة عدم اليقين 200% بين 2008 وأزمة ديون منطقة اليورو في عام 2012 (أهير وآخرون 2018). ونظرا لتزايد حالة عدم اليقين في الوقت الراهن، يستمر الاتجاه الانكماشي لسلاسل القيمة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أنه على النقيض من زيادة المؤشر العالمي لحالة عدم اليقين بنسبة 70% من جراء تفشي وباء سارس في عام 2003، من المرجح أن تؤدي جائحة كورونا إلى زيادة عدم اليقين بنحو 300%، وهو ما سيقلل من وجهة نظر كيليك ومارين (2020) من نشاط سلاسل القيمة العالمية بمقدار 35.4 نقطة مئوية. ومع ذلك، فإن الانخفاض الملحوظ في نشاط سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يواجهه جزئيا التسارع الناجم عن جائحة كورونا في وتيرة استخدام التكنولوجيات الرقمية التي تتيح إدخال تحسينات على إدارة سلسلة الإمداد وتتبعها، بما في ذلك للمسافات الطويلة.

ونظرا لأن ارتفاع مستوى عدم اليقين يزيد من تكاليف الإنتاج، بسبب صعوبة التعويل على شبكات الإمداد، أصبحت سلاسل القيمة العالمية بعد عام 2008، ومرة أخرى خلال الجائحة، إقليمية ومحلية أكثر منها عالمية. واستجابة لذلك الوضع الجديد، تقوم الشركات بتنويع مجموعة مورديها، وتنسحب في بعض الحالات من الاعتماد على موردين بعيدي المدى، مما يؤدي إلى إعادة نقل أنشطة الإنتاج إلى أماكن الإنتاج الأصلية أو بالقرب منها. وهذا الاتجاه هو الأكثر بروزاً للشركات التي تتخذ من أوروبا وأمريكا الشمالية مقراً لها، بينما يجري نقل بعض الأنشطة الصناعية من الصين إلى بلدان أخرى من بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (البنك الدولي، 2020ج). وتستفيد فييتنام من هذا الاتجاه الأخير، نظراً لقدراتها على تصنيع الإلكترونيات وقدرتها على الصمود الاقتصادي بعد سيطرتها المبكرة على تفشي الجائحة.

ومن الصناعات التي تشهد أكبر قدر من إعادة التوطين (الكيماويات، والمنتجات المعدنية، والمنتجات الكهربائية/الإلكترونية)، وتركز إعادة التوطين في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة على صناعة الكيماويات (كيليك ومارين 2020). ويساعد انخفاض أسعار الفائدة الشركات في البلدان المتقدمة على إعادة توطين أنشطة الإنتاج/نقلها لبلدان قريبة، مما يجعل الاستثمار في الروبوتات الصناعية أرخص لتعويض ارتفاع تكاليف العمالة في البلدان الأصلية. وتؤدي زيادة عدم اليقين وانخفاض أسعار الفائدة، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور في الصين، إلى الحد من قيمة مزايا الأجور المنخفضة التي تتمتع بها الصين والتي مكنتها من أن تصبح أكبر "مصنع في العالم" بلا منازع. ويمكن للبلدان والمناطق القريبة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن تستفيد من توجهات إعادة توطين أنشطة الإنتاج/نقلها لبلدان قريبة. وحتى الآن، تستفيد بالفعل بلدان أوروبا الشرقية، التي بدأت الاستثمار في الروبوتات قبل الجائحة، من إعادة توطين أنشطة الإنتاج في الاتحاد الأوروبي. ويبقى السؤال هل يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما لبنان والمغرب وتونس، أن تستفيد بالمثل من خلال روابطها في سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية المحدودة.

الشكل ثانيا-8 نسبة القيمة المضافة الأجنبية في صادرات كل منطقة، حسب منطقة المصدر

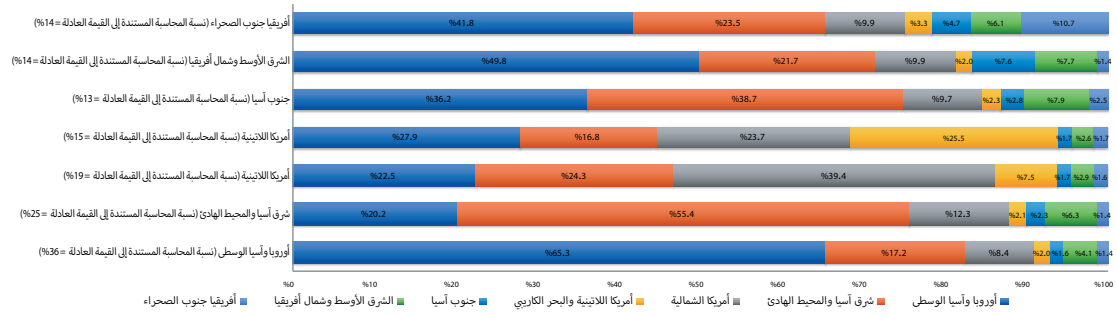

المصدر: مقتبس من البنك الدولي، 2006د.

وضع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. تؤكد لمحة سريعة على الروابط السابقة، كما هو موضح في الشكل ثانيا-8، أن شبكات الإنتاج في المنطقة ليست إقليمية على الإطلاق. ففي بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان 7.7% فقط من السلع الوسيطة المستوردة الداخلة في إنتاج صادراته في عام 2018 مصدرها بلدان أخرى في المنطقة. وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع أوروبا (65.3% منشأها إقليمي)، وشرق آسيا (55.4%) وأمريكا الشمالية (39.4%).

يعرض الشكل ثانيا-9، اللوحة أ، بعض النتائج المثيرة للاهتمام لتجارة سلسلة الإمداد ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك النمو شديد الانخفاض لسلاسل التوريد الإقليمية. وتعد مشاركة المنطقة في سلاسل القيمة الإقليمية من بين الأدنى في العالم، إلى جانب أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن معظم تجارة سلسلة التوريد في المنطقة، بخلاف المناطق الأخرى، هي تجارة غير إقليمية. ويجادل دي ميلو وتووم (2020) بأن هذه الأنماط قد "تعكس ضعف الحوكمة وبيئة تنظيمية تعوق تطوير" سلاسل التوريد الإقليمية. ويتناقض هذا مع منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا والمحيط الهادئ اللتين تركزان في الأساس على سلاسل التوريد الإقليمية، بالاستفادة من مزيج من وفورات التجمع القوية القائمة على المهارات (التي يتركز فيها عدد كبير من الصناعات والخدمات)، وسياسات تيسير التجارة، ومؤسسات الجودة.

يوضح الشكل ثانيا-9، اللوحة ب، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شاركت بشكل رئيسي في الروابط السابقة لسلاسل التوريد، مما يتيح للشركات فرصا جديدة للوصول إلى الأسواق العالمية. وبسبب تجزئة إنتاج السلع النهائية، لا تزيد سلاسل القيمة العالمية من عدد السلع القابلة للتصدير فحسب، بل أيضا من طبيعة هذه السلع (أوجييه وآخرون، 2019). ويمكن لمؤسسات الأعمال أن تتخصص في جزء من عملية تصنيع منتج ما، حيث من المرجح أن تكون شركة ما، خاصة الشركات الصغيرة العاملة في أحد بلدان الأسواق الناشئة، قادرة على المنافسة أكثر مما لو كانت تتولى إنتاج السلعة النهائية. ويتيح هذا التوسع في عدد السلع الوسيطة القابلة للتصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مزيدا من الفرص للاستفادة من مزاياها النسبية في الأسواق الدولية.

الشكل ثانيا-9 مشاركة سلاسل القيمة العالمية من جانب المناطق الجغرافية وحسب النوع

أ. المشاركة الإقليمية في مقابل المشاركة غير الإقليمية في سلاسل القيمة العالمية

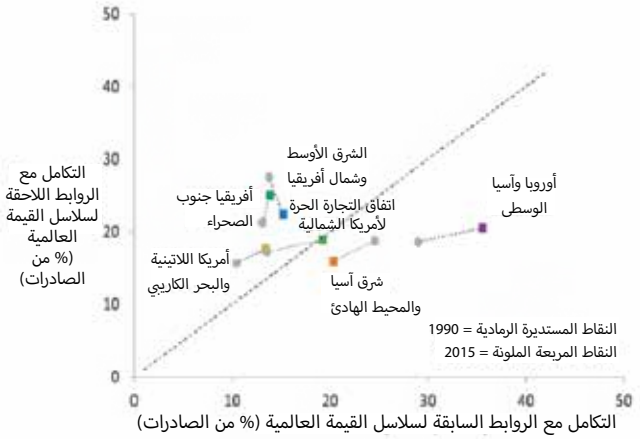

ب. مشاركة الروابط السابقة مقابل الروابط اللاحقة في مشاركة سلاسل القيمة العالمية

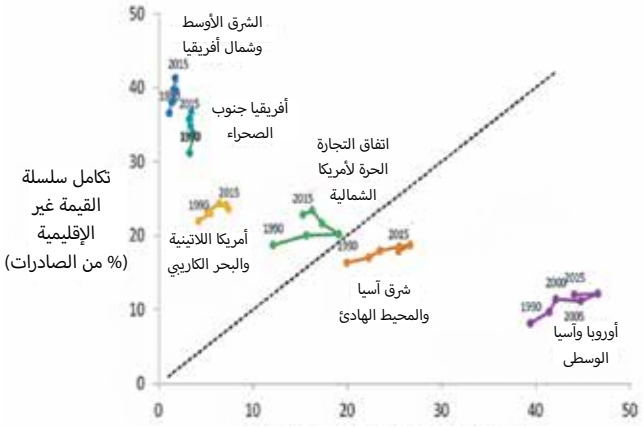

المصدر: دي ميلو وتوم (2020).

من ناحية أخرى، تتضمن المشاركة في الروابط السابقة استيراد المواد الوسيطة الأجنبية. وتستخدم الشركات المصدرة سلعا وسيطة مستوردة، مما يمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدان الأسواق الناشئة من الحصول على مستلزمات أكثر تعقيدا توفر مستوى تكنولوجيا أعلى من المستلزمات المحلية. بيد أن هذا المسار في أسفل السلسلة الإنتاجية يحتاج، كما لوحظ في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا والمحيط الهادئ، تنسيقا سلسا بين الشركاء الإقليميين، وهو ما تفتقر إليه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بعبارة أخرى، تستخدم البلدان المستوردة معظم صادرات سلاسل القيمة العالمية من المنطقة لإنتاج سلع وسيطة للتصدير. ثم تصدر هذه المنتجات إلى بلدان أخرى لاستخدامها في إنتاج سلع نهائية ذات قيمة مضافة أعلى. وتؤثر قدرة البلدان على اعتماد الابتكارات التكنولوجية والتكيف معها على وضعها في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، هناك نجوم صاعدة في مجال التكنولوجيا يمكنها أن تطلق العنان لإمكانيات التكامل في بلدان المنطقة (انظر الإطار ثانيا-4).

الإطار ثانيا-4. الاتجاهات العالمية في التجارة: كيف يمكن أن تستفيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

لا يزال تكامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودا في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن للمنطقة الشرق الأوسط أن تحقق المزيد من التكامل نظرا لموقعها كملتقى طرق يربط بين ثلاث قارات، وما تتمتع به من رأس مال بشري، وثراء في الموارد الطبيعية، فضلا عن قربها من الأسواق الكبيرة. وعلاوة على زيادة صادراتها، يمكن أن يعود الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بالنفع على بلدان المنطقة بعدة طرق أخرى:

- سوف ينمو معدل التوظيف، مهما كان مستوى التخصص، مما يساعد في مواجهة التحدي الملح المتمثل في بطالة الشباب في المنطقة.
- سيصبح الاستثمار الأجنبي أكثر جاذبية وستتحسن مهارات العاملين. وتتمتع المنطقة بعدد كبير من الميزات الجاذبة للمستثمرين الأجانب. فتتميز بانخفاض نسبي في تكلفة العمالة، وبموقعها الإستراتيجي، كما تنطوي على إمكانية كبيرة لتحقيق تكامل تجاري أكبر. وعلاوة على ذلك، فإن معظم صادرات المنطقة من المنتجات تعتمد بشدة على عمال فنيين مهرة مطلوبين دائما في قطاع الصناعات التحويلية (أبوشادي وزكي، 2018).
- وستستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من النمو، ومن الوصول إلى التكنولوجيا وإتاحة المعلومات، ومن التعرف على منتجات جديدة. وكما أشار جود وفروبند (2015) "تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبطالا (فرادى الشركات على قمة جبل التوزيع) بأحجام تناظر ما لدى غيرها من المناطق، لكنها تفتقر إلى فرق من المصدرين على الطراز العالمي يحيطون بها لمحاكاة شركات القمة". ولم تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الكتلة الأكبر من مؤسسات الأعمال في المنطقة، دورا كبيرا حتى الآن في التصدير.

وفي ظل الاتجاهات الحالية في التجارة العالمية، من المرجح أن تجلب البلدان بعض أنشطتها الإنتاجية على الأقل قرب حدودها. ومن المرجح أن تصبح سلاسل القيمة العالمية ذات طابع إقليمي أكثر من خلال الاقتراب من الأسواق الاستهلاكية، وأكثر ترابطا من حيث الأنشطة. ومن شأن قدرة البلدان على اعتماد الابتكارات التكنولوجية والتكيف معها أن تحدد موقعها في سلاسل القيمة العالمية، حيث ستقلل التقنيات الرقمية أيضا من المزايا النسبية التقليدية للبلدان (باندیت، 2020). في هذا الصدد، فإن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وضع صعب. فقد بلغت حصة صادرات المنطقة من التكنولوجيا المتقدمة في الصادرات المصنعة 7% فقط في عام 2018 (قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية/منصة الحلول التجارية العالمية المتكاملة). وفي حين تبلغ حصة الإمارات 11%، فإن بلدان مثل الجزائر تقل حصتها عن 1%. في الوقت نفسه، تهيمن السلع ذات المستويات المنخفضة والمتوسطة من التكنولوجيا على الصادرات داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومع ذلك، هناك قطاعات ومنتجات توفر إمكانات التكامل لبلدان المنطقة. فقد حاول المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية (فيميز)، في إطار مشروع "المجتمع التالي"، تحديد الفرص الديناميكية لنمو الصادرات في بلدان بعينها في المنطقة مع استبعاد تلك المنتجات و/أو القطاعات التي يبدو أنها تؤدي أداء جيدا. وللقيام بذلك، تم تحليل أداء البلدان في الأسواق العالمية بمرور الوقت، ومقارنته بالتغيرات في الطلب العالمي. وقد سمح هذا بتحديد النجوم الصاعدة في مجال التكنولوجيا، وهي منتجات التكنولوجيا المتقدمة والمتوسطة التي سجلت نسبتها في الصادرات الوطنية نموا أسرع من نمو نسبتها في الطلب العالمي.

يُتبع في الصفحة التالية >>

ويعرض الشكل ثانيا-ب4-1 أفضل عشرة منتجات من النجوم الصاعدة في مجال التكنولوجيا، بالنسبة لكل من مصر والأردن والمغرب وتونس ولبنان. كما تم تحديد نجوم جديدة في مجال التكنولوجيا، وهي منتجات تكنولوجية يجري تصديرها حديثا تستخدم التقنيات المتقدمة والمتوسطة إلى المتقدمة. وتشير أفضل التقنيات أداء والنجوم الجديدة إلى إمكانات قطاعات مثل الآلات والمركبات والكيماويات والمستحضرات الدوائية، والتي يمكن تعزيزها من خلال التكامل مع سلاسل القيمة العالمية. ويشير تقرير عن التنمية في العالم (البنك الدولي، 2020د) إلى قدرة البلدان على الانتقال إلى أشكال أكثر تعقيدا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لأنها تنخرط بصورة متزايدة في القطاعات الأكثر ملاءمة لسلاسل القيمة العالمية مثل الإلكترونيات والآلات. وكما يوضح الشكل ثانيا-ب4-1، هناك منتجات محددة من الآلات يمكن أن تنطوي على إمكانيات لمشاركة لبنان في سلاسل القيمة العالمية (محركات الطائرات التي تشتعل بالشرر)، وتونس (معدات كهربائية للدوائر الكهربائية، مجموعات أسلاك الإشعال للمركبات والطائرات، أجزاء الطائرات وطائرات الهليكوبتر)، والمغرب (مركبات لنقل الأفراد، مجموعات أسلاك الإشعال المستخدمة في المركبات والطائرات، الموصلات الكهربائية، أجزاء الطائرات وطائرات الهليكوبتر) والأردن (أجهزة تكييف الهواء، معدات كهربائية للدوائر الكهربائية).

الشكل ثانيا-ب4-1. أفضل 10 منتجات لنجوم صاعدة تكنولوجيا في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ألف دولار)

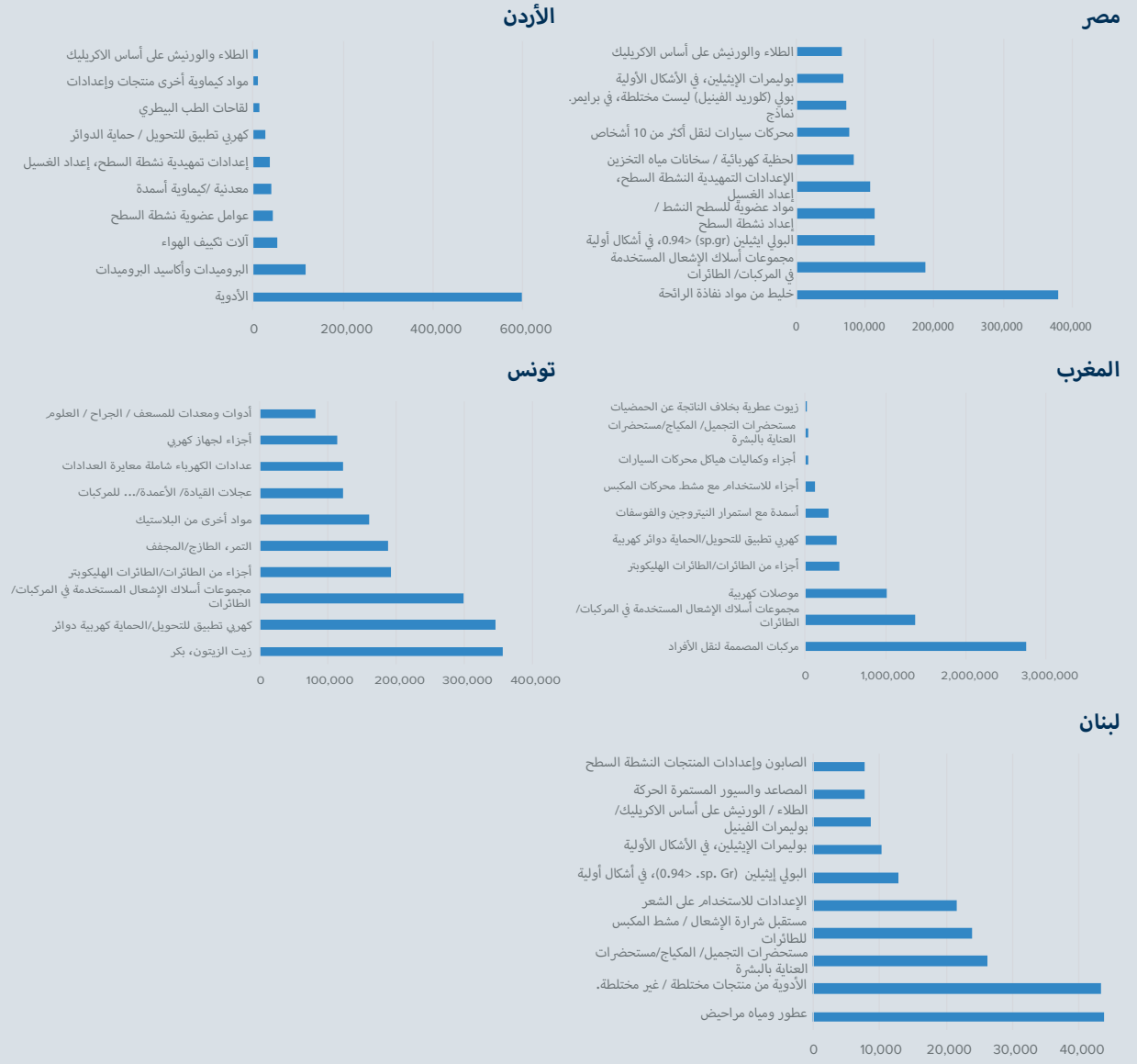

المصادر: المجتمع التالي (2019-2020)، ملفات تعريف الدولة، التي تنتجها فيميز باستخدام بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. المجتمع التالي مشروع أطلقته شبكة الاستثمار المتوسطية أنيما، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. https://www.thenextsociety.co/

الشكل ثانيا-10 عدد الإجراءات غير الجمركية المطبقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب نوع الإجراء في عام 2000 وفي عام 2020

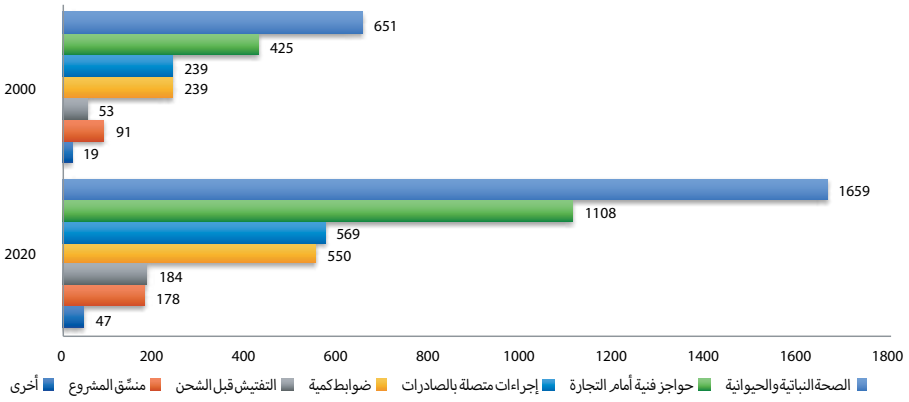

المصادر: قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام معلومات تحليل التجارة TRAINS عن الإجراءات غير الجمركية (https://trains.unctad.org/).

تحديد المعوقات وشرح تكاليف التجارة. يمكن تفسير ضعف التكامل العالمي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال العقبات التي دأبت على عرقلة التجارة فيما بينها. وقد تمت مناقشة مؤشرات السياسات الخمسة التي تحدد حجم التكامل التجاري (الرسوم الجمركية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستقرار السياسي، وكفاءة الجمارك، وجودة الخدمات اللوجستية) في المنطقة باعتبارها مُصدرا للسلع الأولية مقارنة بالمناطق الأخرى وأنواع سلاسل القيمة العالمية. ويناقش الملحق د كيف تؤثر هذه المؤشرات في التجارة البينية في المنطقة، مما يبين أن هذه العوامل يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة، من بينها *القواعد التجارية التقييدية*، مثل الإجراءات غير الجمركية والعوائق التنظيمية أمام تجارة الخدمات، والقيود التي تفرضها *بيئة أنشطة الأعمال* والتي تعوق جهود الاستثمارات والمشروعات المشتركة، و*العوامل الخاصة بالخدمات اللوجستية*.

الشكل ثانيا-11 التعريفات المطبقة بفاعلية، حسب التكتل التجاري (أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجميع)

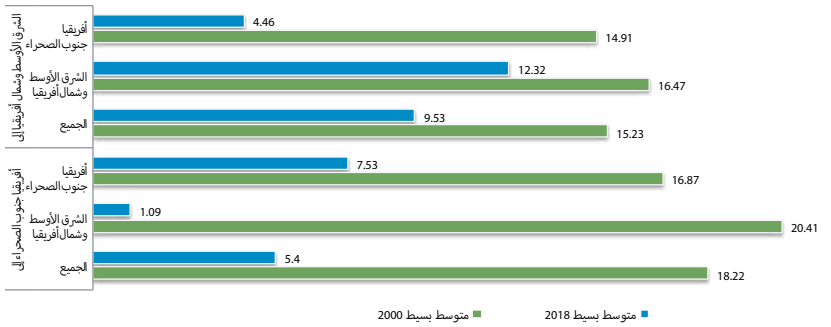

المصدر: منصة الحلول التجارية العالمية المتكاملة WITS.

الإجراءات غير الجمركية. تطبق البلدان المناظرة عدة إجراءات غير جمركية - المتطلبات الصحية (حيوانية ونباتية)، والحواجز الفنية، والتفتيش قبل الشحن- والتي تكون في كثير من الأحيان أكثر صرامة من تلك التي تطبقها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك تطبق بلدان المنطقة إجراءات غير جمركية أكثر مما هو عليه الحال في المناطق الأخرى. ففي جميع فئات الإجراءات، تضاعف عددها على الأقل بين عامي 2000 و2020 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الشكل ثانيا-10). ففقزت الإجراءات الصحية من 497 في عام 2000 إلى 1496 في 2020. وهي تمثل نحو 40% من كافة الإجراءات غير الجمركية المطبقة في بلدان المنطقة. وزادت الحواجز الفنية أمام التجارة من 408 في 2000 إلى 1080 في 2020. وهي تشكل نحو ربع الإجراءات غير الجمركية.

الرسوم. يعتبر المعدل المطبق فعليا في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفضا في المتوسط (1.09%) كما تراجع بشكل كبير منذ عام 2000 (انظر الشكل ثانيا-11). لكن الرسوم الفعلية التي تطبقها المنطقة على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (7.53%) أعلى من تلك المطبقة على بلدان العالم كافة (5.4%). وبالمثل، تطبق أفريقيا جنوب الصحراء رسوما أعلى على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (12.32%) مقارنة بباقي بلدان العالم (7.53%). وعلاوة على ذلك، تطبق المنطقة رسوما مرتفعة على منتجات بعينها، بما في ذلك المنتجات الطبية.

الشكل ثانيا-12 تكلفة التصدير: الامتثال للمتطلبات الحدودية (دولار)

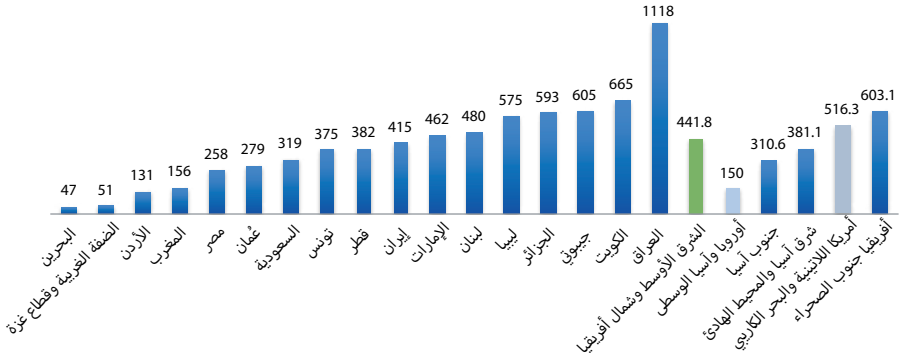

المصدر: البنك الدولي 2020د.

بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. في عام 2020، كانت أربعة من أفضل عشرة بلدان في العالم قامت بتحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال من بلدان المنطقة وهي البحرين والأردن والكويت والسعودية. وشملت الإصلاحات المتعلقة بالتجارة استحداث نظام الشباك الواحد لتأسيس الشركات، وتعزيز نافذة التجارة الإلكترونية الموحدة (السعودية)، وتعزيز نظام إدارة المخاطر الجمركية (البحرين)، واستحداث نظام المدفوعات الإلكترونية لرسوم الموانئ (المغرب). لكن أداء بلدان المنطقة الأخرى كان أسوأ بكثير. في مجمل الأمر، من حيث بيئة الأعمال المواتية لتسهيل التجارة، يتراجع أداء المنطقة في الحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود. ولا يزال *الحصول على الائتمان* في المنطقة أصعب من أي مكان آخر في العالم. فالمنطقة تحتل المركز 118 بين 186 بلدًا. ويمكن أن يُعزى هذا الأداء جزئيا إلى عدم كفاية تدابير الحماية التي يتمتع بها المقرضون والمقترضون في قوانين الضمانات والإفلاس، والتي تنعكس في ضعف "مؤشر قوة الحقوق القانونية". وقد تشكل القيود الائتمانية عائقا أمام التجارة لأن تمويل الائتمان التجاري يلعب دورا رئيسيا في تحديد أداء التجارة (فوبورج، 2016). ومما يؤدي إلى *إعاقة التجارة عبر الحدود* الامتثال لشروط التصدير المكلفة، التي تبلغ 442 دولارا في المتوسط (انظر الشكل ثانيا-12)، وتستغرق 53 ساعة، بزيادة ثلاث مرات في التكلفة وأربع مرات في المدة المطلوبة عن المتوسط في البلدان مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أن عدم وجود إطار حديث للإعسار وعدم القدرة على التنبؤ بالإنفاذ عقبتان كبيرتان. ويمثل ضعف قدرة الأيدي العاملة على الانتقال مشكلة أخرى (انظر الإطار ثانيا-5).

الخدمات اللوجستية. يتخلف أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيرا عن أداء البلدان الآسيوية بالنسبة لهذا العامل المهم في تسهيل التجارة. كما تحتل بلدان المنطقة مرتبة أدنى بكثير من البلدان التجارية المهمة مثل الصين أو الولايات المتحدة (انظر الجدول ثانيا-1). ويبدو أن المشاكل الرئيسية في بلدان المنطقة ذات التصنيف المنخفض تتلخص في جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية، والجمارك.

الجدول ثانيا-1: مؤشر الأداء اللوجستي، متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل بلدان/مناطق مختارة
الدرجات من أصل 5 إجمالا (1=منخفض إلى 5=مرتفع)

	إجمالي الدرجات على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	الجمارك	البنية التحتية	الشحنات الدولية	نوعية اللوجستيات والكفاءة	التتبع والرصد	التوقيت المناسب
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (متوسط)	2.76	2.51	2.72	2.73	2.67	2.79	3.15
ميركوسور (متوسط)	2.74	2.53	2.54	2.76	2.65	2.76	3.16
الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (متوسط)	3.02	2.79	2.80	3.03	3.01	3.09	3.40
الصين	3.61	3.29	3.75	3.54	3.59	3.65	3.84
الولايات المتحدة	3.89	3.78	4.05	3.51	3.87	4.09	4.08

المصدر: بيانات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

الإطار ثانيا-5. التحديات التي تواجه انتقال العمالة

يشكل انتقال الأشخاص ضرورة أساسية للعمليات التجارية الدولية. إن تنقل الأشخاص عبر الحدود أمر بالغ الأهمية للتجارة في خدمات أنشطة الأعمال، وهي بدورها قناة مهمة لنقل المعرفة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2017). وقد يكون لزيادة انتقال العمالة مردود مزدوج: خفض البطالة في البلدان التي يغادرها العمال، وتعزيز النمو من خلال استخدام أكثر كفاءة للموارد المتاحة، لا سيما رأس المال البشري في بلدان المقصد (مرواني وديفيد، 2017).

ووجد كل من تشينغ وتشين (2000) أدلة على أن الهجرة قد تؤدي إلى تعزيز التجارة الدولية بين البلدان، وذلك وفقا لدراسة على رواد أعمال مهاجرين من أصل تايواني في كندا. من ناحية أخرى، يستطيع المهاجرون الاضطلاع بدور في تيسير تدفقات التجارة والاستثمارات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وبمقدورهم كمستهلكين خلق طلب جديد على السلع والخدمات (هيد وريس، 1998، وبلازا، وراثا، 2011). ويمكن أن تعمل العلاقة بين المهاجرين والتجارة عبر قناتين رئيسيتين. أولا، يعمل المهاجرون على تحفيز التجارة من خلال خفض تكلفة المعاملات— نظرا لدرايتهم الكبيرة بأسواق بلدانهم الأم ولغاتها وممارساتها التجارية وقوانينها وغيرها من الأمور. وثانيا، قد يجد المهاجرون أن بعض السلع التي اعتادوا على استهلاكها في أوطانهم ليست متاحة في البلد المضيف، مما يعزز واردات مثل هذه السلع (شاتاي وجينش، 2013).

ويرى جينش وآخرون (2011) أن الهجرة تعمل على تعزيز التجارة، ولكن تأثيرها أقل على تجارة السلع المتشابهة. فزيادة عدد المهاجرين بنسبة 10% تزيد حجم التجارة بنحو 1.5%. واستنادا إلى بيانات من المملكة المتحدة، وجد أوتافيانو وآخرون (2015) أن زيادة عدد المهاجرين من بلد معين إلى سوق عمل محلية بواقع نقطة مئوية واحدة تدفع الشركات في هذه المنطقة إلى تصدير خدمات إضافية بنسبة 6% إلى 10% إلى ذلك البلد. وهذا التأثير مدفوع في المقام الأول بنمو الصادرات بين الشركات التي تخدم السوق بالفعل. وعلاوة على ذلك، يكون هذا التأثير في أقوى حالاته مع الخدمات التي تستخدم اللغة بشكل مكثف، وهو ما يتفق مع الرأي القائل بأنه بالنسبة للخدمات التي يلعب فيها المحتوى الثقافي دورا مهما، يمثل المهاجرون قناة فعالة في خلق تجارة الخدمات. ويشير مارتوشيلي وجاسيوريك (2019) إلى أن التنقل من منطقة جغرافية إلى أخرى أمر حاسم في التوزيع العادل لمكاسب التجارة. ويؤكدان أن عمليات التكامل الإقليمي، التي تعمل جنبا إلى جنب مع إجراءات تحرير التجارة على زيادة قدرة الأيدي العاملة على الحركة والتنقل، مناسبة تماما كأدوات للسياسات لتعظيم الآثار الإيجابية للتجارة على الرعاية الاجتماعية والفقر.

ومع ذلك، فإن تنقل البشر عبر البلدان والمناطق ليس مسألة بسيطة دائما، وكثيرا ما يواجه السكان من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إجراءات تحد من الهجرة (من بينها إجراءات التوظيف المطولة وحصص تقييدية لعدد العاملين الأجانب). ومن ناحية أخرى، فإن البيانات المتوفرة عن سوق العمل في كثير من بلدان المنطقة غير كافية، الأمر الذي يجعل من الصعب تقييم إمكانية التنقل داخل المنطقة. ويسلط أرزقي وآخرون (2020) الضوء على مشاكل التعريفات وسوء القياس في نواتج سوق العمل. ومع ذلك، يجب النظر إلى حركة العمالة وأسواق العمل في ضوء الاتجاهات العالمية الخاصة بالإنتاج والتجارة، والتي تغير عوامل الأجور المحددة للقدرة التنافسية. وكما يشير الإطار ثانيا-3، فإن سلاسل القيمة العالمية تتجه نحو ترسيخ الطابع الإقليمي استجابة لزيادة عدم اليقين منذ عام 2008. وتقوم الشركات في البلدان المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية الإقليمية الرئيسية الثلاثة - (الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية) بإعادة توطين و/أو تقريب أنشطة الإنتاج- وهو اتجاه من المرجح أن تعززه جائحة كورونا.

في الوقت ذاته، وكما ذكرنا آنفا، تستثمر الشركات في الروبوتات بدلا من استبدال العمالة الأعلى أجرا في بلدانها أو في بلدان مجاورة بالعمالة منخفضة الأجور في بلدان بعيدة. وتثير الآثار المترتبة على هذا الاتجاه نحو استخدام الروبوتات على نطاق موسع قلق البلدان الأقل نموا لأن الأجور المنخفضة تشكل مصدرا مهما لقدراتها التنافسية. وباعتبارها منطقة مصدرة للسلع الأولية في الأساس، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منأى إلى حد ما من تهديد إعادة التوطين الناجم عن الاعتماد على الروبوتات. ومع ذلك، يجب أن يؤخذ هذا الاتجاه في الاعتبار. فعلى سبيل المثال تتركز صادرات تونس في السلع الأكثر عُرضة للأتمتة (أرتوك، باستوس، وريكرز، 2018).

الشكل ثانيا-13 تقييد تجارة الخدمات إجمالاً، حسب المنطقة، 2010

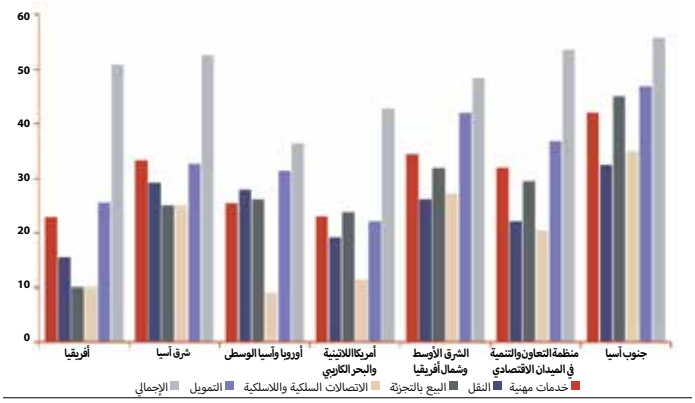

المصدر: هوكمان، 2016، تم جمعها من بيانات البنك الدولي.
ملاحظة: تتراوح المؤشرات من 0 إلى 100، و100 يعني الإغلاق تماما أمام المنافسة الأجنبية.

وقد يحفز تعزيز التجارة في الخدمات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومثلت التجارة في الخدمات 19% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2019. وهذا أعلى من النسب المسجلة في جنوب آسيا (10.9%) وأفريقيا جنوب الصحراء (11.4%)، ولكنه أقل من نسبة الخدمات في الاتحاد الأوروبي (26.9%) (البنك الدولي، 2020ح) وكانت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي سجلت أعلى نسبة في الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي لبنان (54.4% عام 2018) والبحرين (53.5% عام 2018). ورغم أن عدة بلدان في المنطقة اتخذت خطوات لتحرير تجارتها في السلع (ولو جزئيا على الأقل)، تعد المنطقة من بين أكثر المناطق في العالم تقييدا للتجارة في الخدمات، كما أظهر مؤشر قيود التجارة في الخدمات في الشكل ثانيا-13. ويطبق المغرب وتونس أقل السياسات تقييدا في مجال تجارة الخدمات بين بلدان المنطقة (انظر الشكل ثانيا-14)، في حين تتبنى مصر والكويت والبحرين أكثر هذه السياسات صرامة. وكانت الخدمات المهنية والنقل أكثر القطاعات تعرضا للقيود في المنطقة. ويترتب على تقييد خدمات النقل عواقب سلبية على كفاءة الخدمات المرتبطة باللوجستيات. وشكلت خدمات النقل 21% من إجمالي صادرات الخدمات في المنطقة عام 2019، وهو ما يعادل النسبة التي يمثلها القطاع في أفريقيا جنوب الصحراء. والبلدان التي سجلت أعلى نسبة لخدمات النقل في إجمالي صادرات الخدمات هي قطر (56%) وإيران (49%) وعمان (48%) (البنك الدولي، 2020ح).

وفي الوقت نفسه، تمثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة 14.8% من إجمالي صادرات الخدمات. وهناك بلدان أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي، مثل الكويت (43.3%) واليمن (25.4%). ومع ذلك، عندما يتم استبعاد البلدان ذات الدخل المرتفع، ينخفض المتوسط الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 6% فقط، وهو ما يقرب من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء (4.4%). وفي المقابل، عند النظر إلى جنوب آسيا، يبلغ متوسط نسبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجمالي صادرات الخدمات 39.1% (البنك الدولي، 2020ح).

الشكل ثانيا-14 تقييد تجارة الخدمات إجمالاً، حسب البلد، 2010

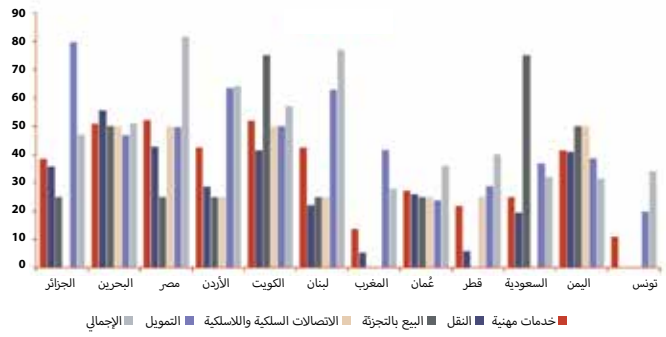

المصدر: هوكمان، 2016، تم جمعها من بيانات البنك الدولي.
ملاحظة: تتراوح المؤشرات من 0 إلى 100، و100 يعني الإغلاق تماما أمام المنافسة الأجنبية.

وتظهر مكافئات الرسوم المتناسبة مع القيمة التي تنطوي عليها مؤشرات قيود التجارة في الخدمات (انظر الجدول هـ1، الملحق هـ) تباينا كبيرا بين القطاعات والبلدان. فيتمتع المغرب مثلا بأدنى مستويات التمييز ضد مقدمي خدمات النقل الجوي والبري الأجانب في المنطقة، لكنه يفرض درجة عالية من الحماية في قطاع النقل البحري. ورغم أن لبنان يطل على البحر، فإنه يفرض قيودا كبيرة على الخدمات البحرية (وفي خدمات النقل عموما). ومصر هي أقل البلدان تقييدا في مجال النقل البري ولكنها تفرض قيودا كبيرة في قطاع السكك الحديدية. وتحد هذه المستويات من التقييد من قدرة الشركات على نقل السلع (مثل السلع الوسيطة والمنتجات الزراعية القابلة للتلف) بكفاءة وتعوق المشاركة في سلاسل القيمة.

وقيم بوتيني وآخرون (2011) الحواجز التي تحول دون تقديم الخدمات في قطاعات البنوك والاتصالات والتأمين والنقل (الجوي والبحري) في كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب. ولقد تبين لهم أن التأثير الناجم عن خلق أنشطة ريعية يهيمن فيما يبدو على القيود المفروضة على قطاعي البنوك والاتصالات الثابتة، في حين يبدو أن تأثير عدم الكفاءة من حيث التكلفة واضح في قطاع اتصالات الهاتف المحمول. وتفرض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رسوما أعلى على قطاعي التأمين والنقل.

ولا يمكن تحقيق النمو وخلق الوظائف دون مشاركة أكثر فاعلية في الأسواق العالمية، وهو ما يتطلب بدوره شركات قادرة على المنافسة. وتعتمد القدرة التنافسية على تكلفة المستلزمات وجودتها (بما في ذلك المستلزمات الخاصة بالخدمات). ولذلك، فإن تحرير التجارة في الخدمات عامل حاسم في زيادة القدرات التنافسية للشركات في المنطقة. كما أنه سيسهل على المنطقة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج التكنولوجية المرتبطة به (كرم وزكي، 2019). وتعود أحدث البيانات عن قيود التجارة في الخدمات في المنطقة لنحو عقد من الزمن. وسيكون من المفيد تحديث البيانات كما فعلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع البلدان الأعضاء في عام 2016. وثمة حاجة إلى تقييم إصلاحات الخدمات التي تقوم بها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

5. توطيد التكامل التجاري الإقليمي يشكل فرصة غير مستغلة للنمو وخلق الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يسمح التكامل التجاري الإقليمي للبلدان بتوسيع أسواقها بطريقة تسهل تحسين مهارات العمال، وتنويع أنشطة الإنتاج على نحو أكثر كفاءة. ونظرا لأن ما يسمى بتنمية المهارات والتنويع يعتمدان على نشر المعارف والتعلم من خلال التجارة والاستثمار وغير ذلك من التفاعلات الاقتصادية، فإن اختيار الشريك التجاري لأي بلد مسألة ذات أهمية كبيرة (كيلر 2002). فانخفاض كثافة المنتجات، والنزاعات في سوق العمل، وتقصير المسافات بين الأسواق داخل المنطقة، يؤدي إلى خفض التكاليف، مما يجعل استثمار الشركات في الأنشطة الإنتاجية أقل تعقيدا. كما أن زيادة قدرة العمالة على الانتقال بموجب اتفاق إقليمي فاعل، وقدرة العمالة الوافدة على التكيف مع الأوضاع في بلد مضيف داخل المنطقة، يخفض تكاليف الاستفادة من سوق عمل إقليمية أوسع (باون وآخرون، 2016).

الشكل ثانيا-15 إجمالي تعرض دول الصف لقطاعات التصنيع في دول العمود.

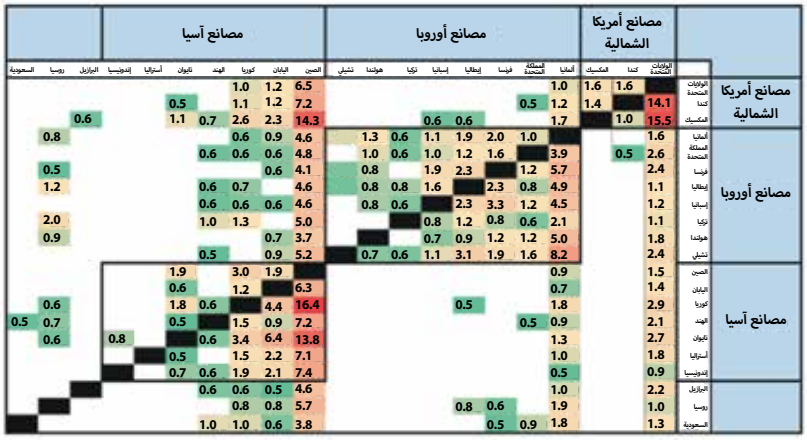

المصادر: بالدوين وفريمان (2020) شرح جداول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمدخلات والمخرجات بين البلدان (متاحة على الانترنت على هذه الصفحة https://www.oecd.org/sti/ind/inter-country-input-output-tables.htm).
ملاحظة: هذه الأرقام هي النسبة ذات القيمة المضافة للمدخلات المباشرة وغير المباشرة من الدولة العمود في إجمالي الناتج الصناعي للدولة الصف. ويتم وصف النسب التي تقل عن 0.5% للتوضيح كما هو الحال مع "الأحكام الخاصة" على الخط المائل. فعلى سبيل المثال، تعتمد نسبة 4.8% من إجمالي إنتاج المملكة المتحدة الصناعي على مدخلات التصنيع المباشرة وغير المباشرة من الصين.

ويشير التوجه للنزعة الإقليمية، وإحلال الروبوتات محل العمالة عالية الأجر حيثما أمكن، وتجنب مخاطر سلاسل الإمداد العالمية، إلى أنه من غير المرجح أن تنتقل الأنشطة والوظائف المفقودة في الصين إلى أسواق أخرى ذات أجور منخفضة. وفي الاقتصادات المتقدمة، يمكن للشركات أن تستثمر رأسمالها الخاص في الروبوتات لتحل محل بعض الوظائف وتعوض عن بعض تكاليف العمالة الأعلى نسبيا. ولتخفيف المخاطر، تسعى الشركات في مراكز الإنتاج الإقليمية الرئيسية (الاتحاد الأوروبي، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا الشمالية) وراء الفرص داخل مركز الإنتاج أو بالقرب منه، كما هو موضح في الإطار ثانيا-3.

وبسبب الضعف النسبي في بيئة أنشطة الأعمال وقلة الروابط اللاحقة مع مراكز الإنتاج الإقليمية الثلاثة لسلاسل القيمة العالمية، من غير المرجح أن تستفيد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيرا في الأمد القريب من اتجاهات إضفاء الطابع الإقليمي على سلاسل القيمة العالمية، ما لم تنفذ إصلاحات حاسمة. يقدم الشكل ثانيا-15 خريطة بالألوان توضح كيف تترابط قطاعات الصناعات التحويلية في مراكز الإنتاج الرئيسية الثلاثة فيما بينها. تشير المربعات الخضراء إلى أقل الروابط كثافة، بينما تحدد المربعات الصفراء الروابط متوسطة الشدة، وتشير المربعات البرتقالية والحمراء للروابط القوية. في المربعات الحمراء، سيكون للانكماش في البلد الوارد في العمود تأثير سلبي كبير على البلد في السطر المقابل- على سبيل المثال، سيؤدي أي إغلاق في الصين إلى تباطؤ بنسبة 14.3% في الإنتاج الصناعي في المكسيك. والبلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا الممثل في المصفوفة هو السعودية، والتي تأثرت نسبيا بالأساس من انخفاض الطلب على النفط نتيجة التباطؤ الاقتصادي في الصين، وبدرجة أقل بكثير من الانكماش في ألمانيا أو الولايات المتحدة.

ويرسم باون وآخرون (2016) الخطوط العريضة لنهج للعولمة يستند على توسيع التكامل التجاري البيني في المنطقة. وفي هذا السياق، فإن تعزيز التكامل التجاري داخل المنطقة وتوسيع التكامل مع أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن يسهل تكامل المنطقة مع مراكز الصناعات التحويلية سواء الإقليمية والعالمية. ومن الممكن أن تساهم الاستفادة من أوجه التكامل الإقليمي والعالمي في النمو والاستقرار.

ومع ذلك، أظهر بيريدي وعابديني (2014) تأثيرات محدودة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تضم 17 عضوا على التجارة الإقليمية نظرا لتفتت الأسواق وهيمنة التجارة بين الصناعات المختلفة. ولكن القيم التجارية المجهزة (أو المتوقعة إحصائيا) في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أعلى كثيرا من القيم الفعلية، مما يشير إلى أن بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمكن أن تستفيد من توطيد التكامل التجاري الإقليمي إذا سعت إلى النهوض بإصلاحات مناسبة في السياسات. وفي الوقت نفسه، فإن تيسير التجارة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتيح تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، ويؤدي إلى زيادة كبيرة في قيمة الصادرات التجارية ككل وفيما بين الصناعات بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما بالنسبة لبلدان المشرق والمغرب العربي. ونتيجة لذلك، ستشهد جميع المناطق الفرعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دفعة تصديرية، على سبيل المثال، في الصناعات الزراعية، ولا سيما المنتجات التي تتمتع فيها بلدان المشرق والمغرب العربي بميزة نسبية.

ووجد بارا وآخرون (2016) أن اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب (بين البلدان المتقدمة والنامية) والاتفاقيات بين بلدان الجنوب والجنوب (التي تضم البلدان النامية فقط) ستزيد من حجم التبادل التجاري في بلدان المنطقة بوسائل مختلفة. وستكون الاتفاقيات بين الشمال والجنوب أكثر نفعا لصادرات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن كلا النوعين من الاتفاقيات سيسفر عن قدر أعظم من التكامل في السوق العالمية. وستستفيد بلدان المنطقة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل المنتجات الزراعية، والتي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، أكثر من استفادتها من الاتفاقيات التي تغطي المنتجات الصناعية فقط. ووجد بيبني (2017) أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء تتمتعان بإمكانيات هائلة للاندماج في تجارة الخامات والمعادن والأغذية والمواد الخام الزراعية.

الشكل ثانيا-16 التجارة داخل المنطقة حسب المنطقة – المتوقع مقابل الفعلي

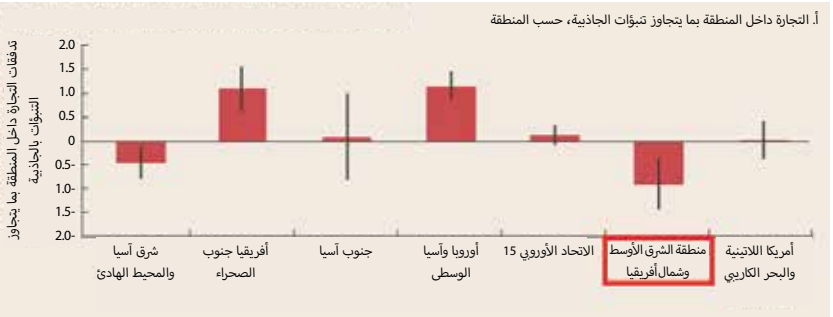

المصدر: باون وآخرون (2016).

ونظرا لأن التجارة البينية في المنطقة أقل مما هو متوقع في النماذج الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار الحجم الاقتصادي للشركاء التجاريين وقربهم الجغرافي (نموذج الجاذبية)، فهناك إمكانية لزيادة التجارة بين بلدان المنطقة (انظر الشكل ثانيا-16). فضلا عن ذلك، يؤثر موقع البلد على قدراته التنافسية العالمية ويرجع ذلك جزئيا إلى أن عوامل مثل النقل والخدمات اللوجستية، والكهرباء والغاز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية، يمكن أن تخفض تكاليف السلع والخدمات المتداولة إقليميا، وتعزز الكفاءة، وبالتالي تزيد الانتاجية. وبالإضافة لذلك، فإن تراجع حدة الصراعات المرتبط بزيادة التعاون من شأنه أن يحسن من بيئة أنشطة الأعمال لجميع الشركات في المنطقة، في حين قد يقوض الصراع في بلد واحد بالمنطقة الاستثمارات الأجنبية المحتملة في البلدان الأخرى. وبالتالي يُنظر لجهود التكامل الإقليمي المفتوحة أمام الشركاء التجاريين من خارج المنطقة على أنها تعادل التكامل العالمي.

مع ذلك، فإن تردي جودة البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والكهرباء، والنقل، والخدمات اللوجستية) يزيد التكاليف بما يكفي لحرمان بلدان المنطقة من الاستفادة من ميزة القرب الجغرافي والفوائد الأخرى المرتبطة عادة بالتجارة البينية في المنطقة (باون وآخرون، 2016).

وعلى أساس هذا التحليل، حري ببلدان المنطقة أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- تخفيض الرسوم الخارجية في إطار مظلة رسوم موحدة،
- توطيد التكامل بين المناطق الفرعية، وخاصة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة،
- مواءمة وتنسيق القواعد- مثل الرسوم الجمركية، وقواعد المنشأ، والأطر التنظيمية للسلع المتداولة إقليميا- لتعزيز القدرة التنافسية العالمية،
- تقليص التكاليف التجارية عن طريق الاستثمار في البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والكهرباء، والنقل، والخدمات اللوجستية).

6. جائحة كورونا: فرصة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتكامل التجاري الإقليمي مع أفريقيا

دفعت الصدمة المزدوجة الناجمة عن أزمة صحية سببها تفشي الجائحة وتراجع أسعار النفط (كما نوقش في الفصل الأول) منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ركود عميق. وأدت عمليات إغلاق الحدود الرامية إلى كبح انتشار الفيروس إلى تفاقم الخسائر التجارية. وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة قد انخفض بشكل حاد ومن المتوقع أن يتسارع التراجع في قطاعات مثل الإلكترونيات ومنتجات السيارات. ونالت الجائحة بشكل مباشر من تجارة الخدمات، مثل السياحة، بسبب القيود المفروضة على النقل والسفر.

في الوقت نفسه، تواجه قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والبناء تراجعا حادا في طلب المستهلكين. إن العواقب الاجتماعية المترتبة على الجائحة وخيمة، وخاصة بالنسبة للشباب والنساء والعاملين في القطاع غير الرسمي الذين فقد الكثير منهم وظائفهم وسقطوا في براثن الفقر المدقع.

كما أن التكاليف الاقتصادية والمالية والاجتماعية المترتبة على الجائحة كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي، وهي أسوأ بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشمل الملحق ب تحليلا لمحاكاة التوازن العام العالمي القابل للحساب للتأثير الاقتصادي لفيروس كورونا على المنطقة. وتشير المحاكاة إلى أن الانخفاض سيكون أكبر في قطاع الخدمات إذا كان تفشي الفيروس شديدا. وفي سيناريو "الجائحة العالمية الشديدة التأثير"، من المتوقع أن تحدث أكبر صدمة سلبية في ناتج الخدمات المحلية (-9.3%) التي تأثرت بالجائحة، فضلا عن الخدمات السياحية المتداولة (-8.8%). ويمكن أن تتعرض الصادرات العالمية وصادرات المنطقة بصفة خاصة لضربة شديدة أيضا (انظر الإطار أولا-1). كما أن إجراءات العزل العام وإغلاق الحدود ستؤثر بصورة غير متناسبة على الفقراء والضعفاء (ولا سيما النساء)، وبشكل خاص التجار عبر الحدود والعمال غير المهرة في القطاع غير الرسمي.

وعلى الرغم من أن النتائج مثيرة للقلق، فإنها تشير إلى أن جائحة كورونا يمكن أن تكون بمثابة فرصة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة. كما تلقي الضوء على أهمية برامج تنويع الاقتصاد الإقليمي التي تستهدف الحد من الاعتماد على النفط. ومن الممكن أن تعجل الجائحة بإعطاء الأولوية للتكنولوجيا والشركات التي تعتمد بكثافة على رأس المال البشري في القطاعات الأكثر استدامة وقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

في الوقت نفسه، كشفت الجائحة أوجه القصور في إجراءات وإدارة الحدود، إذ كافحت بلدان كثيرة للحفاظ على حركة التجارة في وقت زادت فيه واردات الإمدادات الأساسية مع بذل الجهود لوقف تفشي المرض. ويتعين على بلدان المنطقة أن تعمل على تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من أجل تعزيز التنويع، والحد من الاعتماد على النفط، واحتواء الآثار الخارجية السلبية للصدمات. ويحدد البنك الدولي (2020ط) الطريق قدما في هذا الصدد بالنسبة للعراق، الذي يملك القدرة على استعادة مكانته كمركز لوجستي إقليمي. وبالإضافة إلى بلدان البحر

المتوسط، تتيح القارة الأفريقية فرصا اقتصاديا وتجاريا ضخمة. ويوفر التكامل التجاري على امتداد محور أوروبا - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أفريقيا أكبر الإمكانات.

وينبغي لبلدان المغرب العربي أن تغتنم الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية التي دُشنت مؤخرا بغية إعادة تنشيط التجارة والاستثمار مع البلدان الأفريقية باعتبارها ركيزة للنمو والتكامل والقدرة على مواجهة الصدمات في الأجل الطويل. ويحتاج إنشاء سوق على مستوى القارة تضم بلدان جنوب الصحراء وبلدان المغرب العربي، في ظل روابط قوية مع بلدان المشرق العربي وبلدان الخليج، جهودا حثيثة لخفض كافة التكاليف التجارية – مما يتطلب إرادة سياسية وإصلاحات، وتحديث التشريعات لتمكين السلع ورؤوس الأموال والمعلومات من التدفق بحرية وسهولة عبر الحدود. ويمكن أن تستفيد بلدان المشرق من تعزيز التعاون على امتداد المحور الأوروبي الخليجي الآسيوي. ويمكن تعزيز الفرص التجارية للمشرق من خلال تحسين إجراءات تيسير التجارة، وإدخال تحسينات على ممر النقل، والبنية التحتية الرقمية. وهناك إمكانية كبيرة أمام بلدان المشرق للتعاون فيما بين المناطق وداخل المنطقة من خلال تحرير قطاع الخدمات.

ثانيا-3. إرساء الأساس للتكامل التجاري الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الجائحة

نتيجة لجائحة كورونا، ستتحول نسبة كبيرة من الصادرات السلعية بعيدا عن بلدان معينة بسبب عوامل اقتصادية وغير اقتصادية (مثل تغيير الحكومات للسياسات من أجل تعزيز الإنتاج المحلي للسلع الأساسية). وقد ينطوي احتمال حدوث إعادة توازن جغرافي كبير في سلاسل الإمداد العالمية على مخاطر، ولكنه يشكل أيضا فرصة سانحة للبلدان التي تستطيع الحصول على حصص من الإنتاج الجديد. وقد ترسي خيارات السياسات في بلدان المنطقة الأسس اللازمة لتوطيد التكامل التجاري الإقليمي بغية تعزيز النمو وتمهيد الطريق أمام تحسين التكامل مع الاقتصاد العالمي. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في معالجة عوامل الاقتصاد السياسي التي تسبب ارتفاع تكاليف التعاملات، وعدم اليقين، وعدم الكفاءة، وفي نهاية المطاف المكاسب الاجتماعية والاقتصادية المحدودة.

وينبغي أن تتضمن أي مبادرة تهدف إلى توطيد التكامل الإقليمي، سياسات محلية لتيسير التغييرات الهيكلية، فضلا عن اتخاذ تدابير موازية ملائمة لتخفيف حدة أي زيادة في أشكال عدم المساواة نتيجة لتحرير التجارة.

وفي نهاية المطاف، يجب أن تتبنى السياسات التجارية المستقبلية في المنطقة نهجا عمليا واقعيا من أجل تحفيز خلق فرص العمل، ووصول ثمار النمو الاقتصادي لجميع الفئات، وضمان الاستقرار. ولتعزيز الاحتواء وتمكين الفئات المهمشة وتلك التي تضررت بشدة، يجب استهداف قطاعات مثل الزراعة والصناعات الخفيفة (مثل المنسوجات التي تحقق فيها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداء جيدا). في الوقت نفسه، سيعزز تيسير الحصول على المعلومات والتكنولوجيا أيضا الاحتواء. ومن شأن السياسات التي تعمل على تحسين البنية التحتية والشبكات، وتقليل الرسوم الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة، وتحسين بيئة أنشطة الأعمال، وتعزيز المؤسسات، وتسهيل الحصول على التمويل، أن تسهم في فتح قنوات تجارية جديدة لإنتاج أكثر تنوعا وتطورا. ويجب أن تقلل أجندة المنطقة الرامية للوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعزز الشفافية، وتدعم استقرار السياسات في نهاية المطاف.

إزالة القيود التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تعزيز التنوع وتوسيع النطاق

يعد تحسين الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة متطلبا رئيسيا. وتعتمد قدرة الشركات على التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية على جودة بيئة أنشطة الأعمال، والتي يجب على صانعي السياسات المساعدة في تحسينها. ومن شأن معالجة مشاكل الخدمات اللوجستية والتمويل والدراية بالسوق والموارد البشرية والابتكار أن تؤدي إلى تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج بشكل كبير. ويمكن للاستثمار الضخم في البنية التحتية والنقل والبرامج اللوجستية، وخاصة في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، أن يدعم التنويع في الصناعات التحويلية والخدمات، والحد من فترات التأخير في إنجاز المعاملات وتحسين النفاذ إلى الأسواق.

وقد أسفرت الإستراتيجية الوطنية للقدرة التنافسية للخدمات اللوجستية في المغرب في الفترة من 2010 إلى 2015 عن عدة تحسينات مثل إنشاء الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية، واستحداث منصات لوجستية داخل المناطق الصناعية، وحشد أموال القطاع الخاص (أوجييه، 2019).

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على اتساعها، ينبغي أن يتوخى تصميم المنصات اللوجستية المتكاملة تكييفها وفقا لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتشجيع هذه الشركات على التجمع وترشيد تكاليف الخدمات. ومن ناحية أخرى، يجب أن تشتمل الإصلاحات في مجال الخدمات اللوجستية على إنشاء مناطق لوجستية متكاملة قرب المناطق السكنية، الأمر الذي سيزيد من الاتساق بين سياسات الإسكان ومواقع المناطق الصناعية والنقل.

وينبغي أن يكون هناك بعد دولي للإصلاحات التي تمس الحاجة إليها في مجال الخدمات اللوجستية. ويتعين على كل بلد أن يوائم بين إستراتيجية لتطوير الشحن (البحري والجوي والبري) وبين طموحاته التجارية التي قد تشمل أفريقيا جنوب الصحراء، وأوروبا، و/أو سلاسل القيمة العالمية التي يرغب في التكامل فيها. وفي الواقع، لا يمكن للجهات الاقتصادية الفاعلة في المنطقة أن تعمل على تطوير تدفقات التجارة مع البلدان الأفريقية المجاورة والشركاء التجاريين الآخرين بدون شبكة طرق قوية ومسارات بحرية محددة وشحن جوي مناسب ومنصات لوجستية متكاملة بشكل أفضل.

ثمة حاجة لتحسين فرص الحصول على التمويل. يشكل وجود الأسواق المالية التي تقوم بوظائفها على نحو جيد ضرورة لدعم توسع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية. إن الحصول على رأس المال أمر أساسي وسوف يظل يشكل أولوية في فترة ما بعد جائحة كورونا، لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات في رأس المال المادي والبشري على حد سواء، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة لتسهيل التعافي من آثار تلك الجائحة. ويشكل وضع حوافز ولوائح تنظيمية تكفل استدامة مؤسسات الوساطة المالية أولوية ملحة.

وينبغي أن يراعي تصميم سياسات القطاع المالي في المنطقة مستقبلا مساندة ريادة الأعمال الاجتماعية وتمويل التأثير الاجتماعي – مما يؤدي إلى الإسراع في عملية الاندماج. وتهدف ريادة الأعمال الاجتماعية إلى إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي يمكن إغفالها عند خفض الميزانيات. وينشط رواد المشروعات الاجتماعية المبتكرة في المنطقة في عدة قطاعات، من بينها الخدمات والأنشطة المتصلة بالتجارة، ولكنهم يفتقرون عادة إلى القدرة على الحصول على السيولة. ويشير هذا إلى الحاجة إلى وجود كبير للمؤسسات المالية التي تدير التمويل الاجتماعي (تساكاس ومقدم، 2019). وهناك الكثير من الأدوات المتاحة- التمويل الإسلامي، والتمويل المتناهي الصغر، والتمويل الجماعي، أو حتى سندات التأثير الاجتماعي، والتي تسمح لمستثمري القطاع الخاص بتمويل البرامج- وهي تستحق أن تحظى بدعم أفضل من صناع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي (هاوسر وآخرون، 2019).

وتونس هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي اتخذت إجراءات في هذا المجال. ففي 17 يونيو/ حزيران 2020، وافقت تونس على مشروع قانون يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال تعزيز التعايش المتكافئ بين القطاعين العام والخاص والجهات الفاعلة الأخرى في السوق المالية في إطار تنظيمي مشترك. كما يهدف إلى تعزيز الاحتواء الاقتصادي والاجتماعي للفئات المحرومة والمهمشة، مثل أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية المعزولة والشباب العاطلين عن العمل، وذلك من خلال تمكينهم من الانضمام إلى التعاونيات وجمعيات الائتمان المتبادل أو غيرها من الجمعيات لتوفير فرص العمل. وينص القانون على إنشاء آليات تمويل خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

من الضروري معالجة الإصلاح التنظيمي لتجارة قطاع الخدمات، مع التركيز على المواءمة الإقليمية والتنسيق عبر الحدود. وقد ألحقت الجائحة ضررا أكبر بالتجارة في قطاع الخدمات، الذي هو بالفعل دون إمكاناته في المنطقة. وعانت خدمات السياحة والنقل والتوزيع نتيجة القيود المفروضة على التنقل وإجراءات التباعد الاجتماعي. ويخلف تعطل إمدادات الخدمات تأثيرات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، فقد ارتفعت معدلات البطالة على سبيل المثال.

وتسهل أسواق الخدمات المفتوحة جيدة التنظيم الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية. ومن شأن الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها في قطاع الخدمات، الذي لا يزال يخضع للقيود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن تخفض تكاليف التجارة وتعزز الشركات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في الاقتصاد الرقمي وتؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نمو شامل للجميع. وينبغي أن تركز الإصلاحات في المنطقة على التنسيق الإقليمي والعابر للحدود لإصلاحات تجارة الخدمات.

وبدلا من معالجة القيود على مستوى كل بلد على حدة فقط، وهو أمر ضروري، ينبغي أن تركز الجهود على مواءمة السياسات التنظيمية على الصعيد الإقليمي. وتزيد التبادلات التجارية بين البلدان التي تعتمد قواعد تنظيمية مماثلة. ويجب على بلدان المنطقة أولا أن تعمل على الحد من مستوى القيود على تجارة الخدمات من خلال التعاون التنظيمي الذي يستشرف آفاق المستقبل، والذي سوف يصبح أكثر أهمية مع انخفاض القيود. في نهاية المطاف، يتعين خفض تكاليف الامتثال للمصدرين من خلال التعاون التنظيمي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2017)

ينبغي منح أولوية لتيسير التجارة الرقمية بشكل أكبر في إطار اتفاقات التجارة المستقبلية. ويمكن للاقتصاد الرقمي أن يحسن الاحتواء. وعلى الأجل الطويل، سيكون التقدم التكنولوجي هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2107). وتعتمد التطورات التكنولوجية على إتاحة الوصول للمعرفة على الصعيد العالمي وللشبكات التي تنقل هذه المعرفة (الخدمات والسلع). وفي الوقت الراهن، تعمل أزمة فيروس كورونا على تسريع جدول أعمال الرقمنة في شتي أنحاء العالم، كما أن الاستفادة من الاقتصاد الرقمي في التجارة يمكن أن تعزز فرص التجارة البينية في المنطقة (انظر الإطار ثانيا-6). ويقترن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنماذج أعمال جديدة ومنتجات متطورة. وهو ما يعني أن إصلاحات قطاع الخدمات في المنطقة يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع إصلاحات التعليم والتدريب المهني التي توفر المهارات اللازمة للاقتصاد الرقمي. وتشمل معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية حاليا إجراءات لتيسير التجارة الرقمية، وهي تدابير أساسية لخفض تكاليف التجارة. على سبيل المثال، قلصت سنغافورة، من خلال نافذتها الإلكترونية الموحدة، الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات من أربعة أيام إلى 15 دقيقة، وخفضت تكلفة تقديم كل وثيقة بنسبة 71%. وينبغي النظر في سياسات من شأنها تشجيع شركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تيسير التجارة الرقمية بشكل متزامن (انظر الإطار ثانيا-7). ويمكن أن تشمل هذه السياسات إنشاء نافذة إلكترونية موحدة، أو تسجيل المعلومات عبر الإنترنت، أو إدخال نظام تداول غير ورقي عبر الحدود (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2018).

لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بتجارة الخدمات، يتعين على بلدان المنطقة كذلك أن تعيد النظر في القواعد التي تنظم الحركة المؤقتة للأفراد وأن تكون أكثر شمولا في التعامل بعضها مع بعض. ويتضمن ذلك الاستثمار في مرافق التجهيز مثل التأشيرات الإلكترونية لتجار الخدمات. وتشمل اتفاقيات التجارة الدولية، مثل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، بنودا تتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين الذين يقدمون الخدمات، بوصفهم فئة مختلفة عن المهاجرين. ولكن قلة من البلدان تميز بين الفئتين في قوانينها ولوائحها الخاصة بالهجرة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2017). وفي إطار توطيد علاقاتها مع أفريقيا (منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية) والاتحاد الأوروبي (اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق)، يجب أن تكون بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أول من يقوم بهذا التمييز ويستكشف مواءمة القواعد الخاصة بالحركة المؤقتة لتجار الخدمات داخل حدودها.

الإطار ثانيا-6. توسيع التجارة الرقمية في المنطقة بعد جائحة كورونا

أدت أزمة فيروس كورونا إلى تسريع جدول أعمال الرقمنة في شتي أنحاء العالم، الأمر الذي سيكون له تأثيرات كبيرة على مستقبل العمل ومهارات الأيدي العاملة، والتجارة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا السياق، يمكن من خلال الاستفادة من الاقتصاد الرقمي توسيع فرص التجارة البينية داخل المنطقة وخلق فرص عمل أثناء وبعد الجائحة. إن زيادة الرقمنة تمكن من إقامة روابط بين الأسواق البعيدة، كما أنها تعزز الروابط التجارية داخل المنطقة وخارجها. وتشير الشواهد إلى أن الإنترنت تزيد من التجارة في السلع المادية والخدمات الرقمية (بورجا وكونتشنر 2011، وفروبند وفاينهولد 2004، أولاريجا وأوستن 2012). فحوالي 40% من سكان المنطقة هم دون سن العشرين، مما يعني أن الملايين من الشباب في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يصبحوا مستهلكين ورواد أعمال وفنيين وأن يساعدوا في توسيع الاقتصاد الرقمي في منطقتهم.

ونمت التجارة الإلكترونية في المنطقة بنسبة 25% سنويا إلى 8.3 مليارات دولار بين 2014 و2017 (انظر الشكل ثانيا-ب6-1). لكنها لا تزال منخفضة مقارنة بالمعايير المعمول بها، مما يشير إلى وجود إمكانية لمزيد من النمو في المستقبل (انظر الشكل ثانيا-ب6-1). وينبغي معالجة الثغرات في عدد من مجالات السياسات لتمكين التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاقها محليا وعبر الحدود الوطنية. وأشار أرزقي وآخرون (2018 إلى أن المنطقة تراوح مكانها خلف مناطق أخرى فيما يتعلق بالوصول للإنترنت، والمهارات الرقمية، والحصول على السلع والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن القدرة على تحمل تكلفة توصيلات الإنترنت وجودتها.

يُتبع في الصفحة التالية >>

الشكل ثانيا-ب6-1. التجارة الإلكترونية نمت بنسبة 25% سنويا منذ عام 2014

المصدر: جوجل وBain & Company؛ 2019.

الشكل ثانيا-ب6-2. لا يزال هناك مجال لنمو التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

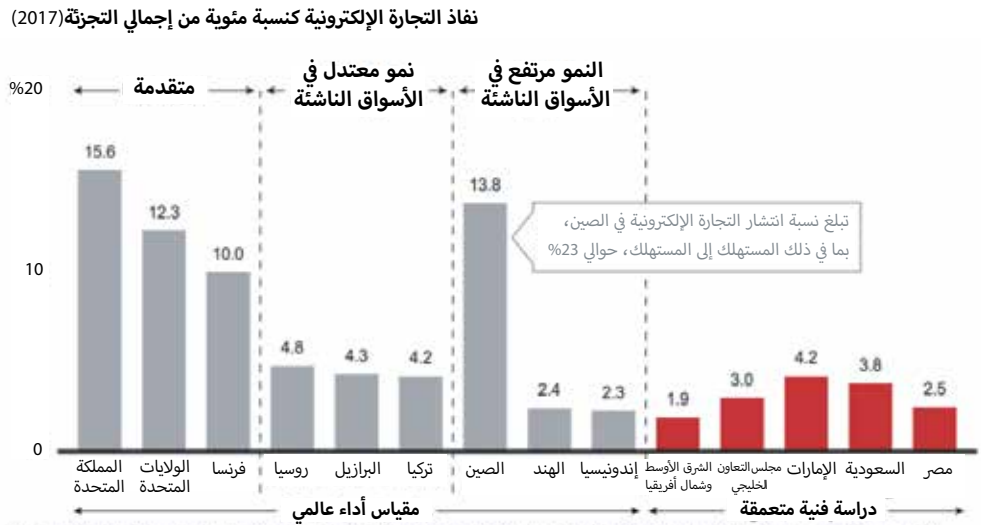

المصدر: جوجل وBain & Company؛ 2019.

وسيتطلب تسريع وتيرة التجارة الإلكترونية توسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير موثوقية وسرعة وتكلفة الاتصالات بالإنترنت والهواتف المحمولة. ومتوسط سرعات الإنترنت في المنطقة بطيء. فوفقا للبيانات التي يتم جمعها بواسطة كابل (cable.co.uk)، فإن سرعة الإنترنت في اليمن تبلغ 0.34 ميجابايت في الثانية مقارنة بسرعته في سنغافورة التي تبلغ 55.13 ميجابايت في الثانية. وتتخلف المنطقة عن جميع البلدان، وخاصة جميع المناطق النامية الأخرى من حيث عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابت لكل مائة شخص (الشكل ثانيا-ب6-3). كما أن تكلفة الحصول على خدمات الإنترنت في المنطقة أعلى من تكلفتها في البلدان الأخرى، وخطط الإنترنت غير ميسورة التكلفة للأسرة، وخاصة للنساء. وتشير بيانات كابل إلى أن أسعار الإنترنت الشهرية مرتفعة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتتراوح من 85 دولارا في السعودية إلى 155 دولارا في الإمارات وذلك مقارنة بأقل من 10 دولارات في روسيا.

يُتبع في الصفحة التالية >>

وفيما يتعلق بمتوسط عدد المعاملات الإلكترونية للفرد الواحد، تتخلف المنطقة عن كافة المناطق النامية الأخرى، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء. فبدلا من استخدام المدفوعات عبر الإنترنت والهاتف المحمول، لا تزال النقود وسيلة رئيسية للمدفوعات في المنطقة، مما يحد من آفاق نمو التجارة الإلكترونية. وكما هو مبين في الشكلين (ثانيا-ب6-4) و(ثانيا-ب6-5)، تتخلف المنطقة عن جميع المناطق النامية الأخرى من حيث متوسط عدد المعاملات الإلكترونية للفرد. ويمتلك 80% من السكان غير المتعاملين مع البنوك هاتفا محمولا، في حين أن أقل من 7% ممن يمتلكون هاتفا محمولا لهم حسابات للمعاملات المالية عبر الهواتف المحمولة. كما أن المنطقة تتخلف عن جميع البلدان في إجراءات مهمة أخرى- مثل سعة النطاق بالبت لكل مستخدم للإنترنت، كما أنها متأخرة بوضوح عن البلدان متوسطة الدخل فيما يتعلق بعدد مشتركي الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت.

الشكل ثانيا-ب6-3. انتشار كبير للهواتف المحمولة باتصالات نطاق عريض محدودة للجميع

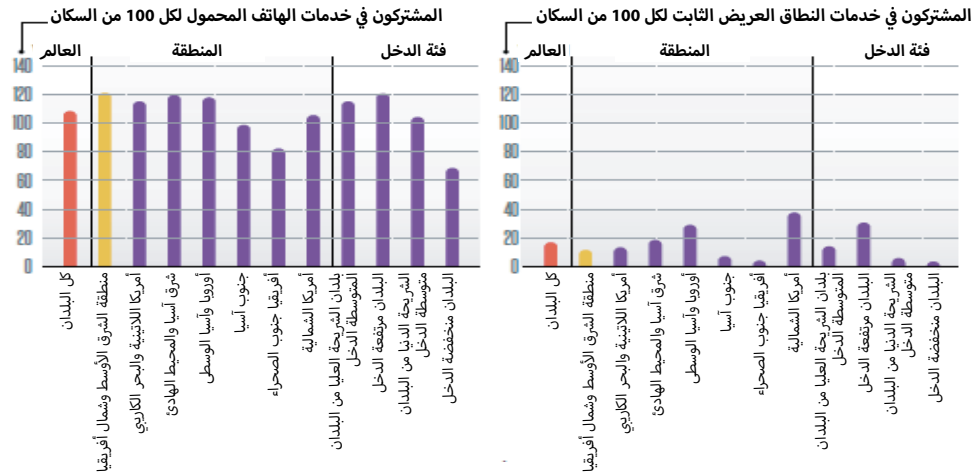

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ والبنك الدولي

يُتبع في الصفحة التالية >>

الشكل ثانيا-ب6-4. اتصالات إنترنت رديئة النوعية ومدفوعات إلكترونية تكاد تكون معدومة

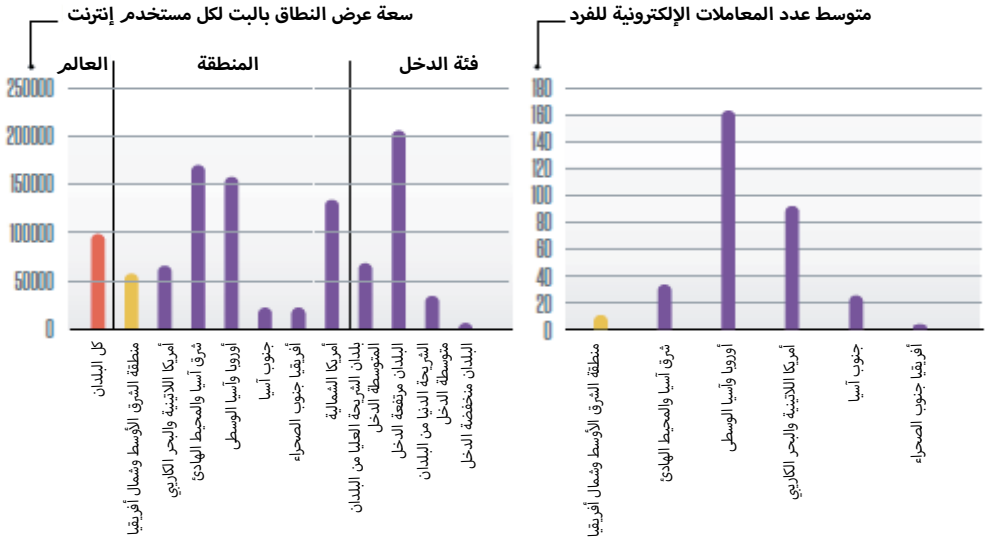

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، ومؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ والبنك الدولي

الشكل ثانيا-ب6-5. الإنترنت الثابت عريض النطاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

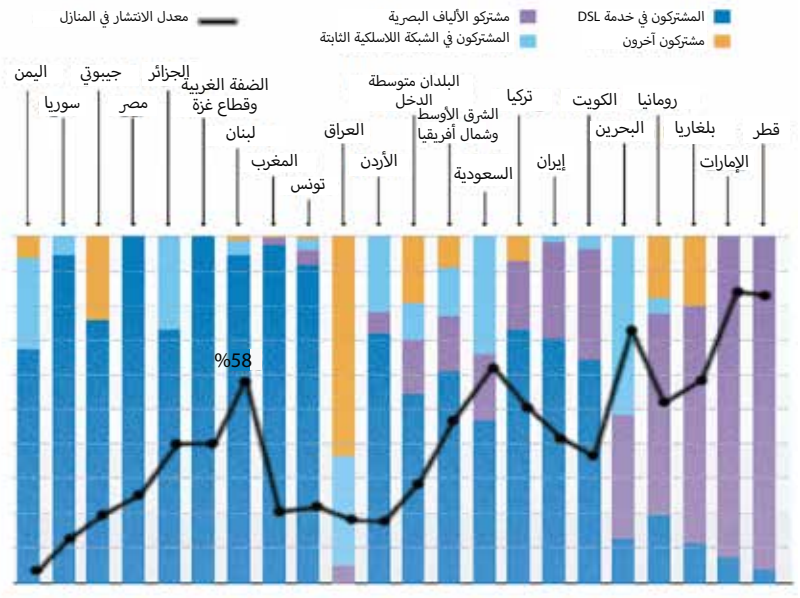

المصدر: تليجيوغرافي، 2017.

يُتبع في الصفحة التالية >>

ويعد تحسن القدرة على الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا سيما في بلدان أخرى خارج الخليج مسألة حاسمة. فمن ناحية، تشكل التكنولوجيات الرقمية أداة أساسية للنمو وخلق الوظائف في قطاعات مثل الصحة، والتعليم، والبيئة، وإصلاح القطاع العام. ومن ناحية أخرى، تمثل وسيلة رئيسية للتكامل الإقليمي لأن بوسعها تسهيل زيادة تدفقات السلع والخدمات داخل المنطقة، وفي نفس الوقت فتح قنوات جديدة للتبادلات التجارية الإلكترونية مع شركاء تجاريين آخرين، مثل الاتحاد الأوروبي وأفريقيا جنوب الصحراء. ويمكن أن يساعد ذلك أيضا في تحقيق الانتعاش بعد جائحة كورونا بطريقة أكثر احتواء واستدامة.

كما يمكن لتعزيز التجارة الإلكترونية أن يعمل على تحفيز خلق الوظائف، وخاصة بالنسبة للنساء الشابات والمتعلمات في المنطقة. ولقد كانت فرص العمل المتاحة للنساء في المنطقة أقل من تلك المتاحة للرجال قبل انتشار الجائحة، والآن زاد الأمر سوءا. وتتركز وظائف نحو ثلثي العاملات في بلدان المنطقة في القطاع الصحي والاقتصاد غير الرسمي، وكلاهما تضرر بشدة خلال الأزمة، مما أدى إلى خسارة النساء لوظائفهن أكثر من الرجال. إن توسيع التجارة الإلكترونية ينطوي على إمكانية توفير المزيد من الفرص لرائدات الأعمال والنساء اللاتي يملكن شركات ممن أثرت الجائحة على أعمالهن. ونظرا للأعراف الثقافية والاجتماعية التي تقيد عمل المرأة، تتيح التجارة الإلكترونية لها القدرة على المرونة في العمل وتوسيع نطاق أعمالها التجارية، حتى في وقت الأزمات. وفي هذا الإطار، يستلزم الأمر اتخاذ إجراءات سريعة فيما يتصل بتحسين السياسات والمهارات على حد سواء لضمان حصول النساء على التكنولوجيا الرقمية، والتوجيه والإرشاد، والتدريب، والتمويل. فضلا عن ذلك، فإن بناء قدرة رائدات الأعمال المتضررات من الأزمة على الانضمام أو إعادة الانضمام إلى منصات التجارة الإلكترونية وزيادة صادراتهن من خلال المشاركة في سلاسل الإمداد المحلية والإقليمية والعالمية من شأنه بناء قدراتهن على الصمود في مواجهة الصدمات في المستقبل.

وضع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكانها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

سيتطلب التكامل الإقليمي بعد جائحة كورونا تحسين التقارب في الإجراءات غير الجمركية.

وكي تتمكن بلدان المنطقة من الاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية، يجب عليها النهوض بإصلاحات متقاربة في هذا الصدد. وعندئذ فقط يمكن للسياسات التجارية أن تصبح أداة مركزية في استعادة فرص النمو والتوظيف. وينبغي أن يتم ذلك في إطار مشاورات إقليمية. وفي معظم البلدان، تتوزع مسؤولية وضع الإجراءات غير الجمركية بين عدة وزارات وهيئات ليس لديها ما يحفزها على التشاور فيما بينها. وكما ذكر آنفا، فإن فاعلية هذه السياسات ستتوقف على أسلوب مناقشتها وقبولها وتطبيقها، وعلى درجة "الثقة المتبادلة". ولتحقيق التقارب بين الإجراءات غير الجمركية وتبسيطها، يمكن لبلدان المنطقة أن تنظر في تكليف وكالة إقليمية قائمة بالفعل بتنسيق وتقليل القيود غير الجمركية، بمساندة ومشاركة من الجهات الوطنية، أو آلية إقليمية تسمح لها بالتنسيق فيما بينها بصورة منتظمة. وقد أثبت التعاون الفني على المستوى الإقليمي فاعليته في مناطق أخرى من العالم. فعلى سبيل المثال، تركز الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على إلغاء الإجراءات غير الجمركية التي تؤثر على التجارة داخل المنطقة، وأمانة الرابطة مسؤولة عن رصد وتصنيف الحواجز غير التجارية باعتبارها حواجز *خضراء* للإجراءات غير الجمركية التي تعد حواجز غير *تجارية*، وتقوم البلدان الأعضاء باستعراض التصنيفات، ويتم فحص هذه الإجراءات وتحديد أولوية إلغائها من قبل هيئات التفاوض. وللحفاظ على المصداقية، يجب أن تستند هذه المؤسسات الإقليمية إلى القانون وأن يكون لديها الموارد المالية والبشرية الكافية والمستقلة (كادو، وموناديي، ويان ينغ، 2017).

ومن ناحية أخرى، نفذت البلدان فرادى الكثير من الإجراءات غير الجمركية حتى الآن دون وضع "الصورة الأكبر" في الاعتبار. وتوفر منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا فرصة عظيمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء لتبسيط ومواءمة إجراءاتهما غير الجمركية، خاصة التدابير المتعلقة بالتصدير والحواجز التقنية التي لا تزال مقيدة للغاية. لذا قد يفيد حصر كل الإجراءات غير الجمركية التي يطبقها كل بلد بالمنطقة في اتخاذ قرار بإلغاء بعض التدابير التي تقيد التجارة البينية، وإبرام اتفاقيات اعتراف متبادل للمنتجات في القطاعات ذات الأولوية بعد إجراء تحليل مستفيض.

وعلاوة على ذلك، فإن بعض الإجراءات غير الجمركية تشتمل على مكون "الاحتواء"، ومن الممكن اعتبارها عوامل مساعدة في تحقيق أهداف التنمية الخاصة التي حددتها الأمم المتحدة. على سبيل المثال، تدعم إجراءات الملكية الفكرية- بما في ذلك حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية- الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة الذي يشجع الابتكار، والهدف السابع عشر الذي يتعلق بالابتكارات التكنولوجية بوصفها واحدة من ركائز تنفيذ التنمية المستدامة. وتقدم براءات الاختراع أيضا الحافز اللازم للشركات لضخ استثمارات باهظة في مجالات البحث والتطوير على سبيل المثال في الأدوية الجديدة اللازمة لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة والرفاهة، وهو الأمر الذي يزداد أهمية أثناء انتشار أي جائحة وما بعدها. وسيكون من الضروروي تحقيق التنسيق والمواءمة بين الإجراءات غير الجمركية في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التجارة عبر المتوسط وتجديد الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي. سيتطلب التنويع وتوسيع النطاق أيضا المزيد من إجراءات تحرير التجارة الأورومتوسطية في القطاعات التي كانت مستبعدة من قبل، ولا سيما الزراعة والخدمات. ويفرض الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الجنوبيون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إجراءات حماية شديدة على قطاعاتهم الزراعية/الصناعية الزراعية. ففي بلدان مثل تونس، ينطبق ذلك بشكل خاص على الحليب واللحوم والحبوب والمشروبات، في حين يحمي الاتحاد الأوروبي منتجات مثل زيت الزيتون والفواكه والخضر. وبما أن القطاع الزراعي يضطلع بدور رئيسي في الأمن الغذائي وتوفير الوظائف، فمن الضروري إدراجه في الأجندة الأورومتوسطية فيما بعد جائحة كورونا. ومن الممكن أيضا أن نتوقع تحقيق مكاسب من تحويل اتفاقيات التجارة الحرة إلى اتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق الأوسع نطاقا، شريطة أن تؤدي المفاوضات إلى حلول متماثلة وعادلة وشاملة.

توطيد الروابط التجارية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ثمة فرص عديدة سانحة أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتكثيف الروابط مع أفريقيا جنوب الصحراء من خلال منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا. ورغم أن إبرام اتفاقية جديدة لتحرير التجارة لا يضمن بالضرورة تدفق التجارة، فإنه يؤثر بالفعل على الحوافز التي تجعل التجارة مع الشركاء الآخرين أكثر سهولة وجاذبية.

وبوسع بلدان المنطقة أن تستكشف فرص توسيع اتفاقياتها التجارية (شمال أفريقيا-الشرق الأوسط) وفقا لنموذج مماثل. ووجدت دراسة جديدة للبنك الدولي أن التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا سيساعد في تخفيف حدة التأثيرات السلبية لفيروس كورونا على النمو الاقتصادي في أفريقيا من خلال دعم التجارة الإقليمية وسلاسل القيمة الإقليمية عن طريق خفض التكاليف التجارية (البنك الدولي، 2020أ). وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي الصادرات يمكن أن يزيد بنسبة 29% تقريبا وأن الصادرات بين بلدان القارة ستنمو أكثر من 81%، في حين ستزيد الصادرات إلى البلدان غير الأفريقية 19% بحلول عام 2035. ومن المتوقع أن تكون أهم زيادة في الصادرات إلى الشركاء الإقليميين في قطاع الصناعات التحويلية، تليه الصناعة التحويلية كثيفة الاستخدام للطاقة، والكيماويات ومنتجات المطاط والبلاستيك، وكذلك المنتجات الغذائية المصنعة. وفيما يتعلق بالخدمات، من المتوقع أن تكون أكبر زيادة في التبادل التجاري مع الشركاء الإقليميين في خدمات الصحة والتعليم والنقل وغيرها من الخدمات التجارية.

الشكل ثانيا-17 مكاسب الرفاهة الحقيقية من اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، حسب البلد وإصلاح السياسات

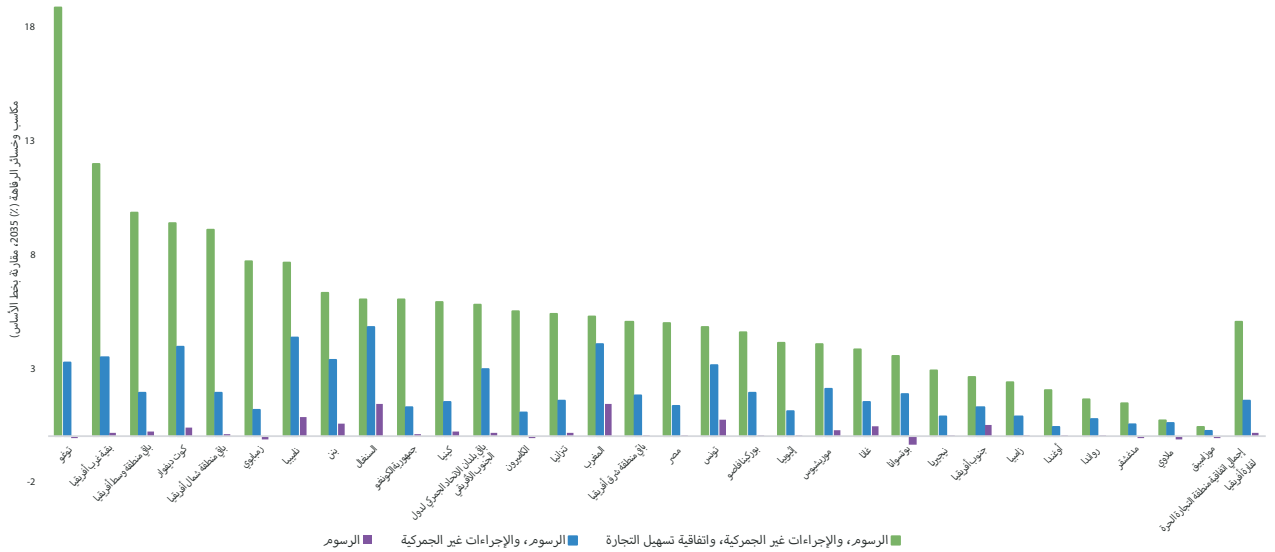

المصدر: البنك الدولي، 2020أ، مقتبس من البنك الدولي، 2020د.

ومن المتوقع أيضا في ظل منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، أن يزيد إجمالي الواردات من البلدان غير الأعضاء في الاتفاق، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. ومن المتوقع أيضا أن تشهد ثلاثة قطاعات هي المنتجات الكيماوية ومنتجات المطاط والبلاستيك، والأغذية المصنعة، والمنسوجات زيادة في الواردات. وفيما يتعلق بقطاعات الخدمات، ستزيد الواردات بأسرع وتيرة في خدمات أنشطة الأعمال الأخرى، وستكون أكبر زيادة في الواردات من الاتحاد الأوروبي.

ويمكن أن تزيد مكاسب الرفاهة الحقيقية نتيجة التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا بنسبة 7% بحلول عام 2035، وهو ما يعادل 450 مليار دولار بموجب أسعار 2014 وأسعار الصرف السائدة في السوق (البنك الدولي، 2020 أ). ومن المتوقع أن تختلف الآثار باختلاف البلدان والقطاعات. ويمكن لبلدان المنطقة التي تشارك مباشرة في منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، مثل المغرب ومصر وتونس، تحقيق مكاسب في مستوى الرفاهة تقترب من 5.3% و5% و4.8% على التوالي (انظر الشكل ثانيا-17). وقد تصل مكاسب الرفاهة في باقي بلدان شمال أفريقيا إلى 9.1%. وعلى عكس الرسوم الجمركية، لا تزال الإجراءات غير الجمركية في بعض البلدان الأفريقية، (ومن بينها شمال أفريقيا) كبيرة ومنتشرة، وتشكل عائقا مهما أمام التجارة. ومن شأن تخفيف هذه التدابير أن يؤثر على التجارة في جميع البلدان الأفريقية، بما في ذلك عدة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأنها تستفيد بصورة مباشرة بوصفها أعضاء في منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا.

ويمكن الاستفادة من بعض دروس تطوير شبكات تجارية وإنتاجية متكاملة في آسيا في تنفيذ منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، فيما يتعلق بالتزامات تيسير التجارة وتحسين إدارة الحدود، مما قد يساعد على خفض تكاليف التجارة داخل أفريقيا، ويؤدي كذلك إلى إقامة صلات أوثق مع المراكز العالمية (البنك الدولي، 2020د). وسيعتمد تأثير منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا بشدة على كيفية التخلص من الإجراءات غير الجمركية وتطبيق إجراءات تسهيل التجارة.

ردود الفعل التجارية بعد انتهاء جائحة كورونا: إعادة تخصيص العوامل وتوفير سلع النفع العامة الإقليمية. تشهد الكثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا كبيرا في الواردات وتفرض حظرا على الصادرات، ولا سيما المواد الغذائية والطبية ومستلزمات النظافة الشخصية (انظر الملحق 'و' والجدول و1، والمناقشة الواردة في الإطار ثانيا-7). وكان ضمان الإمدادات الطبية الكافية لمكافحة الجائحة من بين الأولويات بالنسبة لصناع السياسات في المنطقة. واتخذت الجزائر إجراءات استثنائية تتعلق بتحرير التجارة وذلك لتيسير استيراد السلع الطبية وبعض المنتجات الأخرى. وفي 18 يونيو/ حزيران 2020، مددت مصر لثلاثة أشهر حظرا فرضته في 17 مارس/ آذار على تصدير الكمامات والقفازات والكحول المطهر. ومنعت عُمان تصدير الكمامات ومطهرات الأيدي وأعفت جميع الواردات المخصصة لمكافحة فيروس كورونا من الرسوم الجمركية. وفي الثاني من مارس/ آذار، أوقفت السعودية كل صادرات المنتجات الخاصة برصد الفيروس والوقاية منه، كما أوقفت تصدير الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية. كما أن اعتبارات العرض ضرورية للاستثمارات في المستحضرات الصيدلانية والإمدادات الطبية والرعاية الصحية– التي تعتمد بشكل متزايد على سلاسل القيمة العالمية– لمواجهة الأزمة، مع تمهيد الطريق لتنويع الإنتاج وتطويره. وقد تخلق الجائحة حوافز للشركات المحلية للاستثمار في هذه القطاعات حتى تتمكن من تلبية الطلب المتزايد.

وفي الوقت نفسه، أُتخذت بعض التدابير لتيسير الخدمات. ففي مارس/آذار، سمحت عُمان والإمارات بالوصول إلى تطبيقات بروتوكول الصوت عبر الإنترنت (VoIP)، وذلك لتسهيل العمل من المنزل والمساعدة في منع انتشار فيروس كورونا (منظمة التجارة العالمية، 2020). كما تنازل البنك الوطني العماني عن رسوم المعاملات الرمزية والمحلية على منصته المصرفية عبر الإنترنت للشركات، مما شجع العملاء من الشركات على استخدام الخدمات المصرفية الرقمية. ويمكن تيسير التجارة في الخدمات، في قطاعات مثل الأعمال المصرفية والتعليم والصحة، إذا ما أصبحت هذه التدابير دائمة.

كما أن الاستدامة الغذائية أولوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد اتخذ كل بلد خطوات لضمان استمرار توفر المنتجات. فعلى سبيل المثال، في الأول من أبريل/ نيسان، أوقف المغرب رسوم الاستيراد على بعض المنتجات الغذائية وفي السابع من مايو/ أيار مدد تعليق الرسوم الجمركية على القمح ومنتجاته حتى ديسمبر/ كانون الأول 2020. وفي 15 يونيو/ حزيران، فرضت مصر حظرا لمدة ثلاثة أشهر على تصدير الفول والعدس، في حين فرض وزير الصناعة والتجارة المصري حظرا على تصدير أنواع معينة من الخضراوات. ويتضمن الملحق و (الجدول و1) حالات حظر الاستيراد والتصدير الأخرى في بلدان المنطقة لأغراض الأمن الغذائي.

وتتخذ بلدان المنطقة إجراءات تتعلق بسياسات الاستثمار وتعيد النظر في نهجها تجاه الأنماط الجديدة في سلاسل القيمة. وفي 20 مارس/ آذار، أعلنت السعودية حزمة لدعم القطاع الخاص بقيمة 70 مليار ريال (18.7 مليار دولار) تتضمن التعليق المؤقت لمدفوعات الضرائب الحكومية والرسوم وغيرها من المستحقات، لتوفير السيولة للقطاع الخاص وزيادة في التمويل المتاح من خلال صندوق التنمية الوطني. وفي الأول من يوليو/ تموز، قالت الحكومة إنها ستعرض 94 "فرصة" استثمار زراعي على القطاع الخاص في الأجل القريب (صندوق النقد الدولي ج، 2020).

وتعكف تونس على وضع إستراتيجية استثمار جديدة لعام 2021، تركز على إستراتيجيات إعادة توطين وتقريب المستثمرين الأجانب الذين يفكرون في نقل أماكن خطوط إنتاجهم. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020أ). كما تحول بلدان المنطقة الإنتاج نحو المنتجات الصحية والمواد الخام، لا سيما في المناطق الحرة- حيث يمكن إنتاج السلع والخدمات وتداولها بحرية في كثير من الأحيان بمعدلات ضريبية وجمركية منخفضة. فعلى سبيل المثال، وافقت مصر مؤخرا على إطلاق 30 مشروعا جديدا ضمن المنطقة الاستثمارية سي بي سي مصر للتنمية الصناعية. وفي أبريل/ نيسان، سمحت الحكومة للشركات الصناعية العاملة في المناطق الحرة بإعادة توجيه إنتاجها لمدة ستة أشهر نحو المنتجات ذات الصلة بالرعاية الصحية (الكمامات والمعدات الواقية) باستخدام خطوط الإنتاج القائمة. في الوقت نفسه، سمحت الحكومة في أبريل/ نيسان بزيادة مخصصات التصدير إلى السوق المحلية من الشركات الصناعية العاملة في المناطق الحرة لمدة ستة أشهر، من 20% إلى 50%. كما سمحت الشركات ببيع ما يصل إلى 20% من المواد الخام واللوازم التكميلية للسوق المحلية بموافقة خاصة من سلطات المناطق الحرة. وقد أطلقت دبي مبادرات لتحفيز الاقتصاد، مثل السماح بنقل العمالة بين الشركات والقطاعات العاملة في المناطق الحرة، من خلال عقود دائمة أو مؤقتة بدون عقوبات خلال عام 2020 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020أ).

الإطار ثانيا-7. توفير سلع النفع العام الإقليمية في عصر ما بعد جائحة كورونا

يمكن أن يحقق تعميق التكامل الإقليمي فوائد إيجابية من خلال توفير سلع النفع العام الإقليمية لتنسيق تدابير التصدي للكوارث، واحتواء العوامل الخارجية السلبية مثل انتشار الأمراض المعدية، وتحسين رأس المال البشري، وتعزيز الاستجابات البيئية.

تحسين البنية التحتية الإقليمية للاتصال الرقمي: ينبغي لبلدان المنطقة أن تحسن من الربط الإقليمي بالأسواق الأوسع في بلدان أفريقيا والبحر المتوسط بغية زيادة الإنتاجية، وتنسيق التصدي الفعال للكوارث، واحتواء العوامل الخارجية السلبية، وخلق وظائف شاملة وقادرة على التكيف ومستدامة في المنطقة (انظر القسم 6). ويتطلب دعم الربط الإقليمي، وتطوير البنية التحتية دون الإقليمية، وتوسيع سلاسل القيمة العالمية والتجارة الرقمية، اعتماد تكنولوجيات جديدة وتوفير "سلع النفع العام الرقمية"، مثل حلول الإنترنت عريض النطاق السريع والمنتظم وحلول الدفع الرقمية. ويواجه نمو المدفوعات الرقمية قيودا كبيرة في المنطقة، خاصة في شمال أفريقيا، بحيث تفوقت بلدان أفقر بكثير في شرق أفريقيا على المنطقة بما في ذلك من حيث انتشار الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (انظر الإطار ثانيا-6). فعلى سبيل المثال في عام 2019، أرسل 33% فحسب من البالغين في المنطقة أو تلقوا مدفوعات رقمية، مقابل 44% في البلدان النامية الأخرى و91% في البلدان مرتفعة الدخل. وحتى في الأسواق التي تكتسب فيها التجارة الإلكترونية زخما، مثل الإمارات والسعودية ومصر، مازال النقد هو طريقة الدفع المفضلة: إذ إن 51% من البالغين يدفعون "نقدا عند التسليم" لمشتريات التجارة الإلكترونية (أرزقي وآخرون 2018). ويمكن تسريع وتيرة تنمية المدفوعات الرقمية والاقتصاد الرقمي الأوسع من خلال تنمية شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة والإشراف عليها.

تعزيز رأس المال البشري في المنطقة: من شأن التعاون المكثف بين بلدان المنطقة في مجال تحسين رأس المال البشري أن يسهم إسهاما هائلا في مسارات النمو في المنطقة مستقبلا. ويمكن أن يسهم كذلك في إنقاذ الأرواح من خلال التأهب للأوبئة بصورة يمكن الاعتماد عليها ومن خلال تنسيق أفضل على المستوى الإقليمي، وتحسين ظروف الفقراء والضعفاء والمحرومين، ولا سيما من يعيشون في المناطق الهشة. وتشمل مجالات التركيز التأهب لمواجهة الأوبئة وتنسيق الاستجابات، وبناء المهارات والقدرات الإحصائية، وتدفقات البيانات، وتقديم الخدمات الرقمية.

التأهب لمواجهة الأوبئة وتنسيق الاستجابات: قد تتمحور الجهود الإقليمية الرامية للاستعداد لمواجهة الأوبئة والتعامل معها حول تنفيذ خطط منسقة إقليميا للتأهب والاستجابة. ونظر لحجم أزمة فيروس كورونا والشكوك التي تحيط بشدتها ومدة استمرارها، فمن الضروري تعظيم الموارد، والأفكار، والشبكات، والمزايا النسبية، والخبرات الخاصة بمجموعة متنوعة من الجهات الإقليمية الفاعلة. ومن الضروري العمل على تعزيز أجندة التأهب للأوبئة في المنطقة وتوسيع نطاقها في ضوء التكاليف البشرية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة الناجمة عن تفشي جائحة كورونا. ويتعين أن يركز التعاون الإقليمي على بناء نظام افتراضي لاستمرارية الرعاية الصحية وشبكات تقديم الخدمة، وتنظيم شبكة إقليمية للتطبيب عن بعد. ويمكن أن يحقق هذا النظام الاستخدام الفعال للموارد الطبية وموارد الرعاية الصحية، خاصة في المناطق الريفية وبين الفئات المحرومة في جميع أنحاء المنطقة.

بناء المهارات والقدرات الإحصائية: إن بناء مراكز إقليمية تهدف إلى تعزيز المهارات والقدرات الإحصائية أمر لا غنى عنه للتحول الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولقدرتها على الاستمرار في توفير فرص العمل. وسوف تمثل هذه المراكز جهدا إقليميا يشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وأفريقيا، إذ من غير الممكن أن يمتلك كل بلد مراكز عالية الجودة في كل تخصص، كما أن النُهج الإقليمية تنطوي على إمكانيات تعلم هائلة. وستجمع المراكز الطلاب من مختلف أنحاء المنطقة لتحقيق أهداف مشتركة وللمساعدة في أعداد عمال مهرة يمكن لأرباب العمل في القطاع الخاص في جميع أنحاء المنطقة الاستفادة منهم. ومن شأن اعتماد النُهج الإقليمية في بناء المهارات والقدرات أن يمكن البلدان من الحصول على مزايا كبيرة والاضطلاع بالتخصص وبناء مزايا نسبية، مما قد يكون دافعا إيجابيا لتوطيد التكامل.

يُتبع في الصفحة التالية >>

ويمكن أن يلعب تدفق البيانات وتقديم الخدمات الرقمية، لا سيما عبر الحدود، دورا حاسما في التعامل مع أزمة فيروس كورونا. وتاريخيا، كان جمع البيانات وتقديم تقارير عن التجارة، بما في ذلك تقديم الخدمات في المنطقة، ينطوي على مشكلات، وكانت البيانات التي تقدمها بلدان في المنطقة غير موثوقة. وبسبب ضعف الإحصاءات التجارية الرسمية، لا يتمكن صناع السياسيات من تقييم حجم العراقيل أمام التجارة البينية في المنطقة بالكامل. وبدون الصورة الكاملة، لا يمكنهم وضع سياسات فعالة للتجارة والاستثمار. ويتحتم تحسين عملية توفير بيانات عالية الجودة وسريعة التواتر للاستنارة بها في رسم السياسات. ويمكن أيضا الاسترشاد بالبيانات سريعة التواتر والبيانات "الكبيرة" في إجراءات القطاعين العام والخاص. وينبغي أن يستهدف تصميم حجم ونطاق هذه الجهود الإقليمية وتأثيراتها التوضيحية القوية التأثير في العديد من المجالات مع ضمان استفادة كل بلد من التعلم بين النظراء، وعلى وجه الخصوص خلال فترة التعافي من الجائحة والأزمة.

تكامل الاستجابات البيئية الإقليمية في مجالات الطاقة والمياه والغذاء. إن الاختلالات التي تشهدها سلاسل القيمة العالمية تعمل على زيادة الاهتمام بسلاسل القيمة المحلية والإقليمية، الأمر الذي يوفر الزخم الذي تمس الحاجة إليه لتحقيق التكامل الإقليمي. وينبغي أن تركز السياسات البيئية على تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات وتعزيز الإدارة الفعالة للتحديات التي تمتد عبر الحدود. وتشمل السياسات البيئية الاستباقية، ولا سيما التصدي لتغير المناخ، دمج الإستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء. ويمكن أن تتيح هذه الإستراتيجيات لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إمكانيات اقتصادية كبيرة وفرصا لتوفير الوظائف. ويمكن أن تساعد الجهود المبذولة لربط أسواق الطاقة والأسواق الرقمية، ودعم سلاسل القيمة الغذائية، وتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي في الأنشطة التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة، المنطقة على التعافي من الأزمة.

ومن شأن إنشاء سوق أكبر للطاقة المتجددة من خلال تعزيز تكامل أسواق الكهرباء الأورومتوسطية أن يربط بلدان المنطقة، الغنية بموارد الطاقة الخالية من الكربون، بأوروبا، المتعطشة للحصول على الكهرباء الخالية من الكربون ومستعدة لتحمل تكاليفها. ويشكل الربط عنصرا أساسيا في نقل الطاقة، ويتطلب توفر خطوط النقل واستخدامها بكفاءة، وهو ما يصعب تمويله وتنفيذه. وسيعزز تكامل الأسواق الإقليمية في جميع أنحاء أوروبا القدرة على الحصول على مصادر إمدادات الطاقة منخفضة الكربون مثل احتياطيات الطاقة الكهرومائية من الشمال (في النرويج مثلا) والطاقة الشمسية الوفيرة في بلدان جنوب وشرق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تحتاج بلدان المنطقة إلى تقديم حوافز مالية وتبسيط الإجراءات الإدارية حتى تتمكن من اجتذاب المستثمرين المهتمين بقطاع الطاقة المتجددة (بن سعد وآخرون، 2019).

وبسبب نقص إمدادات المياه والصرف الصحي تتكبد المنطقة خسائر اقتصادية تبلغ حوالي 21 مليار دولار (البنك الدولي، 2018). إن التدابير الرامية إلى تحسين إدارة وتوزيع الموارد المائية النادرة تشكل أهمية بالغة بالنسبة لنمو المنطقة واستقرارها. ومن الضروري تشجيع نهج إقليمي متكامل لإدارة ندرة المياه، وذلك بالتركيز أساسا على تعزيز التعاون والتكامل بين البلدان المختلفة التي تتقاسم مصادر المياه. وتتطلب تلبية احتياجات المنطقة من إمدادات المياه في المستقبل نهجا يتسم بالمرونة والتكامل، على أن يكون التعاون الإقليمي في صميم هذا النهج. كما أن وجود إطار تعاوني متكامل يضم جميع الأطراف المعنية شرط أساسي لضمان إدارة تتسم بالكفاءة والفاعلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي عند البحث عن حلول لندرة المياه، التركيز بقوة على إشراك المجتمعات المحلية والفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء والشباب، الذين يتحملون النصيب الأكبر من عبء نقص إمدادات المياه وضعف المرافق الصحية.

وتقدم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقع بين أوروبا وأفريقيا إمكانيات تجارية ووفورات حجم هائلة للأمن الغذائي، وخاصة لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب تشابه الموارد وأنماط الاستهلاك المشتركة. فالصناعات الغذائية في شرق أفريقيا، على سبيل المثال، تجذب المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية والإمارات. كما تستقطب منطقة غرب أفريقيا استثمارات كبيرة من منطقة مجلس التعاون الخليجي. ففي السنغال على سبيل المثال، تعمل شركة موانيء دبي العالمية ومقرها دبي على توسيع نطاق عملياتها من خلال بناء ميناء متكامل، وقاعدة خدمات لوجستية، ومنطقة اقتصادية في العاصمة داكار. فضلا عن ذلك، فإن للإنتاج الزراعي آثارا إيجابية واضحة على الصحة والتنوع البيولوجي، كما يسهم في إنعاش المناطق الريفية ويوفر فرصا لكسب الرزق في المناطق النائية. وينبغي لعلاقات الشراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والعالمية أن تعزز التنمية والثقة بين البلدان، وأن تستفيد من الموارد والمعرفة اللازمة لتطوير حلول مبتكرة وشاملة.

تعميق التكامل التجاري كوسيلة لتحقيق الاستقرار الإقليمي. تفتح التغيرات التي يمر بها العالم وسيناريو ما بعد جائحة كورونا آفاقا جديدة أمام بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد كشفت هذه الجائحة أوجه الضعف التي تشوب سلاسل الإمداد الطويلة، والتي تريد الشركات الأوروبية أن تستبدلها بسلاسل أقصر وأكثر موثوقية. من جانب آخر، سيتطلب الواقع الجديد إعادة تخصيص لعوامل الإنتاج.

وكما ناقشنا آنفا، يمكن أن تلعب قطاعات الصحة والغذاء والاقتصاد الرقمي دورا حيويا في المنطقة خلال انتقالها إلى مرحلة التعافي وما بعدها. ويجب على بلدان المنطقة اغتنام الفرص التي تتيحها التحولات في الاقتصاد العالمي والتجارة والاستثمارات الدولية. ومن شأن زيادة إمكانية الحصول على التمويل أن يساعد في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء سلاسل القيمة المضافة الإقليمية التي يمكنها الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وإذا ما بادرت بلدان المنطقة إلى تنسيق مشاركتها مع أفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا، فقد يصبح من الممكن استخدام الاستثمارات الجديدة لتعزيز التكامل الإقليمي، وهو ما قد يحقق الاستقرار الإقليمي الذي تشتد الحاجة إليه.

علاوة على ذلك، يتعين على بلدان المنطقة كي تتمكن من جني فوائد الاقتصاد العالمي دون زيادة التوترات التجارية أو إجراءات الحماية، أن تتعاون في مجال التجارة البينية وفي الأنظمة متعددة الأطراف الأوسع نطاقا القائمة على القواعد. وهناك العديد من الحواجز التي تحول دون دخول عدة أسواق في المنطقة والتوسع فيها، رغم أن هناك إمكانات هائلة للمزيد من التجارة البينية في المنطقة. ومن شأن تعميق وتوسيع التكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاستفادة من موقعها الجغرافي الإستراتيجي أن يعود بالنفع على المنطقة من خلال تنويع التجارة، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وتحسين القدرات التنافسية. والأهم من ذلك أنه قادر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة. ولهذه الأسباب، لا ينبغي للإصلاحات التجارية أن تقتصر على المسائل التقنية فحسب، بل تتناول أيضا العقبات الناجمة عن الاقتصاد السياسي—مثل انعدام الثقة والمحسوبية وغياب الشفافية—بغية زيادة التعاون والاستقرار الإقليميين.

وقد يستلهم هذا الإطار الجديد للتكامل في المنطقة بعد الجائحة الركائز المقترحة التالية من تقرير "المشرق الجديد" (البنك الدولي، 2014ب):

- *ضرورة تحقيق التوازن بين الأهداف السياسية والاقتصادية.* لقد علّمنا التاريخ أنه حينما لا تخضع المكونات التجارية والاقتصادية للاتفاقيات لدراسة متأنية، ولا يتم النظر بعناية في التأثير على اقتصادات الأطراف المشاركة (وخاصة البلدان النامية)، فعادة ما يكون أداء هذه الاتفاقيات ضعيفا أو يتوقف العمل بها. ومن ثم قد تتراجع العلاقات بين البلدان، مما يؤدي إلى زيادة التوترات وعدم الاستقرار. وينبغي أن تحظى السياسات الإقليمية والأهداف التجارية بالاهتمام عند وضع إطار عمل جديد للتكامل.

- *ويتعين أن يصب تحرير التجارة في مصلحة جميع القطاعات.* فلا ينبغي أن تقتصر القطاعات التي تغطيها اتفاقيات تحرير التجارة الحالية التي وقعها شركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الصناعات التحويلية. ومن الضروري أن تشتمل على الزراعة والخدمات، التي كانت مستبعدة من إجراءات تحرير التجارة من قبل. ويتعين أن يتجاوز تحرير التجارة إلغاء الرسوم الجمركية ليشمل جميع المجالات التنظيمية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تيسير التجارة، والمعايير وتقييم المطابقة، وحماية الاستثمار، والمشتريات الحكومية، وسياسات المنافسة.

- *ويتعين النظر في إجراء إصلاحات تكميلية وراء الحدود.* وسيؤدي توسيع التجارة البينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تحسين سبل النفاذ إلى الأسواق. بيد أنه من أجل زيادة الاستقرار داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها، يجب إدخال تحسينات كبيرة على ما يسمى بسياسات ما وراء الحدود التي تعوق التجارة (مثل عدد الموافقات المطلوبة قبل تصدير المنتج) والمواءمة بين مناخ الأعمال والاستثمار في المنطقة. ويبدو أنه من الضروري توثيق التعاون في هذه المجالات، أولا داخل بلدان المنطقة ثم مع أوروبا (من خلال الاتفاقيات الأورومتوسطية) وأفريقيا جنوب الصحراء (من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا).

- *كما أن النهوض بالقطاع الخاص أمر بالغ الأهمية.* وهناك جوانب تكامل مهمة بين تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص. وينبغي استطلاع جوانب المساعدة التقنية المقدمة من شركاء المنطقة في مراحل مختلفة من التنمية في الاتفاقات بين بلدان الجنوب، والتي ينبغي أن تسهم في بناء علاقات قائمة على الثقة.

- *ومن المهم أيضا وضع قواعد واضحة وآلية فعالة للتنفيذ.* وقد يتطلب ذلك تكليف المؤسسات فوق الوطنية القائمة بتنظيم ورصد وتنفيذ أحكام التكامل التجاري. وعلى المستوى الأساسي، يمكن لهذه المؤسسات الاقليمية أن تعمل ببساطة كمحفل لتبادل الخبرات والمعلومات، وربما القيام بأعمال تحليلية. وستتولى المؤسسات الأكثر تعقيدا تحديد أدوات لتنسيق إجراءات السياسات المشتركة، في حين سيتحقق التكامل التام من خلال المواءمة القانونية الكاملة على المستوى القطري وتفويض الإنفاذ إلى مؤسسة قائمة فوق وطنية. وعلى عكس ما يجري في مناطق أخرى (مثل المفوضية الأوروبية التي تضمن فرض قوانين مكافحة الاحتكار على المستوى المحلي في الاتحاد الأوروبي)، حالت القيود السياسية إلى حد كبير دون مشاركة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا التوجه، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ قبل 40 عاما، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) التي انضمت إليها جيبوتي ومصر وليبيا وتونس. إن إنشاء أطر تعاون أعمق أو الاستفادة من الأطر الحالية سيحقق فوائد جمة لبلدان المنطقة، بما في ذلك تخفيضات التكلفة التي تأتي من تجميع المعرفة والخبرة والموارد. ويمكن لأطر التعاون أن تسهل التغلب على العقبات التي يسببها الاقتصاد السياسي المحلي، مما يمهد السبيل أمام تنفيذ إصلاحات تعزز الرفاهة.

التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والسياسات المحلية والتكامل الإقليمي: التكامل التجاري الأفقي والرأسي في ضوء إصلاحات محددة. يتمثل التحدي الأكثر أهمية في وضع جدول أعمال منسق لإصلاحات التجارة والاستثمار في المنطقة، ومواجهة التحديات أمام بناء سلاسل القيمة الإقليمية، وجذب استثمارات جيدة لإستراتيجية تنمية إقليمية متنوعة وشاملة للجميع ومستدامة.

وستعتمد فاعلية السياسات في المنطقة، على كيفية مناقشتها وقبولها وتطبيقها. إن محتوى السياسات مهم ولكن ما يهم أكثر من ذلك هو كيف تنتقل السياسات من مرحلة الفكرة إلى التنفيذ، وكيف تكون مستدامة على مر الزمن. ولا يمكن لبلدان المنطقة أن تتجاوز إجراء عمليات مشتركة لمناقشة السياسات والتفاوض بشأنها وإقرارها وتطبيقها. ولن يتوقف النجاح على اختيار السياسات الصحيحة فحسب، بل أيضا على تنفيذ السياسات بطريقة منسقة و"جديرة بالثقة". وعلي أية حال، يجب أن تركز التجارة بعد جائحة كورونا على القطاعات اللازمة لتعافي المنطقة، خاصة النظم الصحية واقتصاد المعرفة.

وتشمل أولويات الإصلاح الصحي توفير خدمات الرعاية الصحية اللائقة للجميع والتأهب وتوافر الإمدادات، وخاصة أثناء انتشار الأوبئة. وحري ببلدان المنطقة خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الطبية الأساسية، والتي هي أعلى من متوسط منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن يعزز ذلك القدرة على التنبؤ بتوافر الإمدادات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتيح هذا فرصا مباشرة للتكامل التجاري الإقليمي بالنسبة لبعض بلدان المنطقة مثل الأردن، حيث يعتبر قطاع المستحضرات الصيدلانية نجما صاعدا (انظر الإطار ثانيا-4). ويمكن أن توفر التكنولوجيا الرقمية دفعة كبيرة للخدمات الصحية داخل المنطقة (تساكاس، 2020)، التي تفتقر إلى البنية التحتية والعاملين، وخاصة في المناطق الريفية. وقد سلط الاستخدام المتزايد للخدمات الإلكترونية خلال الجائحة الضوء على أشكال التفاوت في الحصول على التكنولوجيا والربط. ويجب أن يكون تحسين قدرة البيانات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الرقمي أولوية لأجندة الإصلاح.

وتظهر الجائحة مدى أهمية الإسراع في تعبئة الركائز العديدة لاقتصاد المعرفة. ووفقا لمؤشر البنك الدولي لاقتصاد المعرفة، تشمل تلك الركائز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إليها، والهياكل المؤسسية التي توفر حوافز لريادة الأعمال واستخدام المعرفة، والعمالة الماهرة والتعليم الجيد، وبيئة إيجابية للابتكار تضم الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي ظل الأزمة الحالية، تقوم بعض الشركات باستخدام خطوط الإنتاج الخاصة بها في أغراض أخرى، وينبغي للسلطات التنظيمية في المنطقة النظر في مساندة تلك الشركات خلال هذه التحولات. على سبيل المثال، مع زيادة الطلب على المنسوجات الطبية على مستوى العالم، تحول شركات النسيج إنتاجها من الملابس الجاهزة إلى الأقنعة الواقية والأردية الطبية. وإذا ما عملت الشركات على تسخير القدرات التكنولوجية والابتكارية في التكيف، فستتاح لها فرصة أفضل للازدهار في أوقات الأزمات. وتشكل القدرات الابتكارية عاملا رئيسيا في تحديد سلامة الشركات، والتي يتعين على صناع السياسات دعمها باللوائح التنظيمية المناسبة.

وسيكون تسهيل التوسع في التكنولوجيات والخدمات الرقمية خيارا إستراتيجيا وسيحسن جميع قطاعات اقتصادات المنطقة. كما يمكن أن تثمر الإصلاحات والتحسينات في البنية التحتية الرقمية وإستراتيجيات التجارة الإلكترونية فوائد كبيرة من حيث الحصول على الخدمات المالية.

وأدرك المغرب أهمية اقتصاد المعرفة، حيث وافق أواخر العام الماضي على خطة عمل مدتها خمس سنوات لرقمنة الدولة. ويهدف برنامج قيمته 470 مليون يورو إلى جعل المغرب المركز الرقمي لأفريقيا. وأعلنت الحكومة مؤخرا أنها تريد استخدام التكنولوجيا الرقمية لجذب 10 مليارات درهم (نحو 1.04 مليار دولار) من الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق أكثر من 120 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. وتشمل هذه المبادرة تقديم المساندة للشركات الرقمية، والتعجيل بإدخال الرقمنة في الإدارات العامة، وتحسين حوكمة القطاع العام، وتعزيز السيادة الرقمية (Ecofinagency، 2020).

وعلى الصعيد الإقليمي ينبغي أن تقوم أجندة الإصلاح في المنطقة بما يلي:

- *تفضيل السياسات التي تؤثر على الاقتصاد بالكامل*، بدلا من السياسات القطاعية التي يمكن أن تكون أسيرة لمجموعات المصالح الخاصة. وقد يكون إنشاء سوق رقمية مشتركة في المنطقة من بين هذه السياسات.

- *السماح للتكامل القطاعي بالمضي قدما بذكاء. في سياق التخصص الرأسي*، قد تعمل عدة حواجز تجارية وضعت لحماية الإنتاج المحلي ضد مصالحه في واقع الأمر. فعلى سبيل المثال، عندما تنخرط الشركات المحلية في الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، تعود بعض السلع النهائية إلى البلد الأصلي للاستهلاك بعد تصنيعها في الخارج. وهي سلع تنتجها شركات تابعة لشركات محلية، لكنها تخضع لرسوم الاستيراد لأنها تأتي من الخارج (ميرودوت وراجوسيس، 2009). وتؤثر الاختلالات الناجمة عن جائحة كورونا على قرارات الشركات متعددة الجنسيات لإعادة هيكلة الانتشار الجغرافي/القطاعي لإنتاجها. ويجب أن تأخذ السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا في الاعتبار، وأن تستجيب لعمليات إعادة صياغة سلاسل القيمة المحتملة. ويتعين أن تستعد المغرب وتونس (الآلات الكهربائية)، والسعودية (الكيماويات)، والإمارات (المعادن والمنتجات المعدنية) للتعامل مع تعطل صادرات الصين من المستلزمات الوسيطة التي تؤثر عليها (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2020ب). ويبدو أن المغرب في سبيله لأن يكون قصة نجاح للتكامل القطاعي بعد الجائحة. إن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به المغرب وعلاقاته التجارية المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واستثماراته الكبيرة في البنية التحتية ينبغي أن تجعله خيارا واضحا للشركات التي تتطلع إلى تقصير سلاسل الإمداد الخاصة بها في أعقاب فيروس كورونا. وهو بالفعل لاعب رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وخاصة من فرنسا. ويعد قطاع السيارات المغربي المستفيد الأوفر حظا من التوجهات الجديدة في سلاسل الإمداد إذ إن البلد الواقع في شمال أفريقيا موطن لشركات تابعة لشركتي رينو وبي إس إيه وهما من كبار مصنعي السيارات في العالم، كما أصبح مركزا لشركات صناعة السيارات التي تستهدف أسواق أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ويمكن أن يستفيد البلد بشكل كبير من إعادة تنظيم شركات صناعة السيارات بعد الجائحة، حيث أن سلاسل الإمداد الخاصة بها موجودة بالفعل في جميع أنحاء البلاد. ومن شأن القوة العاملة الكبيرة في المغرب والأجور المنخفضة نسبيا أن تمنحه ميزة على حساب بلدان وسط وشرق أوروبا، والتي يمكن أن تستفيد أيضا من أي خطط لإعادة هيكلة شركات صناعة السيارات (دويتشه فيله، 2020).

- *ضمان زيادة مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار*. تعتبر التجارة ضرورية للتنمية الاقتصادية والنمو، لكن لابد وأن تتسم بالإنصاف والاحتواء. فربما تتكبد الشرائح الاجتماعية الضعيفة والمهمشة خسائر بسبب اتفاقيات التجارة الحرة الضخمة. لذا، يجب دراسة أي اتفاق مستقبلي للتجارة الحرة العميقة والشاملة من منظور العدالة الاجتماعية. ومن الضروري بشكل خاص إجراء المزيد من الحوار بين القطاعين العام والخاص، لا سيما على المستوى المحلي. ومن بين الأمثلة الجيدة على المبادرات المأمولة من جانب المجتمع المدني، قانون الشركات الناشئة الذي تم إقراره والتصديق عليه مؤخرا في تونس، والذي يتضمن السياسات واللوائح الحكومية بشأن الشركات الناشئة، ويشمل سلسلة من التغييرات في سياسات الضرائب والهجرة والسياسات التنظيمية التي توجه عمليات هذه الشركات. وكان هذا القانون نتاج عملية طويلة من المشاورات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حول رؤية مشتركة لتذليل العقبات وإضفاء الطابع الديمقراطي على إمكانية تنظيم مشاريع ريادة الأعمال لكل السكان، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية.

- *تكييف برامج التعليم والتدريب المهني التي تشمل الجنسين*. تحتل سلاسل القيمة العالمية موقع الصدارة في الطلب المتغير على المهارات، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين احتياجات أصحاب العمل ونُهج مؤسسات تطوير التعليم وتنمية المهارات. ويمثل إصلاح قطاع التعليم أمرا بالغ الأهمية. إذ تشمل إصلاحات السياسات التي يمكن أن تؤهل الشباب للعمل على نحو أفضل أنظمة التعليم المزدوجة التي تجمع بين التعليم العام والتعليم المهني، ووضع مناهج التدريب المهني بالتعاون مع القطاع الخاص، وتوسيع نطاق استخدام نماذج التدريب التي تسمح للشباب بالتعلم أثناء العمل (البنك الدولي، 2020د). ويجب أن تحسن الإصلاحات وضع المرأة في المجتمع وتعمل على دمجها بشكل أكبر في المجال الاقتصادي.

- *تشجيع حركة الأيدي العاملة من خلال التجارة في الخدمات* داخل المنطقة، وأيضا عبر المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، إذ يترتب على هذا تأثيرات إيجابية على العمالة الماهرة، وتنقل العمال، وخلق الوظائف.

وقد تسهم السياسات الأوروبية أيضا بشكل مباشر في تحفيز الصادرات من الجنوب. وبوصفه شريكا تجاريا رئيسيا من مصلحته ضمان استمرار العلاقات التجارية والاستقرار في المنطقة، يمكن للاتحاد الأوروبي العمل على تسهيل الصادرات من شركائه التجاريين في شمال أفريقيا (جنوب المتوسط). كما أصبح من الضروري العودة إلى المحادثات حول شراكة بشأن تنقل العمالة، من أجل تسهيل الهجرة القانونية لرجال الأعمال والطلاب والعمال الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وربما يكون من الصعب تحقيق الشراكة في الأجل القصير ولكنها ستحفز التجارة في السلع والخدمات بشكل كبير. وتعتبر الهجرة المؤقتة للعمالة لتقديم خدمات في بلد شريك في الاتحاد الأوروبي مهمة بشكل خاص لبلدان مثل تونس. وتبدو خيارات العمل في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة بشكل خاص (رودلوف وفيرينفيلس، 2018). إن اقتراح الاتحاد الأوروبي الحالي بشأن الهجرة المرتبطة بالخدمات يشكل نهجا مختلطا، فهو يتألف من قائمة إيجابية تتيح الدخول الحر إلى الأسواق في قطاعات خدمية بعينها، وقائمة سلبية تحمي المؤسسات. لكن التكتل لم يقدم مقترحات قطاعية محددة حتى الآن. ونظرا للخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول قضايا الهجرة، من المستبعد في الوقت الحالي تحرير الخدمات على نحو يسمح بهجرة العمالة، ولكن ستكون هناك حاجة للتوصل إلى تسوية في نهاية المطاف.

ومن الناحية الفعلية، سيصعب على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحقيق التقارب والاحتواء من خلال سياسات هيكلية صارمة تفرضها المؤسسات المشتركة، كما كان الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ويتعين تشجيع المزيد من العمليات اللامركزية القائمة على علاقات شراكة بين أطراف متساوية على النطاق الإقليمي و/أو على مستوى التجمعات الإقليمية الفرعية (مورينو-دودسون، 2020).

وسوف يكون الدعم المقدم من البلدان الأكثر تقدما، ولا سيما البلدان الأوروبية، ضروريا لتحقيق التنمية المشتركة. على سبيل المثال، بوسع الاتحاد الأوروبي أن يشارك في التنسيق والتعاون الثلاثي في محور متكامل بينه وبين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان الأفريقية. ويستحق تحول بلدان شمال أفريقيا صوب جيرانها الأفارقة الاهتمام من أوروبا، التي ينبغي أن تسعى إلى التنسيق مع المبادرات الأفريقية حيثما أمكن ذلك. ويمكن للروابط التجارية بين بلدان المغرب العربي والساحل أن تحفز رغبة أوروبا في تعزيز الاستقرار. ويعد دعم التكامل الاقتصادي الأفريقي أحد الأهداف الواردة في المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي فيما يتصل بإستراتيجية جديدة بين الاتحاد وأفريقيا. ومن الممكن تحقيق هذه الغاية من خلال الإسهام في خلق روابط أفضل بين البنية التحتية في بلدان شمال أفريقيا وبقية القارة. ومن الممكن أيضا أن تسعى أوروبا إلى إقامة تعاون ثلاثي مع بلدان شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء. على سبيل المثال، لدى مصر والمغرب وتونس هيئات للتعاون الدولي نفذت كثيرا من المشروعات (في مجالات الصحة العامة، وكهربة الريف، والطاقة المتجددة، والرقمنة، وغيرها من المشروعات) في بلدان ثالثة بالتعاون مع مؤسسات دولية وبلدان متقدمة.

ويمكن أن تستفيد بلدان المشرق من تعزيز التعاون على امتداد المحور الأوروبي الخليجي الآسيوي. وقد هيمن على تجارة الخدمات في بلدان المشرق السفر والنقل والخدمات الأخرى، وشهدت صادرات خدمات الاتصالات والخدمات المالية والتأمينات تغيراً أسرع نسبياً على مدى العقد الماضي. وتجلى في مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة ميزة نسبية في تصدير خدمات السفر.

ويستكشف هذا التقرير مجموعة متنوعة من القضايا المرتبطة بالتكامل التجاري الإقليمي وقدرتها على المساهمة في تحقيق النمو في عالم ما بعد كورونا. وكخطوة تالية، قد يكون من المفيد إجراء تحليل قطاعي مستفيض للتوصيات الموجهة، بما في ذلك دراسات الحالة، والمقابلات مع الأطراف المعنية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القطاع الخاص، والقطاع العام، والمجتمع المدني)، وإجراء تحليل أعمق للتأثير القطاعي للعقبات غير التجارية.

المراجع

Aboushady, Nora, and Chahir Zaki. 2018. Do Exports and Innovation Matter for the Demand of Skilled Labor? Evidence from MENA Countries, *EMNES Working Paper.* 9. April.

Abrego, Lisandro, Maria Amado, Tunc Gursoy, Garth Nicholls and Hector Perez-Saiz. 2019. The African Continental Free Trade Agreement: Welfare Gains Estimates from a General Equilibrium Model. IMF Working Papers. 19. 10.5089/9781498314398.001.

Ahir, Hites, Nick Bloom, and Davide Furcery. 2018. *World Uncertainty Index*, Stanford University.

Akhtar, Shamshad, Mustapha Rouis, 2010. Economic Integration in MENA : The GCC, the Maghreb, and the Mashreq. MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series; No. 33. Washington, DC: World Bank.

Arezki, Rabah, Lili Mottaghi, Andrea Barone, Rachel Yuting Fan, Amani Abou Harb, Omer M. Karasapan, Hideki Matsunaga, Ha Nguyen and Francois de Soyres. 2018. *Middle East and North Africa Economic Monitor, October 2018: A New Economy for Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.

Arezki, Rabah. 2019. The curse of (uncontested) imports. *Future Development Blog*, The Brookings Institution

Arezki, Rabah, Meriem Ait Ali Slimane, Andrea Barone, Klaus Decker, Dag Detter, Rachel Yuting Fan, Ha Nguyen, Graciela Miralles Murciego, Lemma Senbet. 2019. *Middle East and North Africa Economic Update October: Reaching New Heights: Promoting Fair Competition in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank.

Arezki, Rabah, Daniel Lederman, Amani Abou Harb, Nelly Youssef Elmallakh, William Louis, Rachel Yuting Fan, Asif Mohammed Islam, Ha Nguyen, and Marwane Zouaidi. 2020. *Middle East and North Africa Economic Update, April: How Transparency Can Help the Middle East and North Africa.* Washington, DC: World Bank.

Arezki, Rabah and Shanta Devarajan. 2020. Fiscal policy for Covid-19 and beyond. *Future Development Blog*, The Brookings Institution.

Augier, Patricia, Vincent Castel, and Tarik El Malki. 2019. Identification of Barriers to the Integration of Moroccan SMEs in Global Value Chains. *FEMISE EuroMed report 2019*. September.

Baldwin, Richard and Rebecca Freeman. 2020. *Supply chain contagion waves: Thinking ahead on manufacturing 'contagion and reinfection' from the Covid concussion*. VoxEU Blog article. 01 April 2020.

Baldwin, Richard and Beatrice Weder di Mauro. 2020. *Mitigating the Covid Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes.*

Ben Saad, Myriam, Michel Dimou, Amandine Gnonlonfin and Naceur Khraief. 2019. Les stratégies de développement des énergies renouvelables dans la région MENA: Etude comparative et couloirs de développement. *FEMISE research paper.* 43-04. September.

Beyene, Hailay Gebretinsae. 2017. Trade Integration and Revealed Comparative Advantages of Sub-Saharan Africa and Middle East and North Africa Merchandize Export. *Journal of Economic Cooperation and Development*. 38, 1 (2017). 55-96.

Bloomberg. April 8, 2020. "Abu Dhabi Raises $7 Billion to Bolster Finances."

Bloomberg. May 22, 2020. "Egypt Sells $5 Billion Eurobond in Its Largest-Ever Issuance"

Bolton, Patrick, Lee Buchheit, Pierre-Oliver Gourinchas, Mitu Gulati, Chang-Tai Hsieh, Ugo Panizza, and Beatrice Weder di Mauro. 2020. "Born Out of Necessity: A Debt Standstill for Covid-19." CEPR Policy Insight No. 103.

Born, Benjamin, Gernot J. Müller, and Johannes Pfeifer. 2020. "Does austerity pay off?" *Review of Economics and Statistics* 102.2: 323-338.

Bottini, Novella, Mohamed Ali Marouani, and Laura Munro. 2011. Service Sector Restrictiveness and Economic Performance: An Estimation for the MENA Region. *The World Economy*, 34.9: 1652-1678, September.

Bown, Chad, Daniel Lederman, Samuel Pienknagura, and Raymond Robertson. 2016. Better Neighbors: Toward a Renewal of Economic Integration in Latin America. Washington, DC: World Bank.

Brenton, Paul and Barak Hoffman. 2016. *Political Economy of Regional Integration in Sub-Saharan Africa.* Washington, DC: World Bank.

Byblos Bank. 2020. Country Risk Weekly Bulletin, Issue 628. May 13.

Cadot, Olivier, Ernawati Munadi and Lili Yan Ing. 2017. Streamlining NTMs in ASEAN: The Way Forward, *Economic Research Institute for ASEAN and East Asia*, Policy Brief 03. November.

Cady, John. 2005. "Does SDDS Subscription Reduce Borrowing Costs for Emerging Market Economies?" *IMF Staff Papers*, 52(3): 1-6.

Çagatay, Selim and Murat Genç**.** 2013, Analyzing the Immigration-Induced Changes in Product Diversity and Trade Patterns**:** The Case of the EU-Mediterranean-Eastern Europe Zone**.** *FEMISE research paper.* 34-30. February.

Cammett, Melani, and Ishac Diwan. 2018. *The Political Economy of the Arab Uprisings*, Routledge.

Chauffour, J.P., and J.C. Maur. 2011. *Preferential Trade Agreement Policies for Development, Chapter 1 "Beyond Market Access",* Washington, DC: World Bank.

Ching, Hsianghoo and Li-Lu Chen. 2000. Links between Emigrants and the Home Country: The Case of Trade between Taiwan and Canada. *Regional Cohesion and Competition in the Age of Globalization*, edited by H. Kohno, P. Nijkamp and J. Poot. Cheltenham UK: Edward Elgar: 185-198.

Dang, Hai-Anh H., and Trong-Anh Trinh. 2020. "Does the Covid-19 pandemic improve global air quality? New cross-national evidence on its unintended consequences". *GLO Discussion Paper No. 606*.

De Melo Jaime, and Anna Twum. 2020. Supply chain trade in East Africa: Prospects and challenges, *International Growth Center (IGC)*. Report F-19103-RWA-1.

Deutsche Welle. July 15, 2020. "China's economic loss could be Morocco's gain".

Direction des Etudes et des Prévisions Financières. 2019, *Le Positionnement du Secteur Bancaire Marocain en Afrique : Réalité et Perspectives de Renforcement*, May.

Devarajan, Shantayanan, and Lili Mottaghi. 2017. *Middle East and North Africa Economic Monitor, October 2017: Refugee Crisis in MENA, Meeting the Development Challenges*. Washington, D.C.: World Bank.

Dorussen, Han, and Hugh Ward. 2010. Trade networks and the Kantian peace. *Journal of Peace Research* 47:29–42.

Dutheil, Frédéric, Julien S. Baker, and Valentin Navel. 2020. "Covid-19 as a factor influencing air pollution?" *Environmental Pollution* 263: 114466.

EcofinAgency. 2020. *Morocco wants to use digital technology to attract $1bln+ in FDI*, June 25.

Ecorys, CASE and FEMISE. 2020. *Ex-post Evaluation of the impact of trade chapters of the Euro-Mediterranean Association Agreements with six partners: Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia*, Interim Technical Report, March.

Egypt Today. 2020. Egypt's General Authority for Investment and Free Zones Okays Establishment of 30 new Projects. July 18.

Eichenbaum, Martin, Sergio Rebelo and Mathias Trabandt. 2020. "The Macroeconomics of Testing and Quarantining". *CEPR Discussion Paper No. DP14688.*

Fatás, Antonio, and Lawrence H. Summers. 2018. "The permanent effects of fiscal consolidations." *Journal of International Economics* 112**:** 238250-**.**

FEMISE (Forum Euroméditerranéen des Instituts de Sciences Économiques*)*. 2019. *The Private Sector in Mediterranean Countries*, EuroMed report, June.

Ferrantino, Michael J., and Daria Taglioni. 2014. *Global Value Chains in the Current Trade Slowdown,* VoxEU, 6 April.

Financial Times. 2020. "G20 agrees debt relief for low income country," April 15.

Focus Economics. 2020. *Focus Economics Consensus Forecast: Middle East & North Africa*, various issues.

Gali, Jordi. 2020. "Helicopter Money: The Time Is Now." VoxEU.

Garg, Jay. 2020. "The Politics of Protectionism". *Harvard Political Review.* April 24.

Gartzke, Erik. 2003. *The classical liberals were just lucky: A few thoughts about interdependence and peace. In Interdependence and international conflict: New perspectives on an enduring debate*, ed. Edward Mansfield and Brian Pollins. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Gasiorek, Michael and Sami Mouley. 2019. Analyzing the impact of a EU-Tunisia DCFTA on Tunisian trade and production. *FEMISE research paper.* 43-16. September.

Gatti, Roberta, Diego Angel-Urdinola, Joana Silva, and András Bodor. 2014. Striving for better jobs: The challenge of informality in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank.

Genc, Murat, Masood Gheasi, Peter Nijkamp, and Jacques Poot. 2011. "The Impact of Immigration on International Trade: A Meta-Analysis" *IZA Discussion Paper* 6145.

Gereffi, Gary, John Humphrey, and Timothy Sturgeon. 2005. "The Governance of Global Value Chains." *Review of International Political Economy*. 12(1) 78-104.

Giovannetti G. and Enrico Marvasi. 2019. Trade Networks in the MENA Region, *IEMed Mediterranean Yearbook* 2019.

Harders, Cilja and Matteo Legrenzi. 2008. *Beyond regionalism?: Regional cooperation, regionalism and regionalization in the Middle East*. Ashgate Publishing Limited.

Hausser, Tallie, Constantin Tsakas and Karine Moukaddem. 2019. Developing Social Entrepreneurship and Social Innovation in the Mediterranean and Middle East. FEMISE. MED BRIEF - 23, September.

Head, Keith and John Ries. 1998. "Immigration and trade creation: econometric evidence from Canada." *Canadian Journal of Economics* 47-62.

Hoekman, Bernard. 2016. Intra-Regional Trade: Potential Catalyst for Growth in the Middle East, *MEI Policy Paper* 2016-1, Middle East Institute.

Hossain, Mohammad Zakir. 2015. Free Trade Zones in Oman: A Descriptive Analysis. Journal Of Applied Management Science. Vol2: 9 (4) 64-73.

House, Christopher L., Christian Proebsting, and Linda L. Tesar. 2019. "Austerity in the Aftermath of the Great Recession." *Journal of Monetary Economics*.

International Energy Agency. 2019. Africa Energy Outlook 2019, World Energy Outlook special report. November.

International Energy Agency (IEA). 2020. Oil Market Report. August.

International Monetary Fund, World Bank and WTO. 2018. *Reinvigorating Trade and Inclusive Growth*. Washington, DC: World Bank.

International Monetary Fund. 2020a. *Regional Economic Outlook, Confronting the Covid-19 Pandemic in the Middle East and Central Asia.* April 2020.

International Monetary Fund. 2020b. *Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia.* July 2020.

International Monetary Fund. 2020c. "Policy Responses to Covid-19" https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-Covid19/Policy-Responses-to-Covid-19, retrieved August 9, 2020.

International Organization for Migration. 2010. *Intra-Regional Labor Mobility in the Arab World.* ISBN 9786-561-9068-92.

Jafari, Yaghoob, and David Tarr. 2014. "Estimates of Ad Valorem Equivalents of Barriers against Foreign Suppliers of Services in Eleven Services Sectors and 103 Countries". Policy Research Working Paper 7096. Washington, DC: World Bank Group.

Jaud, Mélise, and Caroline Freund. 2015. *Champions Wanted: Promoting Exports in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: The World Bank Group.

Jong-Wha, Lee, and Ju Hyun Pyun. 2009. "Does Trade Integration Contribute to Peace?" *Asian Development Bank Working Paper Series on Regional Economic Integration 24*.

Jordà, Òscar, and Alan M. Taylor. 2016. "The time for austerity: estimating the average treatment effect of fiscal policy." *The Economic Journal* 126.590: 219255-.

JP Morgan. 2020. MENA Emerging Markets Research, August 14.

Karam, Fida, and Chahir Zaki. 2016. "How did wars dampen trade in the MENA region?" *Applied Economics* 48:60. 5909-5930 DOI: 10.1080/00036846.2016.1186799.

Karam, Fida, and Chahir Zaki. 2017. "Why don't MENA countries trade more: The curse of bad institutions" *Economic Research Forum*. Working Paper 1148.

Karam, Fida, and Chahir Zaki. 2020. "A new dawn for MENA firms: service trade liberalization for more competitive exports." *Applied Economics*. Taylor & Francis Journals, 52(1): 19-35 January.

Killic, Kemal and Dalia Marin. 2020. "How Covid-19 is transforming the world economy", VoxEU, 10 May 2020.

Kubota, Megumi and Albert Zeufack. 2020. "Assessing the Returns on Investment in Data Openness and Transparency". Policy Research Working Paper WPS 9136. Washington, D.C.: World Bank Group.

Lanier, Jaron, and Glen Weyl. 2020. "How Civic Technology Can Help Stop a Pandemic" *Foreign Affairs,* March.

Langan, Mark. 2015. "The moral economy of EU relations with North African states: DCFTAs under the European Neighbourhood Policy". *Third World Quarterly*, 36:10, 1827-1844, DOI: 10.1080/01436597.2015.1071660.

Li, Quan, and David Sacko. 2002. "The (ir)relevance of militarized interstate disputes for international trade." *International Studies Quarterly* 46 (1): 11–43.

Lyadnova, Polina, Fatema Al-Arayedh, Maha Alali, Lucinda Smart and Mohamed Taha. 2019. "Bankruptcy and Restructuring in the GCC: An Update on Recent Developments" *Emerging Markets Restructuring Journal,* Issue 9.

Martuscelli, Antonio, and Michael Gasiorek. 2019. "Regional integration and poverty: a review of the transmission channels and the evidence". *Journal of Economic Surveys*, 33 (2): 431-457.

Marasinews. 2020. OMR100 million jump in revenue for Oman from re-exports. July 7.

Melly, Paul. 2019. "Mauritania's Unfolding Landscape Elections, Hydrocarbons and Socio-Economic Change". *Chatham House Research Paper, April.*

Milgram Baleix, Juliette, Federico Carril Caccia and Jordi Paniagua. 2018. "Foreign direct investment in MENA: Impact of institutional context". FEMISE, MED BRIEF 3, January.

Miroudot, S. and A. Ragoussis. 2009. "Vertical Trade, Trade Costs and FDI." *OECD Trade Policy Papers*, No. 89, OECD Publishing, Paris.

Moreno-Dodson, Blanca. 2020. A New Approach to Mediterranean Integration. Marseille, France: Center for Mediterranean Integration.

Nasser Saidi & Associates. 2020. "GCC responses to tackle the Covid19 outbreak" https://nassersaidi.com/2020/03/23/updated-23-3-2020-gcc-responses-to-tackle-the-Covid19-outbreak-2/, retrieved August 9, 2020.

OECD. 2018, Trends in trade and investment policies in the MENA region, OECD Background Note. November 27.

OECD. 2020a. "Investment in the MENA region in the time of Covid-19", June 4, 2020.

OECD. 2020b. "OECD Policy Responses to Coronavirus (Covid-19): Covid-19 Crisis Response in MENA countries", June 9, 2020.

Onder, Harun and Haneen Sayed. 2019. *The Mobility of Displaced Syrians: An Economic and Social Analysis*, Washington, DC: World Bank.Ottaviano, Gianmarco, Giovanni Peri and Greg Wright. 2015. Immigration, trade and productivity in services. VoxEU Blog article. 17 June 2015.

Ottaviano, Gianmarco, Giovanni Peri and Greg Wright. 2018. Immigration, Trade and Productivity in Services: Evidence from U.K. Firms, Journal of International Economics, VL 112.

Pandit, Priyanka. 2020. "As Global Value Chains Shift, Will China Lose Its Dominance?". *The Diplomat.* June 11.

Parra, M. D., I. Martinez-Zarzoso & C. Suárez-Burguet. 2016. "The impact of FTAs on MENA trade in agricultural and industrial product." *Applied Economics*, 48:25, 2341-2353, DOI: 10.1080/00036846.2015.1119792.

Peridy, Nicolas and Javad Abedini. 2014. "Trade Effects of Regional Integration in Imperfect Competition: Evidence from the Greater Arab Free Trade Area (GAFTA)." *International Economic Journal*, 28:2, 273-292, DOI: 10.1080/10168737.2013.825306.

Peterson, Timothy M., and Cameron G. Thies. 2012. "Beyond Ricardo: The link between intra-industry trade and peace." *British Journal of Political Science* http://dx.doi.org/10.1017/S0007123412000099.

Plaza and Ratha. 2011. *Diaspora for development in Africa.* Washington, DC: World Bank.

Rodrik, Dani. 2020. "Why Does Globalization Fuel Populism? Economics, Culture, and the Rise of Right-Wing Populism". https://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/why_does_globalization_fuel_populism_july_2020.pdf.

Rouis, Mustapha, and Steven R. Tabor. 2013. *Regional Economic Integration in the Middle East and North Africa: Beyond Trade Reform*. Directions in Development series. Washington, DC: World Bank.

Rudloff, Bettina and Isabelle Werenfels. 2018. "EU-Tunisia DCFTA: Good Intentions Not Enough", SWP comment, 49, November.

Talah S. Arabiyat, Metri F. Mdanat and Ghazi A Samawi. 2019. "Trade Openness, Inclusive Growth, and Inequality: Evidence from Jordan." *Journal of Developing Areas* 54(1):121-133, May.

The Africa Report. 2020. "The 4,500km Lagos—Algiers road takes a step closer to reality," June 22.

Thies, Cameron and Timothy M. Peterson. 2016. *Intra-Industry Trade Cooperation and Conflict in the Global Political Economy*. Stanford University Press.

Thurber M. and Todd Moss. 2020. "12 reasons why gas should be part of Africa's clean energy future", World Economic Forum article, July 23.

Tsakas, Constantin and Karine Moukaddem. 2019. "Comment l'entreprenariat social peut-il contribuer à développer le secteur privé et appuyer la croissance et l'emploi dans les PM ?" in *FEMISE Euromed report : Principaux dysfonctionnements et Opportunités de l'entreprenariat social*, June.

Tsakas, Constantin. 2020. Implications of the coronavirus crisis in the Mediterranean and in the Middle East, CMI – FEMISE. Covid-19 MED BRIEFS - 1, May.

UNESCAP. 2017. *Asia-Pacific Trade and Investment Report 2017: Channeling Trade and Investment into Sustainable Development.*

UNICEF. 2020. Coronavirus (Covid-19) Global Response, July 2020 Revision https://www.unicef.org/appeals/files/2020-HAC-CoronaVirus-updated-07.21.pdf.

World Bank. 2014a. Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa.

World Bank. 2014b. "Over the Horizon: A New Levant." Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2018. "Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa." MENA Development Report. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020a. The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34139/9781464815591.pdf.

World Bank. 2020b. Covid-19 Crisis through a Migration Lens. *Migration and Development Brief 32*. April.

World Bank. 2020c. World Bank East Asia and Pacific Economic Update, April 2020: East Asia and Pacific in the Time of Covid-19. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020d. World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020e. World Integrated Trade Solutions. Retrieved from https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en.

World Bank. 2020f. "Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies." Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020g. "From Containment to Recovery" East Asia and Pacific Economic Update (October), World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2020h. World Bank Open Data. Retrieved on October 8th from https://data.worldbank.org/.

World Bank. 2020i. Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq. International Development in Focus. Washington, DC: World Bank.

World Economic Forum. 2019. Corruption costs developing countries $1.26 trillion every year - yet half of EMEA think it's acceptable. Retrieved August 10, 2020.

World Health Organization Global Health Expenditure Database. Retrieved August 2020.

World Trade Organization. 2020. COVID-19: Measures affecting trade in services. September 25.

الملحق ألف - الاستجابة المالية والنقدية

الجدول أ-1 الاستجابة المالية والنقدية في دول مجلس التعاون الخليجي

البلد	الإجراءات النقدية والمالية
البحرين	أخّرت أقساط القروض المصرفية لمدة ستة أشهر للمتأثرين بالجائحة. وأعفت جميع الحسابات من سداد فواتير الكهرباء والماء، بما في ذلك الأفراد والشركات التجارية، لمدة ثلاثة أشهر. واستخدمت صندوق البطالة لدعم أجور 100 ألف عامل. وخفضت سعر الفائدة 125 نقطة أساس تراكمية.
عُمان	خفضت احتياطي الحفاظ على رأس المال إلى 1.25% من 2.5%. ورفعت نسبة القروض إلى التمويل إلى 92.5% من 87.5%. وأخرت أقساط القروض. وخفضت أسعار الفائدة. ويبلغ إجمالي قيمة التدابير 20 مليار دولار.
الكويت	قدمت 30.3 مليار دولار لبرنامج الاستجابة للطوارئ. وخفض البنك المركزي متطلبات كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وخفف من ترجيح المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 25% من 75%، ورفع الحد الأقصى للإقراض والحد الأقصى للتمويل، وخلق حزمة تحفيز بقيمة 16.5 مليار دولار للإقراض المصرفي الإضافي، وفرض خفضاً تراكمياً قدره 125 نقطة أساس في سعر الفائدة.
قطر	إعفاءات من فواتير الجمارك والمرافق العامة وتعليق مدفوعات القروض. الإعلان عن مشتريات أسهم بقيمة 2.7 مليار دولار لشراء الأسهم وخفض معدل الفائدة التراكمي قدره 100 نقطة أساس. ويبلغ إجمالي برنامج الحوافز 22.6 مليار دولار.
السعودية	أعلنت عن برنامج دعم للقطاع الخاص بقيمة 70 مليار ريال سعودي (18.7 مليار دولار) تشمل وقف المدفوعات الضريبية الحكومية والرسوم وغيرها من المستحقات لتوفير السيولة وزيادة التمويل المتاح من خلال صندوق التنمية الوطني. وأنشأت برنامج بقيمة 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار) لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل للبنوك للسماح لها بتأجيل سداد القروض القائمة وزيادة الإقراض للشركات. وقدمت 9 مليارات ريال (2.4 مليار دولار) تعويضا للمواطنين العاملين في المرافق المتضررة من الجائحة. وخصصت 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار) للإسراع في سداد مستحقات القطاع الخاص، وتقديم تسهيلات للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية، وتأجيل دفع فواتير الكهرباء، ودفع رواتب العاملين في أنشطة نقل الركاب. وقدمت 47 مليار ريال سعودي (12.5 مليار دولار) لرفع جاهزية القطاع الصحي.
الإمارات	رفعت نسبة القروض إلى القيمة للرهون العقارية لأول مرة بنسبة 5 نقاط مئوية. ورفعت سقف انكشاف القطاع المصرفي للعقارات إلى 30%. وسمحت بقروض مضمونة بإجمالي 13 مليار دولار بسعر فائدة 0%. وخفضت متطلبات رأس المال على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسمحت بالاستفادة من الاحتياطي الرأسمالي. وخفضت سعر الفائدة 125 نقطة أساس تراكمية.

المصادر: صندوق النقد الدولي، ناصر السعيدي وشركاه، جي بي مورغان، والمملكة العربية السعودية.
ملاحظة: البيانات حتى 13 أغسطس/ آب 2020.

الجدول أ-2 الاستجابة المالية والنقدية في غير دول مجلس التعاون الخليجي

البلد	الإجراءات النقدية والمالية
الجزائر	خصصت 70 مليار دينار (545 مليون دولار) للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لأزمة كورونا. وسوف تخفض الإنفاق الجاري بنسبة 5.7%. وأجلت تاريخ استحقاق الضريبة. وطبقت إعانات الدعم والتحويلات النقدية للأسر المحرومة. وخفضت نسبة متطلبات الاحتياطي إلى 6%. وخفضت سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25.25 نقطة أساس إلى 3%. وخفضت فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليارات دولار.
جيبوتي	أعلنت عن مجموعة من التدابير للاستجابة للصدمة، بما في ذلك زيادة الإنفاق على الصحة والطوارئ لدعم الأسر والشركات المتضررة من الجائحة. وعزز البنك المركزي من مراقبة القطاع المالي.
مصر	تم تخفيض سعر الغاز والكهرباء للاستخدام الصناعي. وخفضت رسم الدمغة. وأُعفيت الأرباح الرأسمالية من الضرائب. وخفضت الضرائب المفروضة على الأرباح. ومنحت المصانع والمنشآت السياحية فترة سماح مدتها ستة أشهر لسداد الضرائب العقارية. وألغى البنك المركزي 9.9 مليارات جنيه (628 مليون دولار) من القروض وقدم 20 مليار جنيه (1.3 مليار دولار) لدعم سوق الأوراق المالية. وتم خفض سعر الفائدة 300 نقطة أساس تراكمية.
إيران	فرضت وقفا اختياريا لمدة ثلاثة أشهر على المدفوعات الضريبية الحكومية. ودعمت القروض للشركات المتضررة والأسر المحرومة. وأتاحت تمويلا إضافيا لقطاع الصحة. وحولت الأموال النقدية إلى الأسر المحرومة. ودعمت صندوق التأمين ضد البطالة. وبدأت الحكومة في خصخصة الشركات المملوكة للدولة. وقدم البنك المركزي أموالا لاستيراد الأدوية، وسمح للبنوك التجارية بتأجيل سداد القروض، وقدم إعفاءات جزائية مؤقتة للعملاء الذين تستحق عليهم قروض غير مسددة.
العراق	قدم لوزارة الصحة قرضا بقيمة 50 مليار دينار عراقي (42 مليون دولار) من احتياطي الطوارئ. وأنشأ البنك المركزي صندوقاً لجمع التبرعات من المؤسسات المالية بتبرعات أولية قدرها 37 مليون دولار. وأعلن وقفاً اختيارياً لمدفوعات الفوائد وأقساط أصل الدين من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة الإقراض الموجه وشجع المصارف على تمديد آجال استحقاق القروض. وخفض الإنفاق في المجالات غير الأساسية وتحديد مخصصات في الموازنة لوزارة الصحة. وطبق نظام التحويلات النقدية، الذي يستهدف العاملين في القطاع الخاص الذين لا يحصلون على رواتب أو استحقاقات من الحكومة.
الأردن	أرجأ سداد الضرائب. وخصص 50% من عائدات تأمين الأمومة (16 مليون دينار، 23 مليون دولار) لمساعدة كبار السن والمرضى، وطبق سقف الأسعار على المنتجات الأساسية، وأجل 70%من قيمة الرسوم الجمركية لشركات مختارة. وخفض اشتراكات الضمان الاجتماعي من شركات القطاع الخاص من 21.75% إلى 5.25%. وخفض البنك المركزي معظم أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس وأعلن عن برنامج تمويل ميسر بقيمة 704.5 مليون دولار للشركات الصغيرة والمتوسطة. ووافق صندوق النقد الدولي على طلب الأردن الحصول على مساعدة مالية طارئة بموجب أداة التمويل السريع بما يعادل 291.55 مليون وحدة سحب خاص (حوالي 400 مليون دولار). وسمح البنك المركزي للبنوك المرخص لها بتأجيل أقساط القروض المستحقة وإجراء إعادة جدولة الديون حتى نهاية عام 2020. كما دعمت السيولة المصرفية من خلال خفض نسبة الاحتياطي التنظيمي إلى 5% من 7% وتعديل برنامج إعادة التمويل الحالي بقيمة 1.2 مليار دينار لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في عام 2020.

لبنان	خصص 1200 مليار ليرة لبنانية (790 مليون دولار) لشبكات الأمان الاجتماعي. ومدد جميع المواعيد النهائية المتعلقة بسداد الضرائب والرسوم. ووافق على صرف 450 مليار ليرة لبنانية (293 مليون دولار) من المستحقات للمستشفيات الخاصة. وسيمنح البنك المركزي البنوك والمؤسسات المالية خطوط ائتمان بالدولار لمدة خمس سنوات بسعر فائدة 0% بما يعادل قيمة القروض الاستثنائية الممنوحة لعملائها.
ليبيا	أعلنت عن حزمة من 500 مليون دينار (364 مليون دولار) للإنفاق في حالات الطوارئ لدعم النظام الصحي في زيادة الاختبارات والاستجابة لطفرة محتملة في الإصابات. وأعلنت عن خفض رواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة 20%. ووفقا للبنك المركزي، بلغ مجموع الأموال المخصصة لمكافحة الجائحة 847 مليون دينار (616 مليون دولار).
المغرب	توسع في استحقاقات العمالة. وأجل سداد الضريبة. وخفض سعر الفائدة 75 نقطة أساس تراكمية. وتم تكريس صندوق لإدارة الجائحة. وهو تمويل لمنشآت الإقراض (دامان أوكسجين) يقدم القروض الصغيرة (جدا) والمتوسطة. صندوق ما بعد الأزمة (دامان ريانس) لدعم الشركات التي ستقدم التمويل لتغطية احتياجات رأس المال العامل بأسعار فائدة مدعومة.
تونس	أخرت سداد الضرائب، بما في ذلك بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأجلت سداد قروض الموظفين المنخفضي الدخل. وقدمت مساعدة مالية للأسر الفقيرة. وخفضت سعر الفائدة 100 نقطة أساس تراكمية.
الضفة الغربية وقطاع غزة	وزعت 98 ألف سلة غذاء ومساعدات مالية لنحو 125 ألف أسرة. وتخطط لإنفاق 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية الثغرات الحرجة القصيرة الأجل المتعلقة بالجائحة. وسيتم توظيف أخصائيين طبيين وشراء مجموعات اختبار وغيرها من المعدات الطبية. وسيُخصص 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي لدعم العمالة، بما في ذلك إعانات البطالة، وإلغاء العقوبات على التأخر في تقديم الإقرارات الضريبية وتمديد الموعد النهائي لتقديمها. وأرجأت سلطة النقد الفلسطينية تسديد القروض الشهرية/الدورية لجميع المقترضين، وحظرت تحصيل رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية على المدفوعات المؤجلة، وتنظر في إنشاء صندوق لتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة.

المصادر: صندوق النقد الدولي، ناصر السعيدي وشركاه، جي بي مورغان.
ملاحظة: البيانات حتى 13 أغسطس/ آب 2020.

الملحق باء - تحديد الأثر الحقيقي المحتمل لجائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعتمد تقديراتنا التجريبية للتأثيرات الاقتصادية للجائحة على نموذج التوازن العام العالمي القابل للحساب (CGE) الذي كان تم تشييده كي يحاكي الاقتصاد العالمي وتحديداً اقتصاد بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ (البنك الدولي 2020). وفي تلك الدراسة، تم تحديد التأثير الحقيقي لتفشي فيروس كورونا في الصين وجائحة كورونا العالمية على فرادى البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. أما المناطق النامية الأخرى، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتُعامل كل منها على حدة ككتلة خلال فترة المحاكاة.

وتعتمد القنوات، التي يتحقق من خلالها على الأرجح التأثير الاقتصادي الحقيقي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على مدى انكشاف بلد ما على الصين وعلى العالم من خلال سلاسل القيمة العالمية والتجارة. وهذه القنوات هي واردات النفط الخام وسلسلة التوريد والاستثمارات والسياحة وغيرها من الخدمات المتصلة بالسفر. وتشمل البلدان المتأثرة بتعطل واردات الصين من النفط الخام دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المصدرة للنفط بالمنطقة. أما البلدان المتأثرة بتوقف صادرات المُدخلات الوسيطة فهي أساسا المغرب وتونس بالنسبة للآلات الكهربائية، والسعودية للمواد الكيميائية، والإمارات للمعادن والمنتجات المعدنية.

ويستند التحليل الوارد في هذا القسم إلى نسخة من نموذج التوازن العام القابل للحساب بعد تعديله وفقا لصيغة مشروع تحليل التجارة العالمية 10A التي تمت محاكاتها في إطار أربع مجموعات من الصدمات:

- انخفاض العمالة بنسبة 3%
- صدمة على جانب العرض تزيد من تكلفة التجارة الدولية للواردات والصادرات بنسبة 25%
- انخفاض حاد في السياحة الدولية لأسباب منها فرض ضريبة بنسبة 50% على استهلاك الخدمات ذات الصلة بالسياحة الدولية، مثل النقل والإقامة
- التحول في الطلب من قبل القطاع العائلي من خلال شراء عدد أقل من الخدمات التي تتطلب التفاعل البشري الوثيق مثل النقل والسياحة الداخلية والمطاعم والأنشطة الترفيهية إلى استهلاك السلع والخدمات الأخرى.

وتجري محاكاة نموذج التوازن العام القابل للحساب في إطار سيناريوهين اثنين، هما كالتالي: "جائحة خط الأساس العالمية" و "جائحة عالمية شديدة التأثير". ويستند السيناريوهان ونتائج المحاكاة إلى معلومات تم استقاؤها في بداية تفشي جائحة كورونا العالمية وقبل توقعات النمو الأحدث. ويهدف سيناريو خط الأساس إلى عرض عدوى محدودة للمرض وانتعاش سريع، حيث يتم تنفيذ الصدمات إلى أقصى حد في الصين، في حين تشهد بلدان أخرى حوالي نصف الصدمات. وفي سيناريو التأثير الشديد، يُفترض حدوث انخفاض أكبر في الناتج السنوي بسبب تفشي جائحة أكثر عمقاً وأطول أمداً. هنا، سنسجل نتائج المحاكاة لسيناريو التأثير الشديد للجائحة العالمية على صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والناتج القطاعي الحقيقي، والخدمات المحلية، وخدمات السياح غير التجارية.

النتائج

تشير نتائج المحاكاة إلى انخفاض بنسبة 2.1% (سيناريو خط الأساس) و3.9% (سيناريو التأثير الشديد) في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 3.7% و4.3%، على التوالي، ومن المقدر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 1.4% و 2.9% على التوالي. وستعاني جميع القطاعات من انخفاض في الناتج. ومع ذلك، فإن النسبة المئوية الأكثر أهمية في نمو المنطقة تُسجل في قطاع الخدمات إذا تفشى الفيروس (في إطار السيناريو الثاني).

الشكل ب-1 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة عدد النساء على عدد الرجال الذين يعملون في قطاع الخدمات

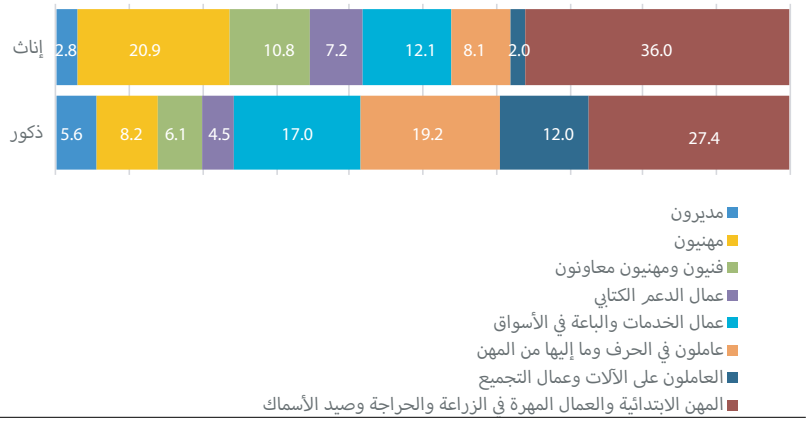

المصدر: منظمة العمل الدولية.
ملاحظة: تتمثل المهنة الابتدائية في بيع السلع في الأماكن العامة، والتنظيف، والغسيل، والكي، ورعاية المنازل والفنادق والمكاتب وغيرها من المباني، وما إلى ذلك.

وتؤثر الجائحة على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية بالمنطقة، بما في ذلك الزراعة والخدمات التجارية وغير التجارية، حيث يعمل معظم العمال منخفضي الأجر والنساء. والأثر القطاعي في ظل سيناريو التأثير الشديد هو حدوث انخفاض أشد قوة في الخدمات عنها في الزراعة والصناعات التحويلية بالمنطقة. والصدمة السلبية الأكبر ستقع في ناتج الخدمات المحلية المتأثرة بالجائحة وكذلك الخدمات السياحية التجارية. وينكمش إنتاج الخدمات المتضررة من الجائحة بنسبة 9.3% وقد تتراجع الخدمات السياحية بنسبة 8.8% مع انخفاض الناتج الزراعي والصناعي بنسبة 3% تقريبا (انظر المناقشة في الإطار أولا-1). ويؤثر قطاع الخدمات الأكثر تضرراً على أشد الناس فقراً وحرماناً ممن يعملون بكثافة في مجالات السفر والسياحة والبيع بالتجزئة وخدمات الإقامة وخدمات الأغذية والمشروبات. وكثير منهم من النساء والعاملات بدوام جزئي.

ففي جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المتوسط، تشكل النساء حوالي 36% من المهن الأولية (مثل الباعة المتجولين وعمال النظافة والوظائف شبه الماهرة الأخرى)، و21% من المهنيين (بما في ذلك المعلمون والممارسون الطبيون والموسيقيون والعاملات في حجرة العمليات وتجارة التجزئة والممرضات)، و11% من الفنيين والمساعدين، و7% من العاملين في الأعمال الكتابية المساعدة (انظر الشكل باء-1). ومع انتشار الإغلاق الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة واستمرار تعطل سلاسل التوريد، فإن العاملات سيكنّ الأكثر تضرراً على الأرجح.

وتشير نتائج محاكاة النموذج العالمي إلى أن جائحة كورونا تلحق ضررا شديدا بحجم التجارة في المنطقة. فقد انخفضت الصادرات بنسبة 2.1% في سيناريو خط الأساس و4.9% في سيناريو التأثير الشديد. وهذه الانخفاضات أكبر مما هي عليه في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، ولكنها أقل من المتوسط العالمي.

إن التكلفة الاقتصادية والمالية والاجتماعية لجائحة كورونا كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي، كما أن تفاقم المؤشرات الاجتماعية في المنطقة مثل البطالة والفقر تجاوز بقية العالم. وتظهر نتائج المحاكاة أنه في ظل سيناريو "الجائحة العالمية الشديد التأثير"، حيث من المتوقع أن تكون الجائحة أعمق ولمدة تمتد حتى نهاية هذا العام، سينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.9% عام 2020 ونمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 3%، في حين يمكن أن تنخفض الصادرات العالمية بنسبة 4.6% و4.9% في المنطقة. كما أن من شأن الإغلاق الاقتصادي وإغلاق الحدود التأثير بشكل غير متناسب على الفقراء والمحرومين، ولا سيما العاملين في التجارة عبر الحدود والعمال غير المهرة في القطاع غير الرسمي. وعلاوة على ذلك، فإن الخدمات المحلية والخدمات السياحية قطاعان يتأثران بشدة بالإغلاق. ويوظف هذان القطاعان عددا أكبر من النساء مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد، كما أن احتمال فقدان المرأة لوظائفها أعلى بكثير من الاحتمال بالنسبة للرجل (انظر الشكل باء1).

الملحق جيم - تطور التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الوافدة إلى المنطقة ومع أوروبا، مقارنة ببقية العالم (تحليل متعمق)

التجارة

تبلغ نسبة التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 95%، وهي أعلى كثيرا من المتوسط العالمي (60%)، و65% في المتوسط في البلدان المرتفعة الدخل، و49% في المتوسط في البلدان المتوسطة الدخل (كرم وزكي، 2020، البنك الدولي). ويقترب أداء بلدان المنطقة من أداء الدول الصغيرة حيث تبلغ نسبة التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 103%. وهذا المستوى المرتفع هو أساساً نتيجة لصادرات النفط والمنتجات البترولية، التي تمثل أكثر من 50% من إجمالي صادرات المنطقة. أما صادرات المنطقة باستثناء النفط فهي حوالي نصف المتوسط العالمي (كرم وزكي، 2017). ويوضح الشكل جيم-1 شكل التجارة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبين الاتحاد الأوروبي، وداخل المنطقة ومع بقية العالم. وقد أصبح الاتحاد الأوروبي شريكا تجاريا أقل هيمنة الآن مما كان عليه في بداية القرن. إذ بلغت نسبة التجارة مع الاتحاد الأوروبي (الصادرات والواردات مجتمعة) 15.7% من إجمالي تجارة المنطقة عام 2018، بعد أن كانت 28.7% عام 2002. وشكلت واردات المنطقة من الاتحاد الأوروبي 24.1% من إجمالي الواردات عام 2018، بعد أن كانت 41.4% عام 2002. وبالمثل، فإن نسبة صادرات المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي لم تمثل سوى 7.6% من إجمالي صادرات المنطقة عام 2018، بعد أن كانت 19.7% عام 2002 (قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأولية COMTRADE).

الشكل ج-1 التجارة مع الاتحاد الأوروبي، داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومع بقية العالم

إجمالي (الصادرات+ الواردات)

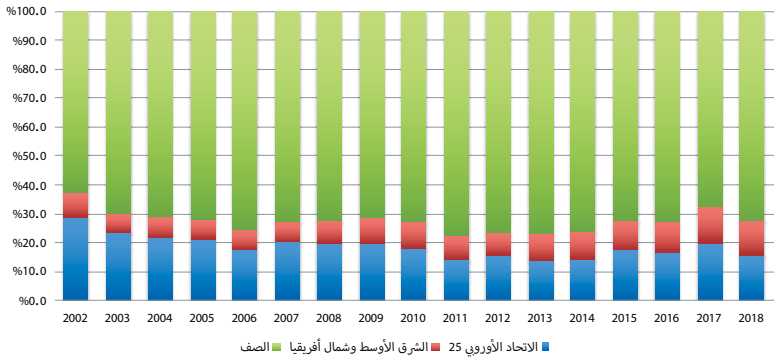

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناء على بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأولية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شكلت الاستثمارات الجديدة (التي بدأ فيها المستثمرون عمليات جديدة) أكثر من 80% من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2003 و2012، وخلقت أكثر من 50 ألف فرصة عمل في الجزائر ومصر والمغرب والسعودية وتونس والإمارات. ومع ذلك، ففي إيران والكويت ولبنان والسعودية وسوريا واليمن، يقل الاستثمار الأجنبي المباشر عن المتوسط (ميلجرام باليكس وآخرون 2018). واستقبلت المنطقة نحو

الشكل ج-2 الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار)، حسب المنطقة

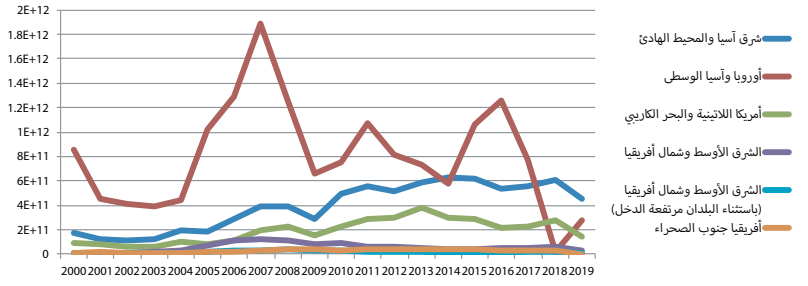

المصدر: data.worldbank.org.

الشكل ج-3 التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر: المجموع، الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط*، مليون دولار

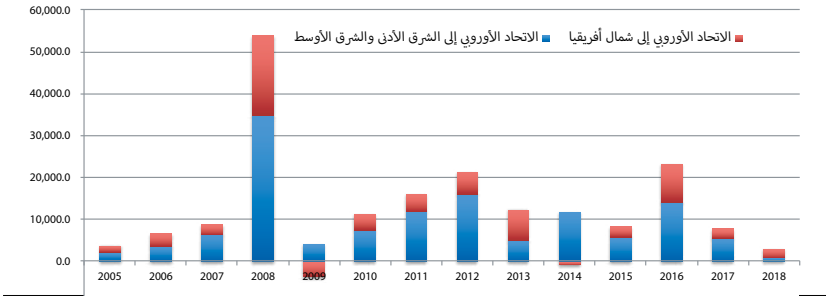

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد economic activity_BMD4، وسلسلة BMD3 التاريخية.
ملاحظة: شمال أفريقيا= الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس. الشرق الأوسط والشرق الأدنى = البحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات واليمن وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا والأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا.

32 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2019 مقابل 60.9 مليار دولار في عام 2018. والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة هو من أقل الاستثمارات حجما في العالم، إذ يقل خمس مرات عما تتلقاه منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولا تستقبل إلا أكثر قليلاً من 28.5 مليار دولار من أفريقيا جنوب الصحراء. وحدد البنك الدولي أكبر البلدان المستفيدة على صعيد المنطقة وهي الإمارات (10.4 مليارات دولار عام 2018)، ومصر (9 مليارات دولار عام 2019)، وسلطنة عمان (6.3 مليارات دولار عام 2018). وأثرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأحداث الربيع العربي بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، حيث انخفض إلى ما دون 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل عودة إلى مستويات الأداء الضعيفة في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ولا تزال أوروبا مصدراً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة، وإن كان تراجع في السنوات الأخيرة. وتعتبر إيطاليا وألمانيا والنمسا وفرنسا أكبر أربعة مصادر المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاتحاد الأوروبي، وتحتل اليابان المركز الخامس في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ووفقاً لمسح شمل ثمانية بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر ومصر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس وفلسطين)، بين عامي 2003 و2009، كان القطاع العقاري يمثل 32% من الاستثمار الأجنبي المباشر، والفحم والنفط والغاز 25% من إجمالي الاستثمارات البالغ حجمها 525.8 مليار دولار. ويأتي بعد هذين القطاعين المهيمنين قطاعات الصناعات الكيماوية، والخدمات (مثل الفنادق والسياحة)، والطاقة المتجددة.

بلدان البحر المتوسط الشريكة للاتحاد الأوروبي

من حيث التجارة الثنائية المباشرة، يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً مهماً للغاية للجزائر ومصر والمغرب وتونس، وهو أيضاً شريك مهم للبنان والأردن. وقد ازدادت التجارة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب البحر المتوسط بشكل مطرد في السنوات الأخيرة في كلا الاتجاهين (إيكوريس وكيس وفيميز، 2020). ففي عامي 2016 و2017 زادت واردات الاتحاد الأوروبي من شركائه جنوب المتوسط بنسبة 12.26%وزادت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى هؤلاء الشركاء بنسبة 4.02%. وحافظ الاتحاد الأوروبي على ميزان تجاري إيجابي مع البلدان الستة الشريكة له، لكن الفجوة تقلصت بنسبة 16% في عامي 2016 و2017. وهناك أيضاً تدفقات تجارية غير مباشرة داخل سلسلة التوريد الدولية التي يمكن أن تجعل الترابط بين بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط أقوى (إيكوريس وكيس وفيميز، 2020). ومن الاتجاهات الناشئة واردات الآلات الصغيرة، والتي تشهد ارتفاعا تدريجيا. ويمكن أن يشير ذلك إلى التكامل التدريجي للمنطقة مع سلاسل توريد الاتحاد الأوروبي لهذه المنتجات من خلال التبادل التجاري بين الصناعات.

الملحق دال - تحديد العقبات التي تعترض التكامل التجاري العالمي المحدود لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوضيح تكاليف التجارة

الإجراءات غير الجمركية والحواجز التنظيمية أمام تجارة الخدمات

يبين الجدول دال-1 عدد الإجراءات غير الجمركية التي تطبقها حاليا بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب نوع الإجراء. ولأغراض المقارنة، أضيف عدد الإجراءات غير الجمركية التي تستخدمها ثمانية اقتصادات أخرى متقدمة وناشئة هي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين والمكسيك وشيلي وكولومبيا وإندونيسيا وماليزيا. كما يشمل أيضا العدد الإجمالي من الإجراءات لبلدان منطقة أفريقيا الصحراء. ويمكن للمقارنة بين عدد الإجراءات غير الجمركية فيما بين البلدان أن تعطي فكرة عن مدى تقييدها النسبي. غير أن العدد الإجمالي لهذه الإجراءات هو مقياس ناقص لمدى تقييد بلد ما بسبب التفاوت في طبيعة كل إجراء (لا يعوق جميعها التجارة) وتأثيره على التجارة. وتطبق الاقتصادات الثمانية المضافة إجراءات فنية - مثل المتطلبات الصحية، النباتية منها والحيوانية على السواء؛ والحواجز الفنية وعمليات التفتيش قبل الشحن التي غالباً ما تكون أكثر صرامة من تلك التي تطبقها اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة والصين تطبقان أكثر بكثير من هذه الإجراءات الفنية غير الجمركية الثلاثة التي تطبقها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة. ومن ناحية أخرى، ربما تطبق بلدان المنطقة إجراءات غير جمركية أكثر من اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء، في حين تطبق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إجراءات وحواجز فنية تصديرية أكثر من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجدول د-1 عدد الإجراءات غير الجمركية المطبقة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب نوع القياس والمقارنة بالبلدان الأخرى (أغسطس/ آب 2020)

	تدابير الحماية التجارية الطارئة	إجراءات متصلة بالصادرات	التفتيش قبل الشحن	أخرى	إجراءات مراقبة الأسعار	ضوابط كمية	الصحة النباتية والحيوانية	حواجز فنية أمام التجارة	الإجمالي
الجزائر		13	4	1	1	34	114	122	**289**
البحرين		105	24	3	34	59	135	107	**467**
الأردن		29		2	5	33	73	16	**158**
الكويت		22	5	3	7	40	100	26	**203**
لبنان		56	29	8	7	50	196	124	**470**
المغرب		42	4	1	6	35	208	91	**387**
عُمان		27	2	4	3	42	50	64	**192**
الضفة الغربية وقطاع غزة		16	8	1	9	35	88	45	**202**
قطر		20	2		4	30	57	130	**243**
السعودية		57	43	4	24	59	102	124	**413**
تونس		87	21	12	46	36	96	117	**415**
الإمارات		72	37	5	28	77	277	114	**610**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الإجمالي)		**546**	**179**	**44**	**174**	**530**	**1496**	**1080**	**4049**

أفريقيا جنوب الصحراء (الإجمالي)	**3**	**776**	**91**	**35**	**116**	**346**	**1183**	**1390**	**3940**
أوروبا (الإجمالي)	**2**	**153**	**199**	**8**	**35**	**168**	**440**	**799**	**1802**
الولايات المتحدة		218	481	1	39	191	3244	2583	**6757**
الصين		1026	113	58	51	312	1642	4054	**7256**
المكسيك	70	139	3	1	3	141	180	335	**802**
شيلي	2	28	8		12	122	850	262	**1282**
كولومبيا	34	78	13	6	16	309	153	205	**780**
إندونيسيا		130	55	13	19	83	239	432	**971**
ماليزيا		140	6		29	49	324	372	**920**

المصدر قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام معلومات تحليل التجارة TRAINS عن الإجراءات غير الجمركية، https://trains.unctad.org/.
ملاحظة: الإجراءات الفنية هي الحواجز الفنية أمام التجارة في الصحة والصحة النباتية والتفتيش قبل الشحن. الإجراءات غير الفنية هي تدابير الحماية التجارية الطارئة، وتدابير الضوابط الكمية، وتدابير مراقبة الأسعار. تدابير أخرى وتدابير متعلقة بالتصدير.
أفريقيا جنوب الصحراء = بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، الكاميرون، كوت ديفوار، إثيوبيا، غانا، غينيا، ليبيريا، جمهورية مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، نيجيريا، السنغال، توغو، زيمبابوي.

والحالة أقل وضوحا بالنسبة للإجراءات غير الفنية الأخرى. ولا تملك بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أي إجراءات للحصص، على الرغم من أن الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية، كالمكسيك وكولومبيا، تستخدم بعضها (استخدام شيلي أقل). إذ تطبق تونس (46) والبحرين (34) والإمارات (28) والسعودية (24) ضوابط سعرية أكثر كثيرا من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، ولكن لديها ضوابط سعرية أقل من الصين. وبالمثل عندما يتعلق الأمر بالإجراءات التي تؤثر على تمويل التجارة والمنافسة والاستثمار، إذ تطبق بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 44 إجراءً، أي أكثر من إندونيسيا (13) وكولومبيا (6) وأقل من الصين (58). وفيما يتعلق بالإجراءات المفروضة على صادراتها، تفرض البحرين 105 إجراءات وتونس 87 والإمارات 72. أما بقية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتستخدم عددا أقل من الإجراءات بشأن صادراتها، سواء فيما يتعلق ببلدان المنطقة أو مقارنة بالاقتصادات الناشئة المماثلة. ومع ذلك، فإن بلدان المنطقة لديها إجراءات لمراقبة الكميات أكثر من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو بلدان أخرى في العينة.

وفي العدد الإجمالي للإجراءات غير الجمركية، فإن الإمارات تحتل المركز الأول بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتطبيق 610 إجراءات، يليها لبنان (470)، والبحرين (469) وتونس (415). وتطبق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل 4049 إجراءً غير جمركي، أي أكثر من أوروبا وأكثر قليلا من أفريقيا جنوب الصحراء، لكنها أقل كثيرا من الولايات المتحدة والصين.

ويبين الجدول دال-2 أنه على مدى السنوات العشرين الماضية، زادت بلدان المنطقة ككل بأكثر من الضعف عدد الإجراءات غير الجمركية التي تطبقها. ومعظمها من الحواجز الفنية - الصحية، والحواجز الفنية أمام التجارة تمثل أكثر من النصف. وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي زادت كثيرا من عدد الإجراءات غير الجمركية هي الإمارات (474)، والبحرين (360)، والسعودية (355).

الجدول د-2 الفارق بين عدد الإجراءات غير الجمركية المطبقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب نوع الإجراء بين عامي 2000 و2020

	تدابير الحماية التجارية الطارئة	إجراءات متصلة بالصادرات	التفتيش قبل الشحن	أخرى	إجراءات مراقبة الأسعار	ضوابط كمية	الصحة النباتية والحيوانية	حواجز فنية أمام التجارة	الإجمالي
الجزائر		9	3	1	1	30	55	63	**162**
البحرين		82	17	1	26	40	114	80	**360**
الأردن		12	0	2	0	24	52	14	**104**
الكويت		10	3	2	4	17	87	4	**127**
لبنان		28	20	5	2	17	132	84	**288**
المغرب		15	1	1	0	8	47	23	**95**
عُمان		22	2	2	2	19	47	35	**129**
الضفة الغربية وقطاع غزة		5	5	0	5	19	24	16	**74**
قطر		14	2	0	2	19	31	45	**113**
السعودية		53	33	1	17	45	100	106	**355**
تونس		36	15	7	16	25	66	104	**269**
الإمارات		44	29	5	12	42	244	98	**474**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الإجمالي)		**330**	**130**	**27**	**87**	**305**	**999**	**672**	**2550**

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام معلومات تحليل التجارة TRAINS عن الإجراءات غير الجمركية (https://trains.unctad.org/).

الشكل د-1 نسبة كل نوع من الإجراءات في مجموع الإجراءات غير الجمركية التي طبقتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2000 و2020

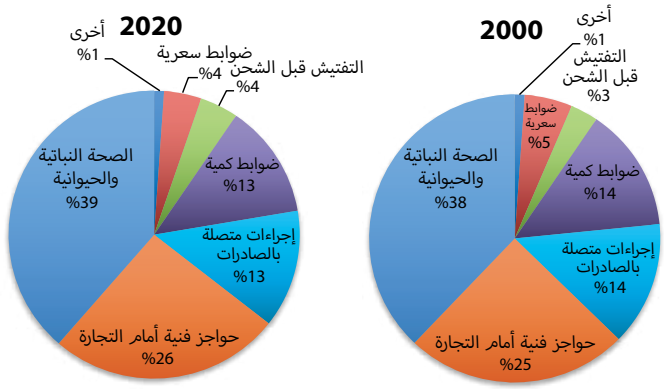

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام معلومات تحليل التجارة TRAINS عن الإجراءات غير الجمركية (https://trains.unctad.org/).

وتمثل الإجراءات الصحية للنباتات والحيوانات اليوم 39% من مجموع الإجراءات غير الجمركية التي تطبقها بلدان المنطقة، وهي النسبة نفسها تقريباً التي طبقتها بلدان المنطقة عام 2000 (انظر الشكل دال-1). وتمثل الحواجز الفنية 26% من الإجمالي اليوم، ولم تتغير كثيرا عن النسبة عام 2000 حيث بلغت 25%. وعلى الرغم من أن عدد إجراءات التفتيش زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف، فإنه لا يزال يمثل 4% فقط من مجموع الإجراءات غير الجمركية التي تطبقها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن المرجح أن تكون هناك عدة عوامل وراء زيادة الإجراءات غير الجمركية، بما في ذلك الحمائية منها. ومن التفسيرات للزيادة الملموسة في الإجراءات الفنية غير الجمركية عملية تحديث تعكس الشواغل المتعلقة بالصحة العامة وحماية البيئة والشفافية. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل استخدام التنظيم الفني كحاجز أمام التجارة.

ومن المهم التشديد على أوجه القصور في هذا التحليل الإجراءات غير الجمركية، حيث أنه لا يقيِّم درجة شدة الإجراءات غير الجمركية وقدرتها على التأثير في التجارة. فقد يكون لأحد الإجراءات أثر سلبي على التجارة أكثر كثيرا من العديد من الإجراءات مجتمعة لنفس المنتج.

الرسوم الجمركية

الشكل د-2 أحدث متوسط مُطبق للرسوم بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية (%) للمنتجات الطبية، حسب المنطقة

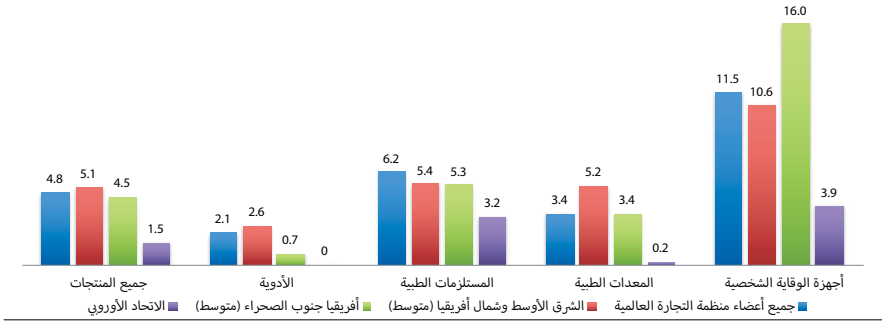

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات منظمة التجارة العالمية (التجارة في السلع الطبية في سياق معالجة فيروس كورونا).

تظل الرسوم المفروضة على الواردات إلى حد ما حاجزا أمام التجارة. ففي حين أن معدل الرسوم الفعلية بين بلدان المنطقة منخفض في المتوسط عند 1.09%، وقد انخفض بشكل حاد منذ عام 2000، فإن الرسوم التي تطبقها المنطقة على واردات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تبلغ 7.53%، وعلى الواردات من باقي بلدان العالم 5.4%. وبالمثل، تطبق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء رسوما أعلى على الواردات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (13.32%) مقارنة بالرسوم على الواردات من باقي العالم (7.53%).

وعلاوة على ذلك، تطبق المنطقة رسوما جمركية على منتجات هامة، مثل الأدوية والأجهزة الطبية، تتجاوز متوسط منظمة التجارة العالمية وأكثر تقييداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (انظر الشكل دال-2). وجيبوتي والمغرب ومصر هي الأكثر تقييداً. وتبلغ الرسوم الجمركية في تونس على الأدوية أربعة أضعاف المتوسط الإقليمي (انظر الجدول دال-3).

الجدول د-3 أحدث متوسط للرسوم المطبقة بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (%) للمنتجات الطبية، حسب البلد

البلدان الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية	جميع المنتجات	الأدوية	المستلزمات الطبية	المعدات الطبية	أجهزة الوقاية الشخصية
جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية	**4.8**	**2.1**	**6.2**	**3.4**	**11.5**
عُمان	2.7	0	3	4.6	5
قطر	2.7	0	3	4.6	5
البحرين	2.8	0	3.1	4.7	5.3
الكويت	3.1	0	3.1	4.6	5
الإمارات	3.1	0	3.1	4.6	5
الأردن	3.6	0	3.9	3.4	15.1
السعودية	4.1	0	4.5	4.6	8.7
تونس	5.1	8.8	5.4	0	12.9
اليمن	5.4	4.7	5.4	5	7.7
مصر	5.8	1.5	5.1	4.2	27.6
المغرب	7.1	9	7.7	2.5	12.3
جيبوتي	20	8	19.9	26	26
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (متوسط)	**5.5**	**2.7**	**5.6**	**5.7**	**11.3**

المصدر: بيانات منظمة التجارة العالمية (التجارة في السلع الطبية في سياق معالجة فيروس كورونا).

بيئة الأعمال وتيسير التجارة

في السنوات الأخيرة، كانت بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حريصة على تحسين بيئة الأعمال لتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادها الوطني وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة المستدامة. غير أن جميع هذه البلدان لا تؤثر كلها على الأداء التجاري. ففي عام 2020، كان أربعة من أكبر 10 بلدان تطبيقا للتحسينات في العالم تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البحرين والأردن والكويت والسعودية (البنك الدولي، 2020ف). وقد شكلت إصلاحات هذه البلدان الأربعة ما يقرب من نصف الإصلاحات التي تم تطبيقها في بيئة الأعمال بالمنطقة. وظلت الإمارات هي الأقوى أداءً في المنطقة، حيث احتلت المركز 16 من أصل 190 في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال، تليها البحرين في المرتبة 43 والمغرب في المرتبة 53 (انظر الشكل دال-3).

وكان كثير من الإصلاحات متصلا بالتجارة. فقد أنشأت السعودية مجمع خدمات لتأسيس الشركات، وزادت من سرعة عمليات الاستيراد والتصدير من خلال تعزيز النافذة الواحدة للتجارة الإلكترونية، وأطلقت منصة عبر الإنترنت لإصدار شهادات البضائع المستوردة. وعزز الأردن إمكانية الحصول على الائتمان من خلال استحداث قانون جديد للمعاملات المضمونة. وعززت البحرين حقوق المساهمين أصحاب حصص الأقلية، وأصلحت عملية استصدار تراخيص البناء من خلال منصة جديدة على الإنترنت. وزادت الكويت من سهولة التجارة عبر الحدود من خلال تعزيز نظام إدارة المخاطر الجمركية وتطبيق نظام جديد للتخليص الإلكتروني. وعزز المغرب من حماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية؛ وخفض معدل الضريبة على دخل الشركات؛ وطبق الدفع الإلكتروني لرسوم الموانئ.

الشكل د-3 كيف تحتل اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتبة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

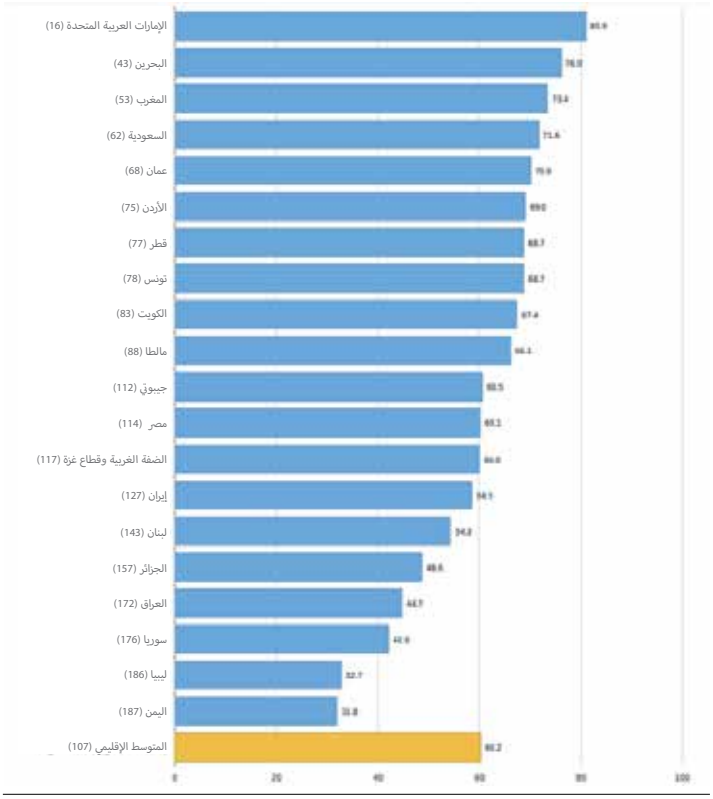

المصدر: البنك الدولي 2020د.

ومع ذلك، فإن أداء اقتصادات أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتسم بالسوء. ومن بينها، لم يطبق لبنان (143) سوى إصلاح واحد لتحسين مناخ الأعمال في السنوات الخمس الماضية، وأداؤه مُحبط بشكل خاص في مجالي بدء النشاط التجاري وإصدار تراخيص البناء. ولا تزال الجزائر (157) تحتل المركز نفسه كما في عام 2019، حيث ظلت واحدة من أقل الاقتصادات تنافسية في المنطقة. وفي المجال المالي، تحتل الجزائر المرتبة 158 في مجال دفع الضرائب، و172 في "التجارة عبر الحدود"، و113 في "تنفيذ العقود". بل إن مرتبتها أسوأ من ذلك في الحصول على القروض (181) وفي "حماية المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية" (179).

وأداء بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الأسوأ في المجالات التالية:

- لا يزال **الحصول على الائتمان** في المنطقة أصعب من أي مكان آخر في العالم (انظر الجدول دال-4). ويمكن أن يعزى ضعف الأداء جزئيا إلى عدم كفاية الحماية للمقرضين والمقترضين في قوانين الضمانات والإفلاس. ويمكن لضعف إمكانية الحصول على الائتمان أن يشكل عائقا أمام التجارة. وتوثق الأدبيات الصلة بين التجارة وإمكانية الحصول على التمويل (فوبورج، 2016). ويعتمد أداء الصادرات اعتماداً قوياً على حصول الشركات أو القطاعات على التمويل الخارجي. أما الشركات أو القطاعات الأكثر ضعفاً فيقل حجم صادراتها عن غيرها. ويؤدي تمويل التجارة دوراً رئيسياً في تحديد الأداء التجاري. وفي الوقت نفسه، فإن التمويل مدفوع أيضا بأنماط التجارة. وعلى المستوى الجزئي، يمكن أن تؤدي مشاركة التصدير إلى تخفيف القيود المالية في شركة ما. علاوة على ذلك، فإن إصلاحات انفتاح التجارة أكثر فعالية فيما يبدو في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي حين تكون الأنظمة المالية متقدمة.

الجدول د-4 الحصول على الائتمان، حسب المنطقة

الموقع	ترتيب الحصول على الائتمان	تصنيف الحصول على الائتمان	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	تغطية سجلات المعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية مكتب المعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	82	58.0	7.1	4.5	16.6	23.8
أوروبا وآسيا الوسطى	48	72.2	7.8	6.7	24.0	41.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	98	52.0	5.3	5.1	14.6	47.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	118	41.8	3.1	5.3	15.8	16.3
اقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	68	64.3	6.1	6.8	24.4	66.7
جنوب آسيا	97	53.1	5.5	5.1	5.1	21.0
أفريقيا جنوب الصحراء	113	45.2	5.1	3.9	8.3	11.0

المصدر: البنك الدولي 2020و.

- **التجارة عبر الحدود وتسوية حالات الإعسار.** لا تزال تكلفة التجارة تشكل عائقا رئيسيا أمام زيادة التكامل التجاري. فتكلفة الامتثال للمتطلبات الحدودية لعملية التصدير تبلغ 442 دولارا في المتوسط، وتستغرق 53 ساعة (انظر الجدول دال-5) بزيادة ثلاث وأربع مرات عن المتوسط في البلدان مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتكلفة التصدير للامتثال بالمتطلبات الحدودية هي الأعلى في العراق والكويت وجيبوتي في حين أنها الأدنى في البحرين (الشكل دال-4). والعراق يسجل أيضا أعلى تكلفة للامتثال بالتوثيق في المنطقة (الشكل دال-5). لكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل أداء في الوقت الذي يستغرقه التصدير، على الرغم من أن الامتثال للإجراءات الحدودية يستغرق وقتاً طويلاً في بلدان مثل إيران ولبنان والعراق والكويت (الشكلان دال-6 ودال-7). ويواجه الدائنون صعوبة في استرداد الأموال من الشركات المفلسة. إذ يبلغ متوسط استرداد الدين في المنطقة 27 سنتا عن كل دولار في المتوسط، مقابل 70 سنتا في الاقتصادات مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول د-5 التجارة عبر الحدود حسب المنطقة

	ترتيب التجارة عبر الحدود	تصنيف التجارة عبر الحدود	الفترة الزمنية اللازمة للتصدير: الامتثال للمتطلبات الحدودية (ساعة)	تكلفة التصدير: الامتثال للمتطلبات الحدودية (دولار)	الفترة الزمنية اللازمة للتصدير: الامتثال للمتطلبات المستندية (ساعة)	تكلفة التصدير: الامتثال للمتطلبات المستندية (دولار)	الفترة الزمنية اللازمة للاستيراد: الامتثال للمتطلبات الحدودية (ساعة)	تكلفة الاستيراد: الامتثال للمتطلبات الحدودية (دولار)	الفترة الزمنية اللازمة للاستيراد: الامتثال للمتطلبات المستندية (ساعة)	تكلفة الاستيراد: الامتثال للمتطلبات المستندية (دولار)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	103	71.6	57.5	381.1	55.6	109.4	68.4	422.8	53.7	108.4
أوروبا وآسيا الوسطى	53	87.3	16.1	150.0	25.1	87.6	20.4	158.8	23.4	85.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	106	69.1	55.3	516.3	35.7	100.3	55.6	628.4	43.2	107.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	117	61.8	52.5	441.8	66.4	240.7	94.2	512.5	72.5	262.6
اقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	26	94.3	12.7	136.8	2.3	33.4	8.5	98.1	3.4	23.5
جنوب آسيا	109	65.3	53.4	310.6	73.7	157.9	85.7	472.9	93.7	261.7
أفريقيا جنوب الصحراء	140	53.6	97.1	603.1	71.9	172.5	126.2	690.6	96.1	287.2

المصدر البنك الدولي 2020و.

الشكل د-4 تكلفة التصدير: الامتثال للمتطلبات الحدودية (دولار)

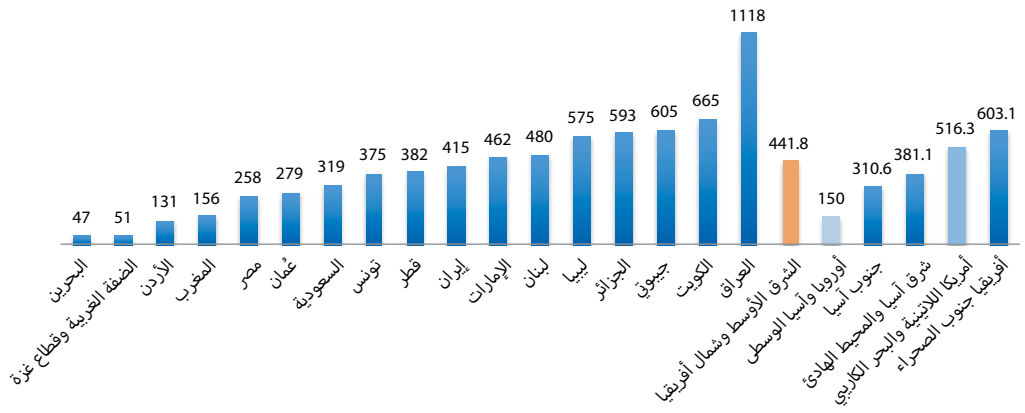

المصدر: البنك الدولي 2020د.

الشكل د-5 تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (دولار)

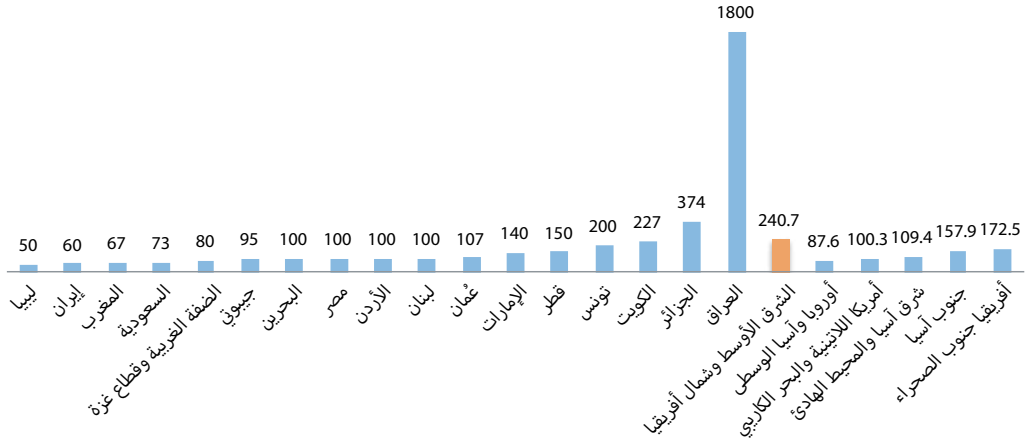

المصدر: البنك الدولي 2020د.

الشكل د-6 الفترة الزمنية اللازمة للتصدير: الامتثال للمتطلبات الحدودية (ساعة)

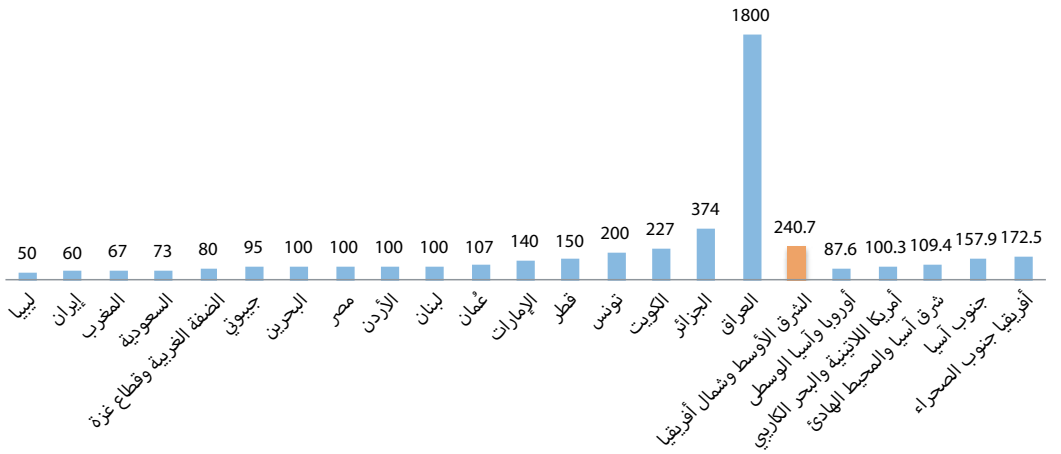

المصدر: البنك الدولي 2020د.

الشكل د-7 الفترة الزمنية اللازمة للتصدير: الامتثال للمتطلبات المستندية (ساعة)

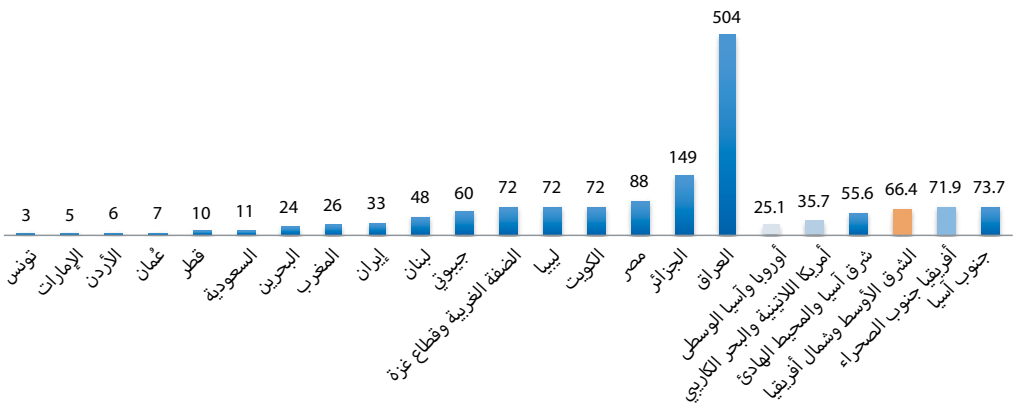

المصدر: البنك الدولي 2020د.

- اللوجستيات مهمة لتيسير التجارة. وهناك العديد من الجوانب اللوجستية، بما في ذلك وقت النقل وتكلفته وجودته، وكفاءة الخدمة وانتظامها، وجودة البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية وللخدمات البحرية والجوية. وهي تغطي تنظيم النقل، والنقل الفعلي للبضائع، والمستودعات وتخزين المنتجات. وتشمل المسائل اللوجستية الخدمات والبنى التحتية، سواء بالنسبة للتجارة الداخلية أو للتصدير والاستيراد. يقيس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي الكفاءة اللوجستية ويظهر أحدث المؤشرات أن أداء بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على قدم المساواة مع أداء بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي - وهي الكتلة التجارية لأمريكا الجنوبية التي تضم الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي (انظر الجدول دال-6). بيد أنه أقل بكثير من متوسط درجات الاقتصادات الآسيوية الـ 27 في مجموعة آسيان، أو الصين أو الولايات المتحدة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحتل ليبيا والعراق واليمن المرتبة الأدنى، ويبدو أنها الأكثر تحملا لعبء الجودة اللوجستية والكفاءة والبنية التحتية والجمارك.

الجدول د-6 مؤشر الأداء اللوجستي، متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل بلدان/مناطق مختارة (الدرجات من أصل 5)

	إجمالي الدرجات على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	الجمارك	البنية التحتية	الشحنات الدولية	نوعية اللوجستيات والكفاءة	التتبع والرصد	التوقيت المناسب
ليبيا	2.11	1.95	2.25	1.99	2.05	1.64	2.77
العراق	2.18	1.84	2.03	2.32	1.91	2.19	2.72
اليمن	2.27	2.40	2.12	2.21	2.26	2.16	2.43
سوريا	2.30	1.82	2.51	2.37	2.29	2.37	2.44
السودان	2.43	2.14	2.18	2.58	2.51	2.51	2.62
الجزائر	2.45	2.13	2.42	2.39	2.39	2.60	2.76
المغرب	2.54	2.33	2.43	2.58	2.49	2.51	2.88
تونس	2.57	2.38	2.10	2.50	2.30	2.86	3.24
جيبوتي	2.63	2.35	2.79	2.45	2.25	2.85	3.15
الأردن	2.69	2.49	2.72	2.44	2.55	2.77	3.18
لبنان	2.72	2.38	2.64	2.80	2.47	2.80	3.18
مصر	2.82	2.60	2.82	2.79	2.82	2.72	3.19
إيران	2.85	2.63	2.77	2.76	2.84	2.77	3.36
البحرين	2.93	2.67	2.72	3.02	2.86	3.01	3.29
السعودية	3.01	2.66	3.11	2.99	2.86	3.17	3.30
عُمان	3.20	2.87	3.16	3.30	3.05	2.97	3.80
قطر	3.47	3.00	3.38	3.75	3.42	3.56	3.70
الإمارات	3.96	3.63	4.02	3.85	3.92	3.96	4.38
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (متوسط)	**2.73**	**2.46**	**2.68**	**2.73**	**2.62**	**2.75**	**3.13**
ميركوسور (متوسط)	**2.74**	**2.53**	**2.54**	**2.76**	**2.65**	**2.76**	**3.16**
الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (متوسط)	**3.02**	**2.79**	**2.80**	**3.03**	**3.01**	**3.09**	**3.40**
الصين	**3.61**	**3.29**	**3.75**	**3.54**	**3.59**	**3.65**	**3.84**
الولايات المتحدة	**3.89**	**3.78**	**4.05**	**3.51**	**3.87**	**4.09**	**4.08**

المصدر بيانات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

ملاحظة: يذكر أن ميركوسور هي كتلة تجارية في أمريكا الجنوبية أعضاؤها هم الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي. يذكر أن الآسيان هي منظمة اقليمية تضم 27 بلدا في جنوب شرق آسيا.

ويبين مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر الشكل دال-8 والجدول دال-7) أن المنطقة عموماً أكثر تقييداً من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وإن كانت تبدو أقل تقييداً من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو الصين. وعلاوة على التكاليف الزمنية/المالية، وحقوق الملكية، والمسائل المتعلقة بسيادة القانون، تواجه المنطقة عقبات بسبب الإجراءات المرهقة لاستصدار التراخيص، والأنظمة المعقدة، والإجراءات المبهمة للعطاءات والمشتريات. وتؤثر الحواجز القانونية والتنظيمية المتعددة على مناخ الاستثمار، بما في ذلك القيود الخاصة بقطاعات محددة (بما في ذلك النفط والغاز والكهرباء والاتصالات)، والحدود المفروضة على ملكية الأجانب للشركات والوصول إلى الأراضي (بخلاف المناطق الحرة)، ومتطلبات الرعاة المحليين/الوسطاء، وقيود الاستيراد، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي الست (OECD، 2018).

الشكل د-8 مؤشر تقييد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلدان/مناطق مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

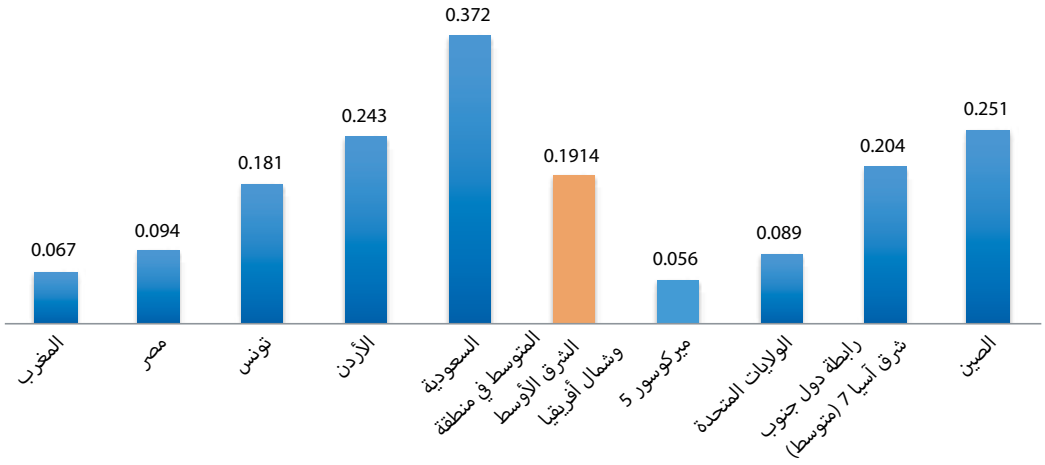

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
ملاحظة: يذكر أن ميركوسور هى كتلة تجارية فى امريكا الجنوبية تضم أعضاؤها الارجنتين والبرازيل وباراغوى واوروغواى. يذكر أن الآسيان هى منظمة إقليمية تضم 27 بلدا فى جنوب شرق آسيا.

الجدول د-7 تحليل مؤشر تقييد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

	مصر	إسرائيل	الأردن	المغرب	السعودية	تونس
ابتدائي	0.043	0.060	0.110	0.169	0.606	0.163
الزراعة والحراجة	0.080	0.100	0.125	0.050	0.212	0.200
التعدين والمحاجر (بما في ذلك استخراج النفط)	0.005	0.020	0.145	0.000	1.000	0.000
الصناعات التحويلية	0.005	0.020	0.045	0.000	0.212	0.004
الكهرباء	0.005	0.770	0.045	0.000	0.212	0.000
التشييد	0.555	0.020	0.545	0.000	0.212	0.375
التوزيع	0.255	0.020	0.573	0.000	0.242	0.575
النقل	0.276	0.403	0.562	0.267	0.332	0.389
الفنادق والمطاعم	0.015	0.020	0.225	0.000	0.212	0.000
الإعلام	0.005	0.264	0.412	0.025	0.441	0.010
الخدمات المالية	0.022	0.037	0.178	0.033	0.351	0.223
الاستثمار العقاري	0.338	0.220	0.800	0.000	0.970	0.333
إجمالي مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر	0.094	0.118	0.243	0.067	0.372	0.181

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
ملاحظة: يقيس مؤشر تقييد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر القيود القانونية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 22 قطاعاً اقتصادياً. ويُقيِّم هذا النظام مدى تقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما من خلال النظر في الأنواع الأربعة الرئيسية من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر: 1) قيود الأسهم الأجنبية؛ 2) آليات الفرز أو الموافقة التمييزية؛ 3) القيود المفروضة على توظيف الأجانب بوصفهم موظفين رئيسيين و4) القيود التشغيلية الأخرى، مثل القيود المفروضة على التفرعات وإعادة رأس المال إلى الوطن أو على ملكية الأراضي من قبل الشركات المملوكة للأجانب. يتم تقييم القيود على مقياس 0 (فتح) إلى 1 (مغلق). مؤشر التقييد العام هو متوسط الدرجات القطاعية.

الملحق هاء - الخدمات

الجدول هـ-1 معادل الرسوم الجمركية التقديري للقيمة المكافئة لمؤشر تقييد تجارة الخدمات (%)

القطاع	المحاسبة	الخدمات القانونية	النقل الجوي	النقل بالسكك الحديدية	الطرق	الأعمال المصرفية	التأمين	الخطوط الثابتة	خطوط المحمول	البيع بالتجزئة	النقل البحري
الجزائر	56	52	55	93	30	14	28	10	10	5	22
مصر	56	73	40	93	12	44	35	18	13	7	58
المغرب	27	47	0	59	8	2	26	13	9	1	51
تونس	79	69	39	90	21	10	29	12	9	6	54
تركيا	75	73	44	93	15	2	14	6	5	1	26
البحرين	20	73	58	37	37	14	24	11	1	2	42
إيران	65	64	83	76	76	106	105	13	2	5	67
الأردن	21	73	65	84	84	37	12	5	1	3	20
الكويت	41	65	69	84	72	19	42	25	1	9	71
لبنان	38	64	84	84	71	18	30	9	1	4	78
عُمان	38	38	58	84	30	21	21	68	1	4	63
قطر	31	54	64	84	71	103	40	33	2	4	53
السعودية	50	73	65	0	84	16	24	14	0	10	55
اليمن	65	73	0	84	60	10	28	160	1	8	30

المصدر مقتبس من الجعفري وطار (2014).

الملحق واو - تدابير التجارة المرتبطة بجائحة كورونا

الجدول و-1 نظرة عامة على التدابير المعتمدة لمكافحة فيروس كورونا (حتى 7 أغسطس/ آب 2020)

البلد الذي أصدر التدابير	نوع القياس	المنتجات المتأثرة	التأثير على التجارة	الشركاء المتأثرون	حالة القياس
الجزائر	حظر التصدير	المنتجات الغذائية والأدوية ومنتجات الإمدادات الطبية	مقيّد	كل البلدان	قائم
الجزائر	التدابير الاستثنائية لتيسير الاستيراد	منتجات الإمدادات الطبية	تم تحريرها	كل البلدان	قائم
مصر	حظر التصدير	الفاصوليا، البازلاء، العدس	مقيّد	كل البلدان	قائم
مصر	حظر/تقييد الواردات لأسباب تتعلق بالصحة والصحة النباتية والحيوانية	الثوم والجزر والزنجبيل الأخضر	مقيّد	الصين	قائم
مصر	حظر التصدير	كمامات، قفازات، الكحول المطهر	مقيّد	كل البلدان	قائم
إيران	حظر التصدير	منتجات الإمدادات الطبية	مقيّد	كل البلدان	تم الإلغاء
إيران	حظر التصدير	منتجات الإمدادات الطبية	مقيّد	كل البلدان	تم الإلغاء
إيران	حظر التصدير	الكمامات	مقيّد	كل البلدان	قائم
إيران	حظر الاستيراد	منتجات الإمدادات الطبية	مقيّد	كل البلدان	قائم
العراق	رسوم استيراد إضافية	منتجات زراعية، الجبس	مقيّد	كل البلدان	قائم
إسرائيل	شروط الترخيص أو إذن التصدير	الكحول، الكمامات، الأكسجين، مسحات، بطاريات الليثيوم، الأقمشة غير المنسوجة	مقيّد	كل البلدان	تم الإلغاء
إسرائيل	شروط الترخيص أو إذن التصدير	منتجات الإمدادات الطبية	مقيّد	كل البلدان	قائم
الأردن	حظر/تقييد الواردات لأسباب تتعلق بالصحة والصحة النباتية والحيوانية	المنتجات الحيوانية والنباتية	مقيّد	الصين	قائم
الأردن	حظر التصدير	المنتجات الغذائية	مقيّد	كل البلدان	تم الإلغاء
الكويت	حظر التصدير	المواد الغذائية والأدوية واللوازم والمعدات الطبية	مقيّد	كل البلدان	قائم
لبنان	حظر التصدير	معدات الحماية الشخصية، الإمدادات الطبية	مقيّد	كل البلدان	قائم
ليبيا	حظر التصدير	أقنعة واقية للوجه، وأجهزة التنفس، ومنتجات التعقيم	مقيّد	كل البلدان	قائم

المغرب	خفض الرسوم الجمركية	القمح والعدس والحمص والفاصوليا والفاصوليا المجففة	تم تحريرها	كل البلدان	قائم
المغرب	شروط الترخيص أو إذن التصدير	معدات الحماية الشخصية، الإمدادات الطبية	مقيّد	كل البلدان	قائم
المغرب		الكمامات	مقيّد	كل البلدان	تم الإلغاء
عُمان	حظر التصدير	الكمامات ومطهرات الأيدي	مقيّد	كل البلدان	قائم
عُمان	خفض الرسوم الجمركية	منتجات الإمدادات الطبية	تم تحريرها	كل البلدان	قائم
عُمان	حظر التصدير	البصل والثوم والدقيق والقمح	مقيّد	كل البلدان	قائم
قطر	خفض الرسوم الجمركية	الرجوع إلى المستند الرسمي	تم تحريرها	كل البلدان	قائم
السعودية	تأجيل الرسوم على الواردات	جميع الواردات	تم تحريرها	كل البلدان	قائم
السعودية	حظر التصدير	منتجات الإمدادات الطبية	مقيّد	كل البلدان	قائم
السعودية	حظر التصدير	الأدوية والأجهزة الصيدلانية والطبية	مقيّد	كل البلدان	قائم
السودان	حظر التصدير	الذرة والسرغم	مقيّد	كل البلدان	قائم
سوريا	حظر التصدير	السلع الغذائية، ومواد التعقيم والتنظيف	مقيّد	كل البلدان	تم الإلغاء
سوريا	حظر التصدير	الأدوية	مقيّد	كل البلدان	قائم
الإمارات	حظر التصدير	خردة حديدية، خردة ورقية	مقيّد	كل البلدان	قائم

المصدر: مركز التجارة الدولية (2020)، https://www.macmap.org/Covid19.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/ نيسان 2020

مجموعة البنك الدولي